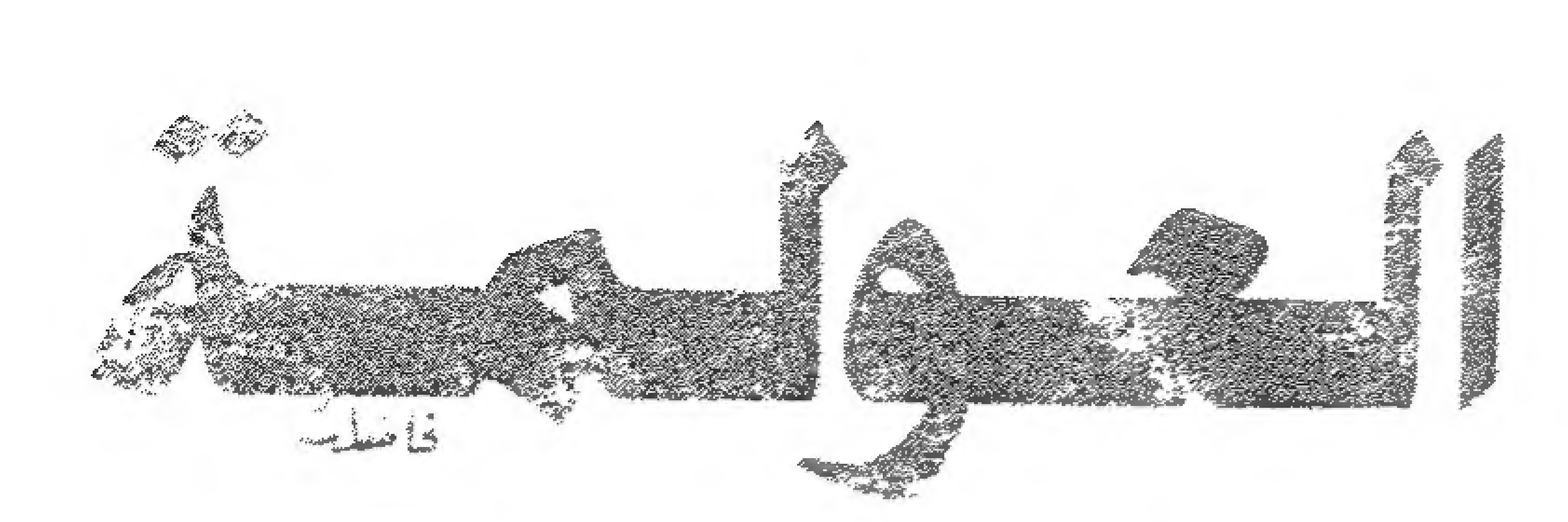
دكتور جلال أمين



العولمة

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

دار المعارف

اهداءات ٢٠٠٤

أسرة المخرج / إبراهيم الصحن

القاهرة

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦٣٦]

رئيس التحرير: **رجب البنا**

تصميم الغلاف : منال بدران

دكتور جلال أمين





إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ، هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ، لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب العربية ، وأن ينتفعوا ، وأن تدعوهم هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقدمــة

ليس هناك تعبير أكـثر تـداولا الآن. بـين الكتّـاب والمعلقين علـى مـا يجرى فى العالم. من تعبير (العولمة) . أو (الكونية) . وما يتصل بهما من إشارات متكررة إلى (المتغيرات الدولية). أو (العـالم المتغير) . ومـا شـابه ذلك من تعبـيرات تحمـل كلـها معنـى معينـا . وهـو أن العـالم الآن يمرّ بمرحلة مختلفة جذريا عما كان. مما يتطلب منا سـلوكا مختلفـا اختلافـا جذريا أيضا. وإلا كنا جامدينَ مـتزمتين متحجريـن . ولا بـد أن يجرفنـا تيار (العولمة) فى النهاية.

انظـر كـم عـدد المؤتمـرات والنـدوات والمحـاضرات التـى تحمـل فـى عناوينـها كلمـة (العولـة) أو تعبـير (فـى عـالم متغـير). مثـل (العــرب والعولمة). أو (العولمة والهوية). أو (العرب فـى عـالم متغـير). أو (مصـر والمتغيرات الدولية).. إلخ

وقد ارتبط شيوع هذا المعنى والتأكيد عليه ظهور أفكار ونظريات جديدة تقوم على نفس الفكرة ، وتحاول تقديم تفسير لهـا أو تؤكـد علـى جـانب معين منها . من ذلك بالطبع فكرة الكاتب الأمريكى . اليابـانى الأصـل . فوكوياما. التى عرفت باسم (نهاية التاريخ) والتى يزعم بـها أننـا وصلنـا إلى نقطة حاسـمـة فـى التـاريخ البشـرى تتحـدد بانتصـار النظـام الليـبرالى والديمقراطية من النمط الغربى على سائر النظم المنافسة لهما. وأن العـالم قد أدرك بعد فترة حماقة طويلة أن الرأسمالية هى أفضل أنواع التنظيمات الاقتصادية. وأن الليبرالية الغربيـة هـى أسـلوب الحيـاة الوحيـد الصـالح

للبشرية. وينتمي إلى نفس النوع من الأفكار القول بأننا نمر الآن بعصر انتهاء الأيديولوجيات، وأن الاعتبار الوحيد الجدير بالاهتمام هو اعتبار المصلحة الاقتصادية، والقول بأننا نمر بعصر زوال القوميات، ومن بينها القومية العربية، وأن علينا أن ندرك أن الظروف لم تعد تسمح بالتمسك بأفكار بالية من نوع (رفض التبعية) أو بحركات من نوع (مناهضة الاستعمار) إذ إننا قد دخلنا الآن عصر العولمة. حيث أصبح العالم (قرية كبيرة واحدة).

ولى على هذه الموجة الجديدة من الأفكار بعض ملاحظات:

الملاحظة الأولى : أن استخدام تعبير العولمة وأشباهه، قد زاد بوجه خاص بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية، وتحول دولها إلى اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية، وأن المصدر الأساسى للترويج لهذه الموجة الجديدة من الأفكار هو ذلك الجزء المنتصر من العالم، أما ذلك الجزء من العالم الذى انهزم وسقط (وهو العالم الشيوعى) أو ذلك الجزء من العالم الواقف يتفرج (العالم الثالث)، فالأمر بالنسبة لهما ليس بهذا الوضوح. ففى العالم الشيوعى الذى انهار وسقط سرعان ما ظهر أن سحر النظام الليبرالى وحرية السوق هو محل شك كبير، وسرعان ما ظهر من يدعو إلى إعادة كل شىء إلى ما كان عليه قبل سقوط الاشتراكية، أو من يدعو على الأقل إلى التريث فى الاندفاع نحو نظام السوق، وإلى محاولة ابتداع شىء جديد يتجنب مثالب هذا النظام وذاك. ظهر ذلك فى الاتحاد السوفييتى نفسه، وبدرجات مختلفة فى سائر دول أوروبا الشرقية وعلى الأخص بولندا، كما بدأت تظهر بوادره فى الصين أيضا حيث بدأ

الصينيون يلاحظون أن الانفتاح بلا ضابط على العالم ومسايرة هذا (العالم المتغير) والتكيف معه، اقترن بمثالب كثيرة منها انتشار الرشوة، ومختلف صور الفساد وتدهور نظام التعليم، وتحول القرى والمدن الصغيرة الجميلة، إلى شوارع تحفها البوتيكات القبيحة من الجانبين، وانشغال الناس أكثر فأكثر بصفقات لا تهدف إلا إلى الربح، بما فى ذلك المدرسون الذين يتاجرون الآن ببيع الحلوى للتلاميذ فى الفصول، والضباط الذين يستخدمون سيارات الجيش فى نقل بضاعتهم الخاصة، وكمساريو القطارات الذين يؤجرون عربات القطار لحسابهم الخاص، والمعابد التى تتحول إلى مدن ملاه تجارية .. إلخ.

وفى بقية العالم الثالث ليس هناك دليل قاطع على أن مسايرة العالم المتغير والانصياع لمتطلبات (العولمة) على النحو الذى تشير به نصائح صندوق النقد والبنك الدولى كانت دائمًا عاملاً مساعدا على إحداث نهضة اقتصادية أو اجتماعية ، ناهيك عن تحقيق تحسن فى أحوال الفقراء، بل الأرجح أن العكس هو الصحيح.

هذا التأكيد على أهمية ما يحدث فى العالم من تغيرات وعلى ضرورة مسايرة هذه التغيرات وضرورة التخلص من القديم إنما ينبع أساسا من جانب الطرف المنتصر، وهذا من شأنه أن يلفت نظرنا إلى الاحتمال الآتى:

وهو أن انتشار هذه الفكرة قد لا يكون سببه أنها صحيحة وإنما مجرد ما يتمتع به صاحبها من نفوذ. فمن الطبيعى أن يظن المنتصر أن انتصاره يدشن عهدا جديدا مختلفا اختلافا جذريا وأفضل بكثير مما كان سائدا

فى الماضى، وأن يروج لهذه الفكرة ويشيد بالقائلين بها. إن الدعاية التى أعطيت مثلا لكتاب (فوكوياما) والضجة التى أثارتها حوله وسائل الإعلام فى الغرب، والاحتفال به وإسناد منصب كبير له فى وزارة الخارجية الأمريكية، كفيل بأن يزيد من شكنا فى أن الأمر كله قد لا يزيد كثيرا عن احتفال المنتصر بانتصاره، ورغبته فى الترويج لأية فكرة تتضمن فى ثناياها الإشادة به مهما كانت درجة ضحالتها، بما فى ذلك فكرة (العولمة) .

الملاحظة الثانية : هى أن هذه السنوات التى عشناها منذ انتهاء الحرب الباردة، ليست هى أول فترة نصادف فيها الترويج لمثل هذه الأفكار ، والتغنى بعصر جديد ينهى حماقات الماضى ، ودعوة الناس إلى التكيف والتواؤم مع مقتضيات هذا العصر الجديد. فهذا الكلام سمعناه من قبل فى أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية . لا يسع المرء مثلا إلا أن يلاحظ ما روج له فى أعقاب الحرب العالمية الأولى من كلام عن حق الشعوب جميعا فى تقرير مصيرها، ودخول الإنسانية عصرا جديدا يسوده العدل والسلام، ودعوة الرئيس الأمريكى ويلسون فى ١٩١٨ ، فى مبادئه الأربعة عشر، إلى تدشين عصر جديد يحل محل عصر الفتوحات والتوسعات الذى مضى وانقضى، ويتسم باحترام حقوق كافة الشعوب لا فرق بين قويها وضعيفها، مما يذكر بشدة بتصريحات الرئيس بوش بعد انتهاء الحرب الباردة فى ١٩٩٠ عن سيادة الشرعية الدولية واحترام حقوق الإنسان فى كل مكان.

حدث شىء مماثل أيضا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من الترويج لعصر جديد دشنه إعلان حقوق الإنسان من ناحية والحديث عن انتصار

مبادئ العالم الحر بعد انحسار النازية والفاشية من ناحية أخرى. وذلك قبل سنوات قليلة من بداية عصر المكارثية في الولايات المتحدة حيث كانت السلطات تعاقب الناس على ما قد يكون قد مر بخاطرهم من أفكار يشتبه في وجود صلة بينها. من قريب أو بعيد. بالشيوعية.

قد لا يكون كل هذا الكلام المعسول إذن ، الذى نسمعه الآن. مما يبشر بعالم جديد تنتصر فيه الليبرالية وتحترم فيه الشرعية وحقوق الإنسان، إنه نفس الكلام المألوف بعد كل حرب عالمية. خاصة إذا أدركنا أن من المعقول جدا أن نعتبر انتهاء الحرب الباردة الأخيرة بمثابة نهاية لحرب عالمية ثالثة أرغمت فيها الكتلة الاشتراكية على التسليم دون قتال.

الملاحظة الثالثة : لا تخلو من طرافة. ذلك أن الملاحظ أن كل من يحلو لهم الآن التأكيد بشدة على (المتغيرات العالمية) والحريصين دون ملل على لفت نظرنا إلى كل ما هو جديد فيما يحدث في العالم، ولا يكفون عن دعوتنا إلى التأقلم والتغير بما يناسب ظروف العصر. ويصفون من يرفض ذلك بالتحجر والتزمت وانغلاق الفكر وعدم الواقعية وقلة المرونة إلخ. هؤلاء جميعا، أو الجزء الأكبر منهم، ينتمون إلى ما يمكن تسميته (باليمين)، بينما ينتمى أولئك (المتحجرون المتزمتون المنغلقون) إلى صفوف (اليسار). والطرافة تظهر في أن الأمر كان معكوسا تماما حتى وقت قريب جدا، فاليسار هو الذى كان مغرما بالكلام عن الجديد وضرورة التغيير ، بينما اليمين المحافظ هو الذى كان يميل إلى التمسك بالقديم والاحتفاظ بكل شيء على ما هو عليه . اليسار هو الذى كان يتهم الآخرين بالتحجر والجمود ويدعو إلى قلب الأشياء رأسا على عقب،

أما الآن فاليمين هو الذى يقوم بهذه المهمة ، وهـو الـذى يلعب الآن دور الرجل العصرى المتمدن الفاهم لكل ما تتطلبه ظروف العصر.

دعنا لا ننسى مثلاً أن أقوى عناصر اليسار كانت هى التى تفخر بتسلحها بالفلسفة الجدلية، التى تؤكد على مبدأ التطور والتغير. والتى تنعى على أعدائها تمسكها بالفكر الميتافيزيقى الثابت. والذى ينكر التغيير ويؤكد على الثبات.

ما سر هذا الانقلاب من الشىء إلى نقيضه؟

لعل السر هو فى أن كلا من الفريقين يؤكد على ضرورة التغير أو الثبات على حسب هواه، فإذا صادف الجديد هواه صاح قائلا : (لاداعى للجمود والتحجر) . وإذا كان الجديد ضد مصلحته صاح غاضبا (احذروا ممن يدعوكم إلى التنازل عن مقدساتكم وأغلى شىء لديكم، سواء كانت هذه المقدسات عقيدة دينية أو قومية عربية أو استقلالا وطنيا).

إذا كان هذا التحليل صحيحا ، فليس هناك أى داع لأن يتشدق الداعون إلى التخلى عن ارتباطاتنا القومية. وإلى التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، وإلى التخلى عن القطاع العام وعرضه للبيع، وإلى التخلى عن نظام التخطيط وترك النمو الاقتصادى لقوى السوق ، وإلى التخلى عن الدعوة إلى العدالة فى توزيع الدخل وترك القوى والضعيف ليتنافسا دون تدخل من أحد، لا داعى لأن يتشدق كل هؤلاء بأنهم (منفتحون على العالم، متكيفون مع التغيرات الدولية، مرنون واقعيون). وكأن التغير مع المتغيرات هو دائما افضل من الثبات فى نفس المكان. وكأن المرونة دائما أفضل من التصلب. فالأمر فى نهاية الأمر يتوقف على طبيعة هذا

الجديد، وما هو هذا التغير الذى ندعى إليه ، فقد يكون التحجر والتزمت والتشبث بالقديم فى كثير من الظروف هو الأنفع والأصح، وقد يكون افضل مائة مرة مما يدعوننا إليه.

□□□

فى الفصول الآتية أحاول أن أبين كم فى هذه الأشياء (الجديدة) من مساوئ، وكم فيما يسمى (بالتحجّر أو الثبات) من مزايا.

نعم هناك أشياء كثيرة جديدة تحدث (وإن كان لمعظمها سوابق قديمة ومهمة)، وهى تحدث بمعدلات مذهلة بتسارعها. ولكن ليس صحيحا أن من المرغوب فيه دائما (التكيّف) مع هذه المتغيرات، بل قد يكون من الأنبل والأسلم للبشرية محاولة وقفها، أو على الأقل التقليل من سرعتها. والأهم من ذلك أن نحاول أن نجعل هذه المتغيرات تتكيف هى مع الإنسان وأن نحاول تطويعها لحاجات الإنسان الأساسية، البيولوجية والنفسية، بدلا من أن نحاول تطويع الإنسان لها، ولو كان ثمن ذلك التخلى عن إنسانيته.

فى الفصول الآتية أحاول أن أشرح حقيقة العولمة وبعض مخاطرها، بما تتضمنه من تهديد لسعادة الإنسان ورفاهيته وشعوره بالاستقرار والطمأنينة وتهديد لشعوره بالرضا عن نفسه المستمد من احترام هويته وتفرده. هذه المخاطر التى تأتى مما يسمى بثورة المعلومات، ومن اكتساح قيم المجتمع الاستهلاكى، ومن انتشار ما يمكن تسميته بحضارة السوق ، أى تحويل كل شىء إلى سلعة ، كلها من مظاهر العولمة، إذ أن العولمة فى نهاية الأمر هى اكتساح أشياء معينه للعالم بأسره، وهذه الأشياء تشمل ،

ليس فقط سلعًا وخدمات بل تشمل أيضا المعلومات، وقيم المجتمع الاستهلاكى، وقيم حضارة السوق.

قد يجد بعض القراء فى هذا الكتاب تأكيدًا زائدًا عن الحد على الجوانب السلبية للعولمة، ولكننا نعيش فى عصر يتغنى أكثر الناس بمزاياها، فلا بأس من أن يؤكد البعض على جوانبها الأقل حسنا.

جلال أمين

الفصل الأول

حقيقة العولمة

(١)

العولمة : ظاهرة قديمة أم جديدة؟

شاع استخدام لفظ «العولمة» (Globalization) في السنوات العشر الأخيرة، وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفييتي ، ومع هذا فإن الظاهرة التي يشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ. فالعناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال. أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم . كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعلى الأخص منذ الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ خمسة قرون. ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول والأمم تزداد قوة، باستثناء فترات قصيرة للغاية مالت خلالها الدول إلى الانكفاء على ذاتها ، وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال (كما حدث خلال أزمة الثلاثينيات من هذا القرن مثلاً).

وباستثناء مجتمعات محدودة العدد تركها العالم فى عزلة، أو فضلت هى أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو آخر (كما حدث للاتحاد السوفييتى مثلا فى العقود الثلاثة الأولى التالية لثورة أكتوبر، أو للصين فى الخمسينيات والستينيات، أو لليمن حتى منتصف هذا القرن.. الخ)

الظاهرة عمرها إذن خمسة قرون على الأقل، وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجية الاتصال والتجارة، منذ اختراع البوصلة وحتى الأقمار الصناعية. ومن المهم إدراك هذه الحقيقة والتأكيد عليها، ولكن من المهم أيضا الاعتراف بأن أشياء جديدة ومهمة قد طرأت على ظاهرة العولمة فى الثلاثين سنة الأخيرة، منها :

١ - انهيار أسوار عالية كانت تحتمى بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة، ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عنها. أهم هذه الأمم هى بالطبع أمم أوربا الشرقية والصين، التى انتهت عزلتها الاختيارية أو أجبرت بطريقة أو بأخرى على التخلى عن هذه العزلة.

٢ - الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يجرى تبادلها بين الأمم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه إليها رؤوس الأموال المنتقلة من بلد إلى آخر. لم تعد صادرات دولة « أقل نموا » تكاد تنحصر فى مادة أولية واحدة، ولا وارداتها فى عدد محدود من السلع، كما كانت الحال فى ظل الاستعمار التقليدى، ولا الاستثمار الأجنبى يكاد ينحصر فى إنتاج تلك المادة الأولية وتطوير البيئة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج، بل تعددت هذه الصادرات وتنوعت، وكذلك الواردات،

كما تعددت وتنوعت المجالات التى ينتقل إليها رأس المال الأجنبى بحثا عن فرص الربح.

٣ - ارتفعت بشدة نسبة السكان، فى داخل كل مجتمع أو أمة، التى تتفاعل مع العالم الخارجى وتتأثر به. لقد مرت على مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين، كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومى أكبر مما هى عليه الآن، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، من إجمالى الاستثمار، أعلى أيضا مما هو عليه الآن، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا، حيث ظلت الغالبية العظمى من السكان، حتى من كان منهم يساهم فى إنتاج السلعة التصديرية الأولى، وهى القطن، تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجى فى نمط حياتها وتفكيرها.

لم يعد الأمر كذلك على الإطلاق . لقد أصبح نحو ٦/١ السكان على الأقل يفيدون مباشرة أو بطريق غير مباشر، من السياحة وحدها، ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من أفراد أسرها العاملين خارج مصر، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت أفقر الفلاحين، من جهاز التليفزيون إلى الغسالة الكهربائية إلى الثلاجة إلى المروحة.

٤ - ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات، أو على الأقل هو العنصر الذى ينمو بأكبر سرعة. كانت الثلاثون عاما الأخيرة إذن هى الحقبة التاريخية التى أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفا على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال، بل أصبح

استيرادا مباشرا عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهي قابعة في مكانها.

٥ - أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطا في تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل المهيمن على هذا الانتقال، هي الشركات المتعدية الجنسيات (Transnational Corporations) لقد ظلت العلاقات بين الدول والأمم لعدة قرون تتم في الأساس عن طريق شركات قد تسمى بالدولية، ولكن نشاطها يقتصر على عدد محدود من الدول، أو حتى على العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة، ولا تتخذ العالم كله، كما تتخذه الشركات متعدية الجنسيات اليوم، مسرحا لعملياتها سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات أو توزيع عمليات الإنتاج أو التسويق.

٦ - من السمات الجديدة نسبيا أيضا لظاهرة العولمة، ما طرأ خلال العقود الأخيرة من تغير ملحوظ على مركز الدولة من هذا النمو في العلاقات بين المجتمعات.

لقد اقترنت بداية العولمة منذ خمسة قرون (إن كان من الممكن حقا تحديد بداية لها) ببزوغ ظاهرة الدولة القومية، حيث تطلب التقدم التقاني (التكنولوجي) وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها، بعد أن كان محدودا بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية، والملك محل السيد الإقطاعي، والولاء للدولة والملك محل الولاء للمقاطعة أو الإقطاعي. ولم يعد الملك، إن وجد قبل ذلك، شخصية هامشية تثير من الاستهزاء أكثر مما تثير من الاحترام. كما كان الحال في ظل النظام الإقطاعي، بل أصبح هو ظل الله على الأرض يمتلك سلطات حقيقية، والوسائل الكافية لممارسة هذه

السلطات. كما تطلب التقدم التقانى وزيادة الإنتاجية أيضـا، غـزو أسـواق خارجية، الأمر الذى تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوى يمكنها من منافسة الدول الأخرى فى الحصول على هذه الأسواق الخارجية الحديثة، أى المستعمرات، وحمايتها. كـان نمو حجـم السوق فـى مرحلـة مـن المراحل،ضروريا لنشأة الدولة ونمو قوتها، ولكن النمو فى حجم السوق هو أيضا الذى حتم بـدوره، فـى العقود الأخـيرة، بدايـة التضـاؤل فـى قـوة الدولة، مما قد يفسر أيضا ما نشاهده مـن زيادة الوهـن والضعـف اللذيـن يلحقان، أكثر فأكثر، بصورة الملك أو الملكة أو الرئيس، إذ يبدو أن قوى أخرى قد أصبحت أكبر من قوتهم، وأنهم وإن ظلوا فى مراكزهم يتمتعـون بالأبهة الشخصية التقليدية نفسها، فقد أصبحوا فى الحقيقة بلا حول ولا قوة.

وكما حلت الدولة محل الاقطاعية تدريجيا منـذ نحـو خمسـة قـرون، تحل اليوم الشركة متعدية الجنسيات تدريجيا محل الدولة، والسبب فى الحالين واحد: التقدم التقانى وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع. لم تعد حدود الدولة القومية هى حدود السوق الجديدة، بل أصبـح العـالم كله مجال التسويق، سـواء كـان تسـويقا لسلع تامـة الصنـع، أو تسـويقا لمستخدمات وعناصر الإنتاج، أو تسويقا لمعلومات وأفكار، فقفزت الشـركة المنتجة فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بـل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية، سواء تمثلت فى حواجز جمركية، أو حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حـدود بـث المعلومـات والأفكـار، أو حـدود الـولاء والخضـوع. الحواجـز الجمركية تتخطاها هذه الشـركات، إمـا بالاسـتثمار المباشـر داخـل البلـد المطلوب غزوه، أو عن طريق اتفاقيات من نـوع اتفاقيـات الجـات وجولـة

أوروجواى ، وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات، إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات نقدية ومالية، أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها، عن طريق مثلا ما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادى والتصحيح الهيكلى. وحدود السلطة السياسية تتخطاها هذه الشركات، لا بالغزو المسلح، كما كان يحدث فى الماضى (إذ كان من الضرورى فى الماضى استبدال دولة بدولة)، بل عن طريق استبدال رئيس برئيس أو زعيم بزعيم آخر، أو حتى مع الإبقاء على الرئيس أو الزعيم نفسه. ولكن بإجباره بطرق شتى على اتباع المسلك المطلوب. أما حدود بث المعلومات والأفكار، فقد تكفلت بتخطيها أطباق التليفزيون وشاشات الكومبيوتر. وأما حدود الولاء والخضوع، فيجرى تخطيها، ليس فقط على نحو طبيعى وتدريجى بما يحدث من تغير فى الولاء مع تغير مصدر الكسب والربح، ولكن أيضا ببذل جهود واعية ومتعمدة لنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء القديم، وهو الوطن أو الأمة ، وإحلال ولاءات جديدة محله. وأفكار من نوع « نهاية الأيديولوجيا » و « نهاية التاريخ » و « القرية العالمية » و«الاعتماد المتبادل».. إلخ، مما يصلح استخدامه مع جميع الأمم، أو من نوع « الشرق أوسطية » والقول بأننا « لسنا عربا فقط بل أيضا شرق أوسطيين » الذى يستخدم مع أمة بعينها، فضلا بالطبع عن فكرة « العولمة » نفسها.[1]

---

(١) عندما سئل أحد الكتاب العرب المرموقين عن الأيديولوجيا التى يؤمن بها بعدما طرأ على العالم من تغيرات ، قال إن أيديولوجيته هى « الكونية » وهى ترجمة أخرى لنفس الكلمة (Globalization) .

والشركات متعدية الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدولى، ومنها وكالات الأمم المتحدة المختلفة العاملة فى ميادين التنمية والثقافة، ومنها أجهزة المخابرات فى الدول الكبرى. ومنها مختلف وسائل التأثير فى الرأى العام، كالصحف والمجلات السيارة وشبكات التلفزيون والمؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان.. الخ . كما أنها لا تدخر وسعًا فى تجنيد مفكرين وكتاب فى مختلف البلاد، ينظّرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضى التى يحسن إهمالها ونسيانها.

هذه هى بلا شك الصورة العامة التى تسترعى الانتباه للوهلة الأولى: صورة تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانها، شيئا فشيئا، لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، هى الشركات العملاقة متعدية الجنسيات . هذا الانطباع العام صحيح بلا شك، ولكننا يجب ألا نكتفى به، بل لا بد من أن نتعمق قليلا لاكتشاف حقيقة ما يحدث للدولة بالضبط: هل هذا التراجع يشمل كل وظائف الدولة أم يتعلق ببعضها دون بعض؟ وهل هو تراجع يشمل الدول بأسرها أم أنه ينطبق على بعض الدول أكثر مما ينطبق على غيرها؟ وهل يتخذ تراجع الدولة فى بلد الشكل نفسه الذى يتخذه فى بلد آخر؟ وأخيرا، ما مغزى ظاهرة تراجع دور الدولة بالنسبة إلينا بالذات نحن العرب؟

(٢)
تراجع فى قوة الدولة
أم تغير فى الوظيفة ؟

إن تأمل ما طرأ على دور الدولة منذ بزوغ عصر الدولة القومية منذ خمسة قرون يبين لنا أن هذا الدور كان يتجه باستمرار للتغير من عصر إلى آخر، وأن الذى يحدث الآن يمكن أن ينظر إليه على أنه يمثل بدوره تغيرًا فى دور الدولة، كما ينظر إليه على أنه تراجع عام وانحسار.

إن ماركس لم يخطئ عندما قال إن الدولة هى دائما وأبدًا أداة الطبقات المسيطرة لقهر الطبقات الأخرى، أو هى دائما وسيلة الطبقات المسيطرة فى تحقيق تلك الأهداف التى يحتاج تحقيقها إلى استخدام صورة أو أخرى من صورة القهر. ولكن قيام الدولة بخدمة الطبقات المسيطرة لم يكن دائما يتطلب الأعمال نفسها والقيام بالوظائف نفسها، أو على الأقل لم يكن يتطلبها كلها دائما بالدرجة نفسها، ومن ثم تغيرت وظائف الدولة على مر العصور، أو على الأقل تغيرت الأهمية النسبية لكل منها مع تغير الظروف.

كان على الدولة فى عصر الرأسمالية التجارية - وهو عصر بزوغ الدولة القومية نفسها - أن تتدخل تدخلا فعالا فى الاقتصاد القومى الحديث النشأة. لقد كان عليها أولا أن تنشئ هذا الاقتصاد القومى إنشاء بتوحيد السوق القومية، وإزالة العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى، وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال، وشق الطرق ومد الترع، وفرض

سياج قوى حول الدولة لحماية الصناعة الناشئة من منافسة دول أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها فى الوقت نفسه. كانت الدولة تتدخل أيضًا تدخلاً فعالاً فى عملية الإنتاج نفسها، فتفرض المواصفات الواجب اتباعها فى إنتاج السلع الصناعية، كما كانت تنشىء الجيش القوى اللازم لفتح مستعمرات جديدة لتسويق ما تنتجه.

لم يعد كل هذا ضروريا فى عصر الثورة الصناعية، فتراجع دور الدولة من حيث التدخل المستمر فى عملية الإنتاج التى أصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة فى حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، على الأقل فى تلك الدول التى لم تعد تخشى هذه المنافسة بسبب تفوقها على الآخرين. لقد رفع شعار (دعه يعمل، دعه يمر) (Laissez Faire, Laissez Passer) كشعار المقصود به بالضبط أن تترك الدولة المنتجين وشأنهم، وأن تترك التجارة الدولية والداخلية حرة. ولكن ظلت الدولة تقوم بوظيفة التصدى لأى محاولة لرفع الأجور. لقد ظلت الدولة مخلصة لرسالتها الدائمة، وهى خدمة مصالح الطبقة المسيطرة، وإنما كانت فقط تقوم بالعمل المناسب فى الوقت المناسب. فحين حل عصر الاستعمار فى النصف الثانى من القرن الماضى، والنصف الأول من القرن العشرين، شمرت الدولة عن ساعدها وقامت بالواجب الجديد المطلوب منها خير قيام: تجييش الجيوش لفتح المستعمرات البعيدة واحتلال بلاد بعيدة. والدخول فى حروب لمنع دولة أخرى من الحصول على مستعمرة باحتلال بلد بدلا منها، كما قامت بمهمة إشعال الحماس الوطنى وترسيخ الشعور بالولاء للوطن والدولة، وتصوير مصالح طبقة على أنها مصالح الأمة، تسهيلا للمهمة الملقاة على عاتقها. حدث بالطبع، خلال هذه الفترة. قيام الدولة بقهر الطبقة العاملة وإن كان الأمر

قد أصبح الآن أسهل بكثير مع ماجلبته المستعمرات من فائض يسمح للجميع عمالا وأرباب أعمال، بتحقيق تقدم ملحوظ فى مستوى المعيشة، ومن ثم سمحت الدولة للنقابات العمالية بأن تحقق إنجازات ملموسة، وسمحت بدرجة أكبر من الديمقراطية السياسية لم تكن لتسمح بهما فى ظروف مغايرة.

لم يكن الأمر قد وصل إلى حد قيام الدولة بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، إذ تكفّل الاستعمار بتحقيق رفع مستوى المعيشة لهذه الطبقات دون أى تدخل يذكر لإعادة توزيع الدخل. وإنما أصبح هذا التدخل ضروريًا عندما نمت القوة الإنتاجية للدولة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بحيث لم تعد السوق الوطنية، ولا الأسواق الخارجية، كافية لاستيعاب هذه الزيادة فى الإنتاج دون إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا. هكذا ظهرت الدولة الكينزية، ودولة روزفلت، أو دولة الرفاهة، التى ساد نمطها فى الغرب منذ الثلاثينيات وحتى نهاية الستينيات: دولة قوية بلا شك، مستمرة فى تجييش الجيوش، وفى تغذية الشعور القومى والولاء للوطن (بخاصة قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية)، ولكن قهر العمال لم يعد من وظائفها الأساسية، بل على العكس، كان من السمات الأساسية لدولة الرفاهة هذه: تدليل العمال، والانصياع لرغبات نقاباتهم، إذ أصبح هذا من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات الآخذة فى التزايد.

كان من مستلزمات هذا التسويق الواسع للمنتجات، فضلا عن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، قيام الدولة نفسها بوظيفة المشترى على نطاق واسع للغاية، فأصبحت الدولة ذاتها مصدرًا مهما من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة، واعتمدت بعض الصناعات الأساسية فى

تسويق منتجاتها على الطلب الآتي من الدولة مباشرة، الأمر الذى كان يستدعى رسم سياسة مالية نشيطة وفعالة تتضمن رفع مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية فضلاً عن السياسة النقدية النشيطة أيضًا التى كانت تؤثر الدولة من خلالها فى حجم الاستثمار والاستهلاك.

منذ نحو ثلاثين عامًا، يبدو أن تغيرًا مهمًا قد طرأ على حاجات المنتجين نتيجة للتطور التقانى من ناحية، ولنجاح الدول الصناعية التى كانت قد عانت الدمار الشديد بسبب الحرب العالمية الثانية، فى أن تدخل من جديد حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية. فقرب نهاية الستينيات كان التطور التقانى الذى حدث خلال العقود الثلاثة السابقة (ابتداء من فترة الحرب نفسها) قد جعل الأسواق الوطنية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح القدرات التقانية الجديدة بإنتاجه. وزاد هذه الأسواق الوطنية ضيقا أن دول أوروبا الغربية واليابان كانت قد أتمت إعادة بناء ما دمرته الحرب، ودخل بعضها فى تنافس جدى مع بعضها الآخر، ومن ثم مع الولايات المتحدة. لا بد من أن تراخي معدلات النمو فى العالم الصناعى ابتداء من مطلع الستينيات كان ناتجا فى الأساس من هذين العاملين، وكانت الاستجابة لهذا فى بزوغ عصر الشركات العملاقة متعدية الجنسيات، التى تستعيض عن ضيق السوق الوطنية بالخروج إلى العالم بأسره، وتعوض غزو اقتصاديات خارجية لأراضيها بأن تغزو هى أيضًا أراضى الغير، وتستخدم ثمرات التقدم التقانى بأن تجعل العالم كله سوقا لها، ليس فقط كسوق للمنتجات التامة الصنع، ولكن كمجال لنظام جديد لتقسيم العمل، لا يقتصر على التخصص فى إنتاج سلعة أو أخرى، بل يشمل التخصص فى إنتاج جزء من أجزاء السلعة تاركة الأجزاء الأخرى من العملية الإنتاجية لمناطق أخرى من العالم. لم يكن من المتصور

أن يتم هذا دون أن يطرأ تغيّر جديد مهم على وظيفة الدولة، فإذا بالدولة الكينزية، أو دولة الرفاهة، يحل محلها الدولة الريجانية أو الدولة الثاتشرية التي تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهة. فالمطلوب الآن ليس تدليل العمال لتوسيع السوق (إذ أن فرص توسيع السوق الآن موجودة في الأساس في العالم الخارجي)، بل المطلوب مزيد من القمع والقهر للعمال. وليس المطلوب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا، فهذه أيضا أصبحت اقل ضرورة لحاجات التسويق. كان التضخم شيئا مرغوبًا فيه، أو على الأقل يمكن إغضاء البصر عنه، في ظل دولة الرفاهة، عندما كان المطلوب توسيع السوق الوطنية، فأصبح التضخم الآن هو أسوأ الأشياء، عندما أصبح المطلوب زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. كان توسع دور الدولة في الإنفاق وجمع الإيرادات مطلوبًا عندما كانت الحكومة هي نفسها سوقا مهمة لتصريف المنتجات، أما الآن فالمطلوب تخفيض الضرائب (ومن ثم تقليص الإنفاق) تسهيلا لمهمة الشركات العملاقة في غزو العالم. كما أنه من المطلوب أيضا أفكار تقدم التبرير النظرى لكل هذا، بما في ذلك تبرير مستوى مرتفع من البطالة، حيث إن الشركات العملاقة متعدّية الجنسيات توظف الناس في الخارج أكثر مما توظفهم في الداخل. الدولة لم تختف إذن وإنما طرأ تغير مهم على الوظائف الأساسية المنوط بها تنفيذها. الأمر أشبه بالعودة (مع فوارق مهمة الطبع) إلى عصر الثورة الصناعية الأولى، حيث كان الاقتصاديون التقليديون ينادون بتقليص دور الدولة في الاقتصاد (لا عجب إذن أن آدم سميث وريكاردو يشهدان اليوم عصرًا ذهبيا جديدًا في الفكر الاقتصادى السائد وفي الجامعات لم يتمتعا بمثله طوال الخمسين عاما التالية على الحرب العالمية الأولى). المطلوب الآن

أساسا هو حرية التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال ، وهذا هو نفسه ما كان يدعو إليه الاقتصاديون التقليديون وإن تطلب الأمر الآن جهدًا دؤوبًا من جانب الدولة لهدم الحواجز المالية التى سبق لمختلف الدول إقامتها طوال نصف القرن الماضى. الجات ومنظمة التجارة العالمية هما الآن على كل لسان لمجرد أن السوق الوطنية لم تعد الآن كافية للشركات متعدّية الجنسيات.

كان أيضًا من المهام الخطيرة للدولة الغربية استخدام كل ما بيدها من وسائل للعمل على تفكيك النظام السوفييتى، إذ لا يمكن فى عالم كهذا، أن يترك سوق بهذا الاتساع، وغنى كل هذا الغنى بالموارد الطبيعية والبشرية، كسوق الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية، خارج نشاط الشركات العملاقة. أما قهر العمال فهو مطلوب الآن بدرجة أكبر مما كان فى أى وقت منذ الحرب العالمية الثانية، إذ أن العمال الآن يتحولون إلى مصدر للمتاعب والمضايقة أكثر من كونهم مصدرا للقوة الشرائية ومجالا للتسويق الواسع، كما كانوا فى العقود الثلاثة التالية للحرب. فعليهم الآن أن يقبلوا ارتفاع معدلات البطالة، وتخفيض الإنفاق الحكومى، وإزالة دولة الرفاهة ، فإن لم يقبلوا ذلك بنفس راضية لزم إجبارهم على قبوله.

كل هذه مهام لا يستهان بها للدولة. قد تبدو مهمتها فى خدمة المصالح الحديثة للطبقات المسيطرة، أقل ظهورًا للعين وأقل ضوضاء وجلبة مما كانت فى العقود الثلاثة التالية للحرب، ولكنها مهام ضرورية أيضا. يضاف إلى ذلك بالطبع ما يجب على الدولة أن تقوم به من مهام فى ذلك الجزء البائس من العالم ، المسمى بالعالم المتخلف.

إنه من غير المتصور أن تترك الدول الصناعية البلاد الأقل تقدما تفعل ما تشاء في عصر يقوم على التوسع من جديد في هذه البلاد بالذات ، ولا يمكن أن يحدث كل هذا من دون أثر مهم في طبيعة الدولة ووظيفتها في البلاد المتخلفة.

لقد اقترن عصر الدولة الكينزية ودولة الرفاهة في العالم المتقدم بنشوء عصر الدولة القوية في العالم المتخلف أيضًا، ذلك أن عصر دولة الرفاهة كان أيضًا عصر الحرب الباردة، وقد احتاج فيه كل من المعسكرين، الغربي والشرقي، إلى تقديم الدعم لدول العالم الثالث لتقف ضد المعسكر الآخر. ومن ثم تدفقت المعونات على دول العالم الثالث بمعدل ليس له نظير من قبل أو من بعد. والمعونات تتخذ في الأساس صورة معونات مقدمة للحكومات لا صورة الاستثمار المباشر ولا صورة معونات للقطاع الخاص. كان لابد من أن يقوى دور الدولة نتيجة لهذا. أضف إلى ذلك أن حقبتي الخمسينيات والستينيات قد شهدتا أيضا اعتماد الدول الصناعية بعضها على بعض ، أكثر من اعتمادها على العالم الأقل نموًا ، كسوق لتصريف منتجاتها وكمجال للاستثمار مما تمثل أساسا في تكوين ونمو السوق الأوروبية المشتركة وتزايد الاستثمارات الأمريكية داخل هذه السوق. سمح هذا بدوره بدور أكبر للدولة في العالم الأقل نموًا، بل وفرض عليها هذا الدور. كان لابد من أن يؤدى كل هذا إلى نشوء عصر الدولة القوية في العالم الثالث، دولة تذكر بشدة بالدولة في عصر التجاريين (لا عجب أن سمى هذا العصر في العالم الثالث بالتجارية الجديدة). فالدولة تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد

والمجتمع، وهى تعلن عن خطط خمسية طموحة للتنمية، وهى تفرض سياجًا جمركيًا عاليًا لحماية صناعاتها الناشئة، وهى تقوم بجهد جبار فى القيام بمشروعات البنية الأساسية، وهى فى كثير من الأحيان تتبنى الاشتراكية ، أى تقوم الدولة بدور فعال لإعادة توزيع الدخل، حتى البلاد المتحالفة مع الدول الرأسمالية كانت تجد نفسها مضطرة إلى رفع شعارات من هذا النوع. والمؤسسات الدولية، كالبنك الدولى وصندوق النقد، كانت تبدى تسامحاً غريبًا أمام كل هذه الأفكار، بل كانت هى نفسها تتكلم برضا على نظام التخطيط وعلى دور كبير للدولة فى الاقتصاد.

عندما بدأ تيار العولمة الجديد ، فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وبزغ نجم الشركات متعدّية الجنسيات، كان على الدولة القوية فى العالم الثالث أن ترخى قبضتها شيئا فشيئا على الاقتصاد والمجتمع تحقيقا لمصالح هذه الشركات. فالأسوار الجمركية يجرى هدمها، ونظام التخطيط يتم إلغاؤه، والاشتراكية تصبح مضغة فى الأفواه، وإعادة توزيع الدخل وما يعطى من دعم للسلع الضرورية يقال إنه يتعارض تعارضًا صريحاً مع اعتبارات الكفاءة ومضر بالتنمية. وقد زاد هذا الاتجاه تسارعًا بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة. فأصبح من الضرورى أيضا تسريح الجيوش أو على الأقل تخفيض الإنفاق عليها. ولكن هذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها. إن عليها أن تقوم بتفكيك نفسها، وعليها إقناع الناس بتفاهتها وقلة حاجتهم إليها، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها القديمة، الواحدة بعد الأخرى، لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية

التى تتكلم باسم هذه الشركات العملاقة وتعمل لحسابها. ومن ثم تبدأ فى الظهور صورة جديدة لا تخلو من سمات كوميدية. دولة لها كل المظاهر الخارجية لدولة ذات سيادة. وتباشر صوريا كل المهام التى كانت تباشرها من قبل. ولكنها فى الحقيقة تقوم بوظيفة تكاد تنحصر فى وظيفة (الإخلاء والتسليم)، أى سحب يدها من كل ما كانت تضع يدها فيه من قبل، وتسليمه للأجانب مع القيام بالترويج لهذه الوظيفة والزعم بأنها تحقق المصلحة العامة: مصلحة الأمة بما فى ذلك مصلحة الفقراء أيضا. فهى مثلا تبيع الشركات والمشروعات التى تأسست فى عهد الدولة القوية، تبيعها للشركات الدولية العملاقة. وتسمى هذا خصخصة أو تخصيصية، أو اسمًا من هذا النوع لا يفصح عن هوية المشترى، وهى تسحب الدعم المقدم للفقراء وتسميه تثبيتًا اقتصاديًا. وهى تفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة لتحل محل المنتجات الوطنية، وتسمى ذلك تكيفا هيكليا.. وهكذا.

هذه المهمة تحتاج إلى دولة من نوع خاص. فهى دولة تفكك ولا تبنى، وإنما تترك مهمة البناء لغيرها. وهى تسلم أهلها للأجنبى ليفعل بهم ما يشاء. وكل هذا يتطلب سمات قد يعبر عنها اسم «الدولة الرخوة».

(The Soft State) وهو اسم استخدمه جنار ميردال (Gunnar Myrdal) فى أواخر الستينيات للإشارة إلى استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد، ولتجاهل حكم القانون، ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة. لكن هذه السمات أكثر تحققا فى دول العالم الثالث الآن مما كانت منذ ثلاثين عاما.

هذه السمات، سمات «الدولة الرخوة» ، تنطبق للأسف على كثير من دول منطقتنا العربية. ولكن هناك مع ذلك دولة واحدة في هذه المنطقة تبدى السمات العكسية تماما، وأقصد بهذه الدولة بالطبع الدولة الصهيونية. فهذه الدولة ليست فقط أقل رخاوة بكثير من الدول المجاورة لها، ولكنها لا تبدو وكأنها تنصاع لتيار العولمة الذى يطغى على بقية العالم.

فالدولة الصهيونية لا زالت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، في الاقتصاد والمجتمع . وبينما تسرح دول أخرى الجيوش أو تخفض إنفاقها على السلاح، تتمسك هي بجيشها وتزيده قوة . وهي لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى، أو لا تلقى لهذه التوجيهات اعتبارًا . وهي وإن كانت تشجع القطاع الخاص وتدعمه، فإنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التى تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح له بتجاوزها. والدولة الصهيونية تطرح تصورها الخاص للعولمة، وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها، وهو تصور (الشرق أوسطية) . فمشروع الشرق أوسطية الذى تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة، ولكن الأهم من ذلك أن كل ما يقال في الدفاع عنه من حجج. هو نفسه ما يقال في الدفاع عن العولمة: اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو، مزايا التخصص وتقسيم العمل، انتهاء عصر الأيديولوجيا، مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه، خطأ التمسك بالولاء التقليدى لأمة أو وطن، مزايا السلام وأضرار الحرب.. إلخ .

تستخدم هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية، وهي حجج الدفاع نفسها عن العولمة، في الوقت الذى تفعل الدولة الصهيونية فيه عكس ذلك بالضبط: تتمسك بأيديولوجيتها، ترفض الانفتاح على الآخر،

تضحى بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية، وتتمسك بالولاء التقليدى للأمة والوطن ، وتمارس الحرب باستمرار.

هذا هو إذن، في ما يبدو، ما فعلته العولمة بالدولة، وما هى مستمرة فى عمله: انحسار لقوة الدولة بصفة عامة بلا شك، من دون أن يعنى ذلك أن الدولة المعاصرة ليست لديها وظائف جديدة مهمة عليها القيام بها، فى خدمة المصالح المسيطرة، وهى فى الأساس مصالح الشركات الدولية العملاقة، ومن دون أن يعنى ذلك ان انحسار قوة الدولة يحدث الآن لأول مرة، بل إن له سوابق مهمة ، خلال الخمسمائة عام الماضية التى انقضت على بزوغ الدولة القومية، ومن دون أن يعنى ذلك أيضًا أنه ليس هناك استثناءات مهمة من ظاهرة انحسار قوة الدولة وتراجعها، بخاصة فى هذه المنطقة التى نعيش فيها، وأقصد على الأخص الدولة الصهيونية. فما هو تقييمنا لهذه الظاهرة: ظاهرة انحسار قوة الدولة بالمعنى الذى حددناه، وكيف يجب أن يكون موقفنا منها، بخاصة فى هذه المنطقة بالذات من العالم؟

(٣)

ما الذى تجرى عولمته ؟

الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون فى رأيى فى خطأ فادح. فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوى على عملية (تحرر) من ربقة الدولة القومية إلى أفق الإنسانية الواسع، تحرر من نظام التخطيط الآمر الثقيل إلى نظام السوق الحرة، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمم جميعا، تحرر من التعصب لأيديولوجيا معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب وتشنج، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة من التحيز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلم وحياد التقانة.

هكذا تصور لنا العولمة ، ومن ثم فقد اقترن الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تخلب اللب: من حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى الإشادة بالعقلانية والعلم، وبقدرة التقانة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات، والهجوم على التعصب بكل أشكاله: الدينى أو القومى أو العرقى، والزعم بأننا فى كل هذه الأمور مقبلون على عصر جديد مجيد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة: احترام حقوق الإنسان (وبخاصة حقوق النساء) والديمقراطية والعقلانية والموضوعية، والتقدم التقانى. وكل هذا يصور على أنه جزء لا يتجزأ من ظاهرة العولمة، كما يصور كل من يقف فى وجه العولمة على أنه يقف فى

الحقيقة ضد التحرر من كل هذه الصور من صور الاستبعاد: استبعاد الدولة، استبعاد الجهل والفقر، واستبعاد التعصب.

كم يكون العالم جميلاً لو كان هذا كله صحيحا، ولكن الحقيقة للأسف غير ذلك، بل لعلها عكس هذا بالضبط. وإنما يساعد على تصديق كل هذه الأشياء، وتدعيم هذا الخطأ الفادح ، أن لفظ العولمة لفظ يصف ما يجرى على السطح من دون أن يفصح عن محتواه الحقيقى، إذ أن الكلام يجرى عن العولمة من دون أن يثار السؤال عما تجرى عولمته.

نعم، العالم ينفتح بعضه على بعض. نعم، فى عصر العولمة تزداد سرعة النقل والمواصلات، وتتسع السوق، وتزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار. ولكن لا أحد يعنى كثيرًا بالتساؤل عن طبيعة هذه السلع والخدمات التى أصبحت تنتقل بهذه السرعة، وعن نوع المعلومات والأفكار التى يعم بثها بهذه السهولة والكفاءة. نعم التقدم التقانى يخلب اللب ويخطف الأبصار. ولكن التقانة لا تعنى فى نهاية الأمر إلا (طريقة الإنتاج). فكيف نتحمس للتقدم فى التقانة، أى لطريقة الإنتاج، قبل أن نسأل عن طبيعة هذا الذى يجرى إنتاجه؟

كيف يكون موقفنا لو أدركنا واقتنعنا بأن هذا الذى تجرى عولمته ليس إلا سلعا وخدمات بعينها، ذات طبيعة وخصائص معينة، أفرزتها ثقافة بعينها، وأنه ليس هناك أى التزام قانونى أو دينى أو خلقى أو فنى يجبرنا على قبول هذه السلع والخدمات والثقافة بالذات؟

لنفرض إننى استطعت أن أقنعكم بأن الهامبرجر والكوكاكولا والتلفزيون والدش، وهذا النوع من البرامج والأفلام والمأكولات والملبوسات والمواصلات ووسائل الترفيه، وهذا النوع من العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية ومن التنظيم السياسى.. الخ. هذا النوع من الأشياء التى تجرى الآن عولمتها، ليس مقررا مفروضا علينا وأن من الممكن أن يتفتق ذهن الإنسان (بل تفتق ذهن الإنسان بالفعل من قبل فى حضارات سابقة) عن سلع وخدمات وعلاقات وتنظيمات من نوع مختلف تمامًا. وأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الحكم بأى هذه الأنواع من المنتجات والعلاقات والتنظيمات أفضل وأيها أسوأ من غيرها ؟ فكيف يكون إذن حكمنا على العولمة؟ هل نقبلها بهذه السهولة التى يجرى بها الترويج لها؟ أم أن الأمر يستحق منا مزيدًا من التروى؟

العولمة هى فى الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة. لا أشعر بأى التزام بتبنيه وأتباعه. وإنما شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته، وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون (أى بأيديولوجية معينة فى الحقيقة). ومسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا (فالظاهرة تعود بدايتها إلى خمسة قرون خلت) ، وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته فى العقود الأخيرة، وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التى تجرى عولمتها فى عدم افتضاح خصوصيتها، واستخدامها مختلف وسائل القهر المادى والسياسى والنفسى والعقلى لتصدير ما هو خاص على أنه إنسانى وعام.

متى تبينًا واقتنعنا بأن العولمة هى عولمة نمط معين من الحياة، أداتـها الأساسية الآن هى الشركات العملاقة متعدية الجنسيات التى تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير. متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذى يصور العولمة على أنها عملية (تحرر) من مختلف صـور الاسـتعباد، هو محض خرافة.

فأى حرية بالضبط تلك التى نوعد بها لـو تحررنـا مـن ربقـة الدولـة؟ أليست هذه (الحرية) هى بالضبط التى يصفها جـورج أورويـل فـى روايـة «١٩٨٤»؟ إننى ما كنت لأذرف الكثير من الدموع حزنـا علـى انحسار سلطة الدولة لولا أن الذى يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعدّية الجنسيات. فأى مؤشر هناك يدلنى على أن الحرية التى أتمتـع بـها فـى ظل سطوة هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به فـى ظـل سـطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسـائل الإعـلام الحديثـة بحرية الرأى والتفكير؟ أو بما تفعله سـطوة هـذه الشـركات بحريـة المـرأة ومكانتها ؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقى فى الرأى؟

وهل نتحرر حقا عندمـا ينحسـر نظـام التخطيـط الآمـر الـذى تمارسـه الدولة، أم أننا فقط نستبدل تخطيطا بتخطيط؟ هل نتصور أن مـن الممكـن لشركة عملاقة تنتـج وتسـوق فـى عـدد كبـير من دول العـالم ، وتشـترى موادها الأولية ومستخدماتها مـن أى مكـان فـى العـالم ، هـل نتصـور أن تتوقف هذه الشركة عن التخطيط؟ وهل تخطيطها أقل مساسا بحريتنا من تخطيط الدولة؟ وهل يقف فى وجـه هـذه الشـركات شـىء إذا أرادت أن

تخطط لنا حياتنا وطريقة تفكيرنا بما يتفق مع أهدافها فى الإنتاج والتسويق؟ وأى انتصار للديمقراطية ، وأى احترام لحقوق الإنسان يمكن أن نتوقعه فى ظل سطوة هذه الشركات؟

ثم ما سر هذا الإصرار الغريب على الاهتمام بتعددية صورية فى التعبير عن الرأى لا تزيد فى الحقيقة عن كثرة عدد المجلات والصحف، وعدد القنوات التلفزيونية ، وعدد الأحزاب المسموح بها ، بينما تردد كل هذه الصحف والقنوات التلفزيونيّة والأحزاب الأفكار نفسها فى الحقيقة ، بما يتفق مع استراتيجية الشركات العملاقة المتعدّية الجنسيات؟

وما سر هذا التمييز الغريب بين الانتصار لهذا النوع من التعددية وبين احترام التعددية الثقافية وتنوع أنماط الحياة؟ لماذا كل هذا التمجيد لحق نشر مقال فى صحيفة ، أو لحق الذهاب إلى صناديق الاقتراع للاختيار بين حزبين ليس من السهل فى الحقيقة التمييز بينهما ، بينما يقبل بكل سهولة قهر ثقافة لأخرى ، واكتساح نمط معين للحياة كافة الأنماط الأخرى ؟

وكيف يسمى هذا الذى يحدث عصر نهاية الأيديولوجيات؟ فما هو إذن هذا الذى تصم به آذاننا صباح مساء من تمجيد للعولمة والتقانة والاستهلاك ورفع معدل التنمية؟ وكل هذا الغرام بالمستقبل والسيطرة على الطبيعة؟ بل وهذا الفهم المحدد جدًا لمعنى الحرية والديمقراطية والتقدم؟ أليس هذا كله أيديولوجيا صارخة فى تعصبها وضيق أفقها وقلة تسامحها مع أى نظرة مختلفة؟

بل ما هو العقلانى والموضوعى فى هذا كله؟ إن هناك فرقًا يجب ألا نتجاهله بين موضوعية القانون العلمى والعقلانية ، بين المبادئ الرياضية والفيزيائية التى تسمح بصنع القنبلة النووية وقرار صنع هذه القنبلة بالفعل ، بين المبادئ العلمية التى تسمح بإنتاج التلفزيون أو بإنتاج كاميرا للتصوير بكفاءة معينة ، وما أتخذه من قرارات فيما إذا كنت سأنتج التلفزيون أصلاً أو شيئًا آخر ، سأستخدم هذه الكاميرا فى تصوير بعض المناظر الطبيعية أو فى فضح أسرار أميرة من الأميرات. يمكن للمرء أن يطبق مبادئ العلم بحذافيرها من دون أن يكون عقلانيًا ، كما أن من الممكن أن يكون المرء أكثر عقلانية من غيره من دون أن يكون أكثر علمًا. فأين بالضبط عقلانية نمط الحياة الذى تجرى الآن عولمته؟ أين العقلانية فى تنظيم المدن القائم على السيارة الخاصة والذى تجرى الآن عولمته؟ أو فى العلاقات الأسرية التى تجرى الآن عولمتها؟ أو حتى فى مركز المرأة؟ أو فى اختيار شبكة تلفزيون الـ .C.N.N لما يجرى إذاعته على العالم بأسره؟

فإذا تكلمنا على منطقتنا العربية بالذات ، ما هى درجة الزيادة فى الحرية التى سيتمتع بها العربى فى ظل الشرق أوسطية بالمقارنة بما يتمتع به الآن؟ وما هى بالضبط صورة الحرية المتوقعة فى ظل هذا التنظيم الجديد الذى يروج له بحجج العولمة نفسها؟ نعم ، إن مد مياه النيل إلى أقصى شرقى مصر فى سيناء بالقرب من حدود مصر الدولية ، يتطلب تطبيقًا لمبادئ علمية متقدمة واستخدام تقانة متطورة للغاية ، ولكن أية عقلانية فيه لو تم توصيل هذه المياه لإسرائيل؟

نعم ، إن ترك القطاع الخاص حرًا في اختيار ما ينتجه من سلع واختيار وسيلة إنتاجها ، ومكان إنتاجها وتسويقها ، ولو شمل إسرائيل أيضا - كل هذا قد يؤدى إلى تعظيم الكمية المنتجة وتحسين نوعية المنتجات تطبيقا لمبادئ علم الاقتصاد . ولكن ما الذى يجعل هذا أكثر عقلانية من نظام تدخل الدولة ، الذى قد يقيد حرية القطاع الخاص في التعامل مع إسرائيل حتى تقوم إسرائيل بتنفيذ ما تعهدت به للفلسطينيين؟

إن العقلانية مفهوم أوسع بكثير من مفهوم العلم ، ومتطلبات العقلانية أوسع وأشمل من متطلبات التقدم التقانى. العولمة تفسح مجالا أوسع لتطبيق العلم وللتقدم التقانى ، ولكنها قد تبعدنا كثيرًا عن العقلانية.

(٤)

هل العولمة حتمية؟

الملجأ الأخير الذى يلجأ إليه المتحمسون للعولمة هو التذرع بالحتمية. فعندما تعوزهم الحجة فى الدفاع عن العولمة باسم الحرية أو الرفاهية الإنسانية أو الأخلاق أو الجمال أو العقلانية يلجأون إلى القول: إن علينا أن نقبلها لأنه لا مفر لنا من قبولها.

وأود أن ألاحظ على هذه الحجة أولاً أنها من نوع مختلف تمامًا عن الطرق الأخرى للدفاع عن العولمة ولا يجوز أن نخلط بين هذا وذاك. فالقول بالحتمية ليس فى الحقيقة دفاعًا عن العولمة أو تمجيدًا لها ، بل هو تعبير عن اليأس من أى محاولة للوقوف فى وجهها. ولكنى فضلاً عن ذلك أريد المجادلة فى صحة هذا الموقف اليائس نفسه.

إن من الممكن جدًا أن يشيع الاعتقاد بأن ظاهرة ما ظاهرة حتمية لا مفر منها نتيجة لمجرد التعود الطويل عليها ، حتى ليستقر فى وعى المرء أن هذه الظاهرة جزء من طبيعة الأمور ، ويصبح من أصعب الأمور تصور الدنيا من دونها. ومن هنا تكمن فى رأيى الأهمية القصوى لإدراك أن العولمة هى عولمة حضارة أو ثقافة بعينها ؛ وإدراك خصوصية هذه الحضارة ، ذلك أن الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة محايدة بين الحضارات والثقافات ، أو الاعتقاد بأن الحضارة الغربية هى حضارة إنسانية عامة وليست مجرد إفراز من إفرازات ثقافات بعينها ، إن هذين الاعتقادين من شأنهما بالطبع أن يرسخا الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة حتمية لا مفر منها. ولكن من الجائز جدًا أن يكون هذان الاعتقادان خاطئين ، كما حاولت أن

أبين في ما سبق. فالعولمة هي عولمة حضارة بعينها . وهذه الحضارة هي بدورها تعبير عن ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة معينة من الأمم. صحيح أن هذه الحضارة قد توفر لها منذ زمن طويل ، يرجع إلى ما يقرب من خمسة قرون ، وسائل فعالة مكنتها من فرض نفسها على أمم أخرى، غير الأمة أو الأمم التي أنجبتها . ولكن هذا وحده لا يجعلها تستحق وصف الإنسانية أو العالمية بالمعنى الذي تستخدم به عادة هذه الأوصاف ، ولا يزيل عنها خصوصيتها. فالاعتراف بأن حضارة ما (أو ثقافة ما) قد اكتسحت العالم لا يعني الاعتراف بأنها من نتاج العالم بأسره ، ولا يعني الاعتراف بأنها تستحق أن تكتسح العالم بأسره أو أنها يجب أن تكتسح العالم بأسره. قد نقبل القول أن التقدم العلمي حتمي ، أو حتى إن تطوير التقانة أمر حتمي ، إذ كلاهما يعبر عن نزعة طبيعية لدى الإنسان للاستكشاف وحب الاستطلاع وتخفيف ما يتحمله من مختلف صور العناء. ولكن قبول هذا أو ذاك كظاهرتين حتميتين لا يلزمنا بقبول الحضارة الغربية كظاهرة حتمية. فمن الممكن مثلا ، وبسهولة ، أن نتصور تقدما في العلم والتقانة، من دون هدف تحقيق أقصى ربح ، أو هدف تعظيم الناتج ؛ أو هدف تحقيق أقصى قدر من السيطرة على الطبيعة ، أو تحقيق أعلى درجة من استقلال الفرد ، أو أقل درجة من الإيمان بالميتافيزيقا.. الخ. وهذه كلها من السمات الأساسية للتقدم العلمي والتقاني الغربي. والزعم بغير ذلك ليس إلا اعترافا بقصور خطير في الخيال ، بل إنه يتضمن توجيه الإهانة إلى الجنس البشري لأنه يفترض أن الإنسان غير قادر على تحقيق شيء أفضل من ذلك.

في الفيلم المعروف لشارلي شابلن «الجري وراء الذهب»(Gold Rush) منظر شهير ، يظهر فيه شارلي شابلن مع رجل سمين جشع في كوخ

صغير فى أعلى الجبل ، وقد منعتهما عاصفة ثلجية من الخروج. كانا قد استبد بهما الجوع ، إذ لم يكونا قد تناولا الطعام لعدة أيام ، وليس أمامهما من وسيلة للعثور على أى طعام بسبب العاصفة الثلجية. بعد ذلك المنظر الشهير الذى يحاول فيه شارلى شابلن أن يطهو حذاءه ويشرع فى أكل الحذاء بالشوكة والسكين ، نرى منظر زميله السمين وهو ينظر إلى شارلى شابلن نظرة فيها اشتهاء واضح ، إذ خطر له أن يلتهمه التهامًا. كلما نظر الرجل إلى شارلى شابلن لم يره كإنسان ، بل رأى فيه دجاجة تنتظر الذبح. كان الجوع قد وصل بالرجل إلى مدى لم يسمح له بأن ينظر إلى شارلى شابلن دون أن يراه كدجاجة. هذه بالضبط هى الأيديولوجيا: كيف ترى الأمور؟ ولا يمكن أن يقتعنى هذا الرجل مهما فعل بأن شارلى شابلن هو فى الحقيقة دجاجة وليس رجلاً. كذلك لن يقتعنى أنصار الحضارة الغربية مهما قالوا إن طريقة نظرهم إلى الأمور هى الطريقة الوحيدة الممكنة. إن الذين يقولون إن العالم الآن قد هجر الأيديولوجيا إلى الأبد ولم يعد هناك إلا منطق السوق والاقتصاد والتقانة ، يقولون لنا شيئًا شبيهًا جدًا بزعم هذا الرجل فى فيلم «الجرى وراء الذهب» ، وهو أن شارلى شابلن ليس إلا دجاجة . كذلك رجل الأعمال الذى إذا اصطحبته إلى مكان جميل على شاطئ البحر ، فإذا به يقول لك: إن هذا مكان رائع لإقامة فندق بخمس نجوم ، أو إذا اصطحبته إلى تايلاند وصادفتما فى الطريق فتاة جميلة فى الثانية عشرة أو الثالثة عشرة من عمرها قال لك: إن هذه الفتاة يمكن أن تصبح مصدرًا رائعًا للربح لو استخدمت فى بيت للدعارة. هذا هو ما يزعم أنه ثقافة أو حضارة من المحتم لها أن تكتسح العالم ، لأنها ثقافة أو حضارة محايدة ، تعبر عن نوازع الإنسانية جمعاء.

من السمات الخاصة بهذه الحضارة أنها حضارة تفكيكية. فكما يريد الرجل فى فيلم الجرى وراء الذهب أن يفصل بشارلى شابلن ، تعمد الحضارة الغربية إلى تفكيك كل شىء إلى عناصره الأولى. وهو مسلك حميد إذا كان الغرض معرفة العناصر التى يتكون منها الشىء ، أو إذا كان الغرض هو صنع آلة أو زيادة كفاءتها الإنتاجية ، أو ما يسمى بالسيطرة على الطبيعة ، ولكنه قد يكون مسلكاً خطيرًا ومضرًا إذا طبق على الأشياء الحية كالإنسان أو الأسرة أو الأمة ، فهو قد يسمح فعلاً بمزيد من السيطرة على الإنسان والأسرة والأمة ، ولكن هذا ليس بالضرورة أفضل الأغراض طرًا. فلكى يسيطر المنتج على المستهلكين ويحولهم جميعًا إلى دجاجة يسهل التهامها ، من المفيد فعلاً تفكيك الفرد من أسرته ومن أمته ومن بيئته ، باسم الفردية مرة وباسم الحرية الشخصية مرة ، وباسم التنوير مرة ، وباسم النسوية وتحرير المرأة مرة. وهذا كله يصور لنا على أنه نتاج حضارة إنسانية عامة يلتزم الجميع باتباعها لأنها تستجيب لنوازع طبيعية فى الإنسان ، ومن ثم فإن انتشارها حتمى لابد من الخضوع له إن عاجلاً أو آجلاً. وأنا أزعم ، على العكس ، أن كثيرًا مما تعمل هذه الحضارة على نشره ، يتعارض تعارضًا صارخًا مع بعض من أقوى النوازع الطبيعية فى الإنسان ، وأن تفكيك الإنسان على هذا النحو ينطوى على عملية أشبه بالقتل.

ثم إن ظاهرة ما قد تكون حتمية بالنسبة إلى شخص معين أو أمة بعينها من دون أن تكون بالضرورة كذلك بالنسبة إلى شخص آخر أو أمة أخرى. قد يكون انتشار هذه الحضارة وزيادتها رسوخًا ظاهرة حتمية بالنسبة إلى الأمم التى ابتدعتها أصلاً ، لأسباب تتعلق بصفات خاصة فى ثقافة هذه الأمم أو ظروفها الطبيعية أو مزاجها الخاص ، ومن ثم قد

يكون انتشارها وازديادها قوة ورسوخًا في أوروبا الغربية ، ثم فى الولايات المتحدة ، مثلاً ظاهرة «حتمية» حقًا ، على النحو نفسه الذى يمكن به أن نعتبر نمو الولد ليصبح رجلاً ظاهرة حتمية أيضًا. وقد يقال مثل ذلك – ولكن بدرجة أقل – عن انتشار هذه الحضارة فى أمريكا اللاتينية مثلاً ، أو أوروبا الشرقية. ولكنه قد يكون أقل حتمية بالنسبة إلى روسيا الآسيوية ، أو اليابان ، التى لم يتم تركيعها تمامًا حتى الآن. وقد لا يكون الأمر حتميًا على الإطلاق بالنسبة إلى ثقافات مغايرة تمامًا ، كثقافة الصين أو الهند أو العرب. لا عجب من أن الصين تبدو وكأنها تحاول ابتداع شيء مختلف عما فعلته اليابان مثلاً مع الحضارة الغربية. ولا عجب من أن غاندى فى الهند كاد ينجح فى ابتداع شيء مختلف تمامًا عن الحضارة الغربية ، ولا عجب من أن العرب يبدون هذه الدرجة العالية من المقاومة للحضارة الغربية والسوق الشرق أوسطية ، مقاومة قد لا يرى فيها بعضهم إلا إصرارًا على التخلف ، ولكن من الممكن أن نرى فيها صمودًا جديرًا بالثناء والدعم.

كذلك فإن اعتبار ظاهرة العولمة حتمية قد لا يكون فى الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة ، أى أنه قد نفد جهده وأصبح مستعدًا للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم ، فهو ليس ملزمًا لغيرهم ، ومن الظلم على أى حال أن يوصف بالحتمية اختيار لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقف ظالم لأنه يحمّل عدة أجيال قادمة عبء فشل جيل بعينه. فاعتبار ظاهرة ما حتمية يتوقف أيضًا على المدى الزمنى الذى يأخذه المرء فى اعتباره. فقد يكون موضوع الهزيمة والتسليم أمرًا حتميًا فعلاً بالنسبة إلى جيلى ، ولكنه ليس

بالضرورة حتميًا لجيل أولادى أو أحفـادى. ومـن حـق هـؤلاء أن يطـالبوا جيلنا بأن يمتنع على الأقل عن بيع شىء كان من الممكن أن يرمموه أو أن يعيدوا بناءه. لقد ارتكـب كمـال أتـاتورك مثـلاً هـذا الخطـأ فـى تركيـا ، باستعجاله التسليم وإعلان الهزيمة أمام حضارة الغـرب ، ولازال أحفـاده حتى اليوم يحاولون إصلاح الخطأ الذى ارتكبه.

الفصل الثانى

العولمة والهوية الثقافية

(١)

العميان والفيل

نحن إزاء العولمة كالعميان إزاء الفيل، فى تلك القصة الشهيرة التى يلمس فيها كل من العميان جانبا من الفيل، فيصفه على أنه الفيل بأكمله، دون أن يعرف أن للفيل جوانب أخرى كثيرة. كل منا فى وصفه للعولمة على صواب تماما، لولا أن معظمنا لا يريد أن يعترف بأن بقية العميان على صواب أيضا.

وكلنا مستعد للإقرار بأن للعولمة تأثيرا على الهوية الثقافية، ولكن من الطبيعى أن كلا منا لا يرى إلا هذا الأثر الذى يصدر عن ذلك الجانب من العولمة الذى يلمسه بيده، ومن ثم كان من الطبيعى أن يختلف المحللون لظاهرة العولمة حول تحديد ذلك الأثر على الهوية الثقافية: ما هو بالضبط؟ هل هو مهم أم غير مهم؟ مرغوب فيه أم غير مرغوب فيه؟ من السهل تجنبه أم من الصعب؟.

هناك مثلا من لا يرى فى العولمة إلا اتجاها متزايدا نحو تقسيم العمل وانتشار التكنولوجيا الحديثة من مراكزها فى العالم المتقدم اقتصاديا، إلى أقصى أطراف الأرض، ومن ثم زيادة الإنتاج أضعافا مضاعفة، وهو فى سبيل ذلك مستعد لأن يغفر للعولمة أى تأثير سلبى يمكن أن ينتج عنها

على الهوية الثقافية، بل هو مستعد للقول بأن هذا الأثر السلبى على الهوية تافه أو بسيط، بل قد يذهب إلى حد القول بأن الهوية الثقافية سوف تفيد من العولمة بدلا من أن تضار.

هناك أيضا المفتونون بالحضارة الغربية بوجه عام، ليس فقط بكفاءتها منقطعة النظير، فى الإنتاج المادى، بل وفى نقل المعلومات وتخزينها وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وبما حققه الغرب فى مضمار التنظيم السياسى والاجتماعى والإنتاج الثقافى، أولئك المفتونون بالديمقراطية الغربية، وبالعلاقات الاجتماعية الغربية، وبغزارة ونوع الإنتاج الثقافى فى الغرب، ويتمنون لشعوبهم سرعة اللحاق بكل هذه الإنجازات ويجدون فى العولمة السبيل إلى ذلك. ومن هؤلاء من لا تثير لديهم مسألة الهوية الثقافية إلا السخرية والاستهزاء: إذ ما هى تلك الهوية التى تبدو قلقا عليها كل هذا القلق؟ هل تعنى هذه الهوية شيئا آخر غير التخلف والجهل والفقر والعقم، والقعود التام عن الحركة، والاستسلام للخزعبلات والتقاليد التى لم يعد لها دور فى العالم الحديث؟.

هناك أيضا الكارهون للعولمة، ولكن هناك مائة سبب محتمل لهذه الكراهية. هناك من يكرهونها لأنها تتضمن مزيدا من الاستغلال الاقتصادى: ألا ترى مثلا ما تفعله الاستثمارات الأجنبية الخاصة عندما تترك العالم فى البلاد الرأسمالية نهبا للبطالة، وتذهب لاستغلال العمل الرخيص فى البلاد الأقل نموا؟ أو لا ترى أيضا شركات الأدوية العملاقة تضغط من أجل أن تفتح لها كل بلاد العالم أبوابها لتحقق مزيدا من الربح على حساب مستهلكى ومنتجى هذه الأدوية داخل هذه البلاد الأقل نموا؟

نعم، الهوية الثقافة لابد أن تعانى من جراء ذلك، ولكن المعاناة هنا ليست إلا نتيجة الاستغلال الرأسمالى، إذ تحمل كل هذه الاستثمارات الأجنبية وهذه السلع المستوردة فى طياتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها، لا لغرض إلا لتحقيق مزيد من الأرباح. وحماية الهوية الثقافية واجبة، فى نظر هؤلاء، كوسيلة للتصدى لهذا الاستغلال، إذ إن إثارة الحمية الوطنية والحماس للثقافة الوطنية قد يعطلان هذا الاتجاه لدى الرأسمالية العالمية للانتشار.

وهناك من يكره العولمة لا لسبب اقتصادى، بل لسبب دينى. فالعولمة آتية من مراكز دينها غير ديننا، بل هى قد تنكرت للأديان كلها، وآمنت بالعلمانية التى لا تختلف كثيرا، فى نظر هؤلاء، عن الكفر، ومن ثم ففتح الأبواب أمام العولمة هو فتح الأبواب أمام الكفر، والغزو هنا فى الأساس ليس غزوا اقتصاديا، بل غزوا من جانب فلسفة للحياة معادية للدين، والهوية الثقافية المهددة هنا هى فى الأساس دين الأمة وعقيدتها، وحماية الهوية معناها فى الأساس الدفاع عن الدين.

هناك من ناحية أخرى، من يرى أن العولمة ليست غزوا اقتصاديا أو غزوا علمانيا، بل غزوا قوميا، بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى. صحيح أن هذا الغزو يتضمن استغلالا اقتصاديا، وصحيح أنه يهدد دين الأمة التى يجرى غزوها، ولكن هذا وذاك ليسا إلا جزئين من ظاهرة أوسع، وهما مرفوضان لسبب أكبر وأشمل. فالاستقلال الاقتصادى ليس مطلوبا فقط لمنع الاستغلال، بل مطلوب لتحقيق نهضة شاملة للأمة، وتحقيقا لاستقلال إرادتها. وتهديد الدين والعقيدة جزء من تهديد نمط

الحياة بأسره، ولقيم الأمة بصفة عامة، التى يعتبر الدين جزءا منها ولكنه لا يستوعبها كلها، وذلك لصالح نمط الحياة فى تلك المراكز التى تولد هذا الاتجاه نحو العولمة. فى نظر هؤلاء، تعتبر حماية الهوية الثقافية هى الهدف الأصلى، وليس مجرد وسيلة للتصدى للاستغلال الاقتصادى، كما أنه هدف أشمل من هدف حماية الدين من العلمانية.

إن كلا من هذه المواقف المؤيدة والمضادة للعولمة يحمل فى رأيى جزءا من الحقيقة، وهو جزء لا يمكن الاستهانة به. نعم، العولمة تؤدى إلى تعظيم الإنتاج، على الأقل من وجهة نظر العالم ككل، والعولمة تمثل تقدما لا يمكن إنكاره فى بعض القدرات المهمة للإنسان فى المعرفة وفى السيطرة على الطبيعة، وفى بعض أنواع التنظيم السياسى والاجتماعى، وفى بعض أنواع الإنتاج العلمى والفنى.

والعولمة تتضمن، بلاشك، اتجاها نحو مزيد من الاستغلال الاقتصادى. من جانب الشركات العملاقة للمستضعفين فى الأرض، وتتضمن قهرا لمعتقدات ومقدسات بعض الأمم، لصالح نظرة تتخذ على الأقل موقف اللامبالاة من العقائد الدينية. والعولمة، بلاشك، تهدد أنماط الحياة الخاصة بالأمم التى كانت أكثر انعزالا عن العالم، لصالح نمط معين للحياة هو السائد فى الدول الأكثر سطوة.

ولكن هذه المواقف المرحبة بالعولمة والمضادة لها قد لا تستوعب كل المواقف الممكنة من العولمة، ومن ثم قد لا تستوعب كل المواقف الممكنة من قضية حماية الهوية الثقافية. إن هناك موقفا يزيد ميلى إليه كلما أمعنت التفكير فى ظاهرة العولمة، والهوية الثقافية، وقد يمثل جانبا يستحق

الاهتمام، وقد لا يقل أهمية عن مختلف الجوانب التى ذكرتها، سواء من حيث مساعدتنا على فهم حقيقة العولمة، أو على اتخاذ الموقف الصحيح منها. كما أنه يؤدى إلى نظرة إلى الخطر الذى يهدد الهوية الثقافية، قد تختلف اختلافا مهما عن النظرات الأخرى. هذا الموقف من ظاهرة العولمة يدور حول النظر إليها كما لو كانت مرادفة لانتشار ما يسمى أحيانا بـ «المجتمع التكنولوجى الحديث». إن هذه الظاهرة ظاهرة انتشار «المجتمع التكنولوجى الحديث»، ليست هى بالضبط انتشارا للاستغلال الرأسمالى، وليست مجرد انتصار للعلمانية على العقائد الدينية، وليست بالضبط قهرا من جانب هوية أمة لهويات أمم أخرى، بل هى ظاهرة قد تكون أخطر بكثير من كل هذا . ومن ثم فإن الموقف الذى تستوجبه قد يكون أصعب بكثير مما نظن. وسوف أحاول فى هذا الفصل شرح هذه النظرة إلى العولمة التى قد لا تزيد فى الحقيقة عن محاولة إضافية من شخص آخر ضعيف البصر، إلى محاولات أخرى من جانب أشخاص آخرين ضعاف البصر أيضا، للإحاطة بحقيقة الفيل.

(٢)

العولمة قديمة ، وكذلك الغزو الثقافى

سبق أن ذكرت أن الاتجاه نحو العولمة قديم جدا، ولابد أن الإنسان قد شعر بأن العالم قد أصبح «قرية واحدة كبيرة»، أو بشيء شبيه بهذا عدة مرات من قبل. لابد أن الإنسان الأوروبى قد شعر بشيء من هذا عندما وطئت قدماه القارة الأمريكية لأول مرة، منذ خمسة قرون، وعندما أبحرت أول سفينة بخارية منذ أقل قليلا من قرنين. وعندما نظر رجل الفضاء لأول مرة إلى كوكب الأرض منذ نحو أربعين عاما. كل ذلك قبل أن يخرج إلينا الإنسان المعاصر مزهوا أو مندهشا من بزوغ ظاهرة الشركات متعدية الجنسيات التى يفوق حجم مبيعات كل منها، حجم الناتج القومى لعدة دول مجتمعة.

لابد أن ماركس وانجلز كانا يتكلمان عن نفس هذه الظاهرة، ظاهرة العولمة، منذ ١٥٠ عاما، عندما كتبا فى البيان الشيوعى أن السلع التى تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ فى الانتشار شرقا وغربا ولن يفلح فى صدها أى سور ولو كان بمناعة سور الصين العظيم.

إذن فكثرة الكلام عن العولمة فى العشر سنوات الأخيرة لابد أن يكون سببها ليس نشأة الظاهرة بل نموها بمعدل متسارع (فضلا عن وجود مصلحة، لبعض الناس، فى الإلحاح على أسماعنا بأن شيئا جديدا وطيبا للغاية، اسمه العولمة، آخذ فى اكتساح الكون).

ومن أى زاوية نظرنا إلى العولمة، سواء من زاوية معدل انتقال الأشخاص أو معدل انتقال السلع أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو

الأفكار، نجد وراء هذا كله تطور فى التكنولوجيا (أو «تقدم» فيها كما هو شائع على الرغم من أن اعتبار ما حدث من تطور تكنولوجى «تقدما» فى جميع الأحوال هو محل نظر وقابل للجدل). فالعولمة بنت التطور (أو التقدم) التكنولوجى، سواء تمثل هذا التطور فى اختراع المجلة أو البوصلة أو المطبعة أو الآلة البخارية أو التلغراف أو الطائرة أو التليفزيون أو الكومبيوتر.. الخ. والاعتقاد الشائع بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف فى وجهها، سببه الاعتقاد بأن التطور (أو التقدم) التكنولوجى هو كذلك ظاهرة حتمية.

ولكن العولمة أيضا تحمل دائما فى طياتها نوعا أو آخر من «الغزو الثقافى»، أى من قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعف منها. فالذى فعله المهاجرون الأوائل إلى القارة الأمريكية بالهنود الحمر كان نوعا من «الغزو الثقافى»، وإن كان بالغ القسوة، وقل مثل ذلك عما فعله المهاجرون الأوروبيون إلى استراليا لسكانها الأصليين، وسائر صور الاستعمار الأخرى، التى هى أيضا صور للعولمة وللغزو الثقافى فى نفس الوقت..

كل هذه الصور للغزو الثقافى كان من الممكن دائما أن ننظر إليها نظرات متعددة، كتلك التى وصفتها فى مطلع هذا الفصل، والتى تنتشر بيننا اليوم. فقد كان من الممكن دائما أن نصف ظاهرة الغزو الثقافى بأنها اعتداء رأسمالى على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها من أجل استغلالها اقتصاديا، كما يمكن أن نصفها بأنها غزو دين لدين، أو إحلال ثقافة أمة محل ثقافة أخرى، كما أن من الممكن أن يوجد (وقد وجد

بالفعل) المدافعون عن هذا الغزو الثقافي باسم تعظيم الإنتاج ونشر الحضارة. بحجة نشر الحضارة جاء نابليون إلى مصر، وبنفس الحجة قهر الاستعماريون الأوائل مختلف الأمم الأقل تقدما. وبحجة زيادة الإنتاج غزت الولايات المتحدة أمة بعد أخرى متخفية وراء المعونات الاقتصادية، واستخدمت حجة زيادة الإنتاج أيضا وتعمير الأرض من جانب الصهاينة لتبرير استيلائهم على فلسطين، وبنفس الحجة انتشر موظفو البنك الدولي وصندوق النقد في مختلف أنحاء الأرض، وقد قامت حركات المقاومة ضد كل هذا باسم الدين مرة، وباسم القومية مرة، وباسم الاشتراكية ومقاومة الاستغلال الرأسمالي مرة.. إلخ.

العولمة قديمة إذن، وكذلك الغزو الثقافي، وكذلك مقاومة هذا الغزو الثقافي، وكل الشعارات التي ترفع لتبرير العولمة أو لمقاومتها، قديمة أيضا. إن من المفيد بالطبع لفت النظر إلى التسارع الهائل الذي حدث في معدل العولمة في العقود الأخيرة، ولكن من المفيد أيضا (من حين لآخر) لفت النظر إلى أنه مجرد تسارع حديث لظاهرة قديمة ومستمرة.

ولكن من الضروري أيضا التأكيد على العامل الأساسي المسئول عن نشأة هذه الظاهرة، ظاهرة العولمة، واستمرارها وتسارعها، وهو التقدم أو التطور التكنولوجي. ذلك أنه من بين كل العوامل الدافعة أو المساعدة أو المصاحبة للعولمة، يكاد التطور التكنولوجي أن يكون أكثر هذه العوامل استقلالا، بحيث لا يكاد يحتاج المرء إلى البحث عن العوامل المسببة له، أو بالأحرى إنه أكثر العوامل المتصلة بالعولمة اكتفاء بنفسه، إذ لا يعتمد في وجوده إلا على ذلك الميل الطبيعي لدى الإنسان لتخفيف ما يبذله من

جهد وما يتحمله من مشقة فى سبيل البقاء على قيد الحياة، أو من أجل الإنتاج والاستهلاك.

الإنسان يطور التكنولوجيا باستمرار، وكأنه مدفوع «بيد خفية» إلى ذلك، من أجل أن يشبع حاجاته بأقل جهد ممكن، وهو فى خلال تطويره للتكنولوجيا يندفع، دون أن يكون هذا بالضرورة جزءا من مخطط واع ومدبر، نحو المزيد ثم المزيد من العولمة.

بهذا نفهم لماذا تقترن العولمة دائما بدرجة أو أخرى من القهر الثقافي. ذلك أن هذا التقدم التكنولوجى، الذى يدفع الإنسان دفعا إلى مزيد من العولمة، ينطوى بطبيعته على تهديد للهوية الثقافية. إن هذا التقدم التكنولوجى الذى يظنه الكثيرون شيئا محايدا تماما إزاء الهوية الثقافية، يحمل دائما خطرا يهدد هذه الهوية وهذا هو ما أريد أن أنفق بعض الوقت لإقناعكم به.

(٣)

التقدم التكنولوجى كأداة للقهر

الهوية معناها فى الأساس التفرد. والهوية الثقافية هى التفرد الثقافى، بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة.

والتكنولوجيا فى الأساس مجرد طريقة الإنسان فى إشباع حاجاته: طريقة إنتاج أو طريقة استهلاك ، ومن ثم فهى طريقة الإنسان فى ممارسة عاداته ومختلف أنواع سلوكه وطريقته فى التعبير عن ميوله وقيمه وعن نظرته إلى الكون والحياة.

ومن البديهى أن أى تقدم فى التكنولوجيا لابد أن ينطوى على زيادة قدرة الإنسان على تحقيق تفرده والتعبير عن نفسه ، فلماذا نفترض أن من الممكن أن ينشأ تضاد أو تعارض بين التكنولوجيا والهوية؟ أليست التكنولوجيا هى وسيلة تحقيق الهوية وطريقة التعبير عنها؟ أليست اللغة مثلا تكنولوجيا التعبير؟ وهل خدمة اللغة وتطويرها (أى تطوير هذا النوع من تكنولوجيا الاتصال بين الناس) يمكن أن تكون إلا خادمة للهوية؟ وقل مثل هذا عن المطبعة ، التى تنشر ثقافة الأمة وتدعمها ، وأدوات الكتابة والتسجيل والتخزين التى تحفظ تراث الأمة من الضياع.. الخ. من أين إذن يأتى هذا التضاد المزعوم بين التقدم التكنولوجى والهوية؟.

هناك فى رأيى فرص كامنة لهذا التضاد منذ قام الإنسان بصنع أولى أدواته وأكثرها بدائية ، أى منذ أولى مراحل التطور التكنولوجى. فمنذ

صنع الإنسان أولى أدواته الحجرية لتسهيل عملية الصيد ، ضمانا لبقائه وتحقيقا أكبر لذاته ، كان هناك دائما خطر فى أن تستبد به هذه الأدوات نفسها وتتحول إلى أداة لقهره بدلا من أن تكون أداة لتحريره. إن القول الشهير بأن الأداة هى نفسها الرسالة (The medium is the message) ، ينطبق فى الحقيقة على أكثر صور التكنولوجيا بدائية كما ينطبق على أكثرها تطورا. وهو قول لا يعنى فقط أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة تؤثر تأثيرا حاسما فى طبيعة العمل الذى تستخدم لتحقيقه ، بل هو يعنى أيضا ، على الأقل بالنسبة لى ، أن التكنولوجيا يمكن أن تتحول بكل سهولة من أداة لخدمة الإنسان إلى أداة لقهره.

إن هناك عدة تفسيرات ممكنة لانطواء أى تقدم تكنولوجى على إمكانية القهر. هناك مثلا ما أشار إليه لويس ممفورد (Lewis Mumford) من أن الإنسان معرض دائما لأن يعتبر شيئا ما مرغوبا فيه لمجرد أنه قد أصبح ممكنا ، كأن يعتبر الانتقال من مكان لآخر بسرعة الصوت شيئا مرغوبا فيه لمجرد أن اختراعا حديثا قد جعل هذا ممكنا. وليس هناك أى قانون يضمن للإنسان أن يقتصر فى تطويره للتكنولوجيا على تلك الدائرة التى تتفق مع طبيعته فلا يتجاوزها. ليس هناك ما يضمن للإنسان أن يتجنب ابتداع وسائل للإنتاج أو الاستهلاك تتجاوز قدرته البيولوجية أو النفسية على التحمل ، فإذا به يذهب فى تطوير التكنولوجيا إلى حدود قد تتعارض تعارضا جسيما مع الهدف الذى كان يبتغيه ابتداء ، وهو تخفيف أعباء الحياة وزيادة قدرته على الاستمتاع بها بل وحتى المحافظة على بقائه. ليس هناك مثلا ما يحمى الإنسان ، وهو فى سبيل

السعى إلى إطالة وقت فراغه ، من أن يبتدع من طرق الإنتاج أو الاستهلاك ما يقصر وقت الفراغ بدلا من أن يطيله ، وليس هناك ما يحميه ، وهو فى سبيل السعى إلى تحقيق مزيد من الاطمئنان إلى مستقبله، إلى اختراع ما يجعله أكثر قلقا وأقل اطمئنانا. وقد يكون التفسير هو حاجة الإنسان الدفينة إلى إثبات تفوقه على غيره ، فإذا به يحاول أن يستأثر دون غيره بالأدوات المتاحة (سواء كانت سلاحا أو أداة إنتاج أو حتى أداة من أدوات الاستهلاك) لمجرد الاستمتاع بتفوقه على الغير عن طريق قهره له. وقد يكون تفسير هذه القدرة الكامنة فى التكنولوجيا ، خاصة فى التكنولوجيا الحديثة ، على أن تصبح أداة قهر ، هو ما تنطوى عليه من زيادة درجة النمطية (Standardization) فى عملية الإنتاج (ومن ثم فى عملية الاستهلاك كذلك). إذ أن النمطية بطبيعتها نقيض التفرد. فتسهيل عملية الإنتاج ينطوى على زيادة درجة تقسيم العمل أو التخصص ، وميكنة الإنتاج. وتقسيم العمل والميكنة ينطويان بالضرورة على زيادة درجة التكرار والتماثل فيما يجرى إنتاجه واستهلاكه ، فإذا بالإنتاج المتفرد يحل محله «الإنتاج الكبير أو الواسع» ، أى الإنتاج النمطى ، وإذا بالاستهلاك المتميز يتحول إلى استهلاك جماهيرى ، تدفع الهوية من أجله ثمنا باهظا.

أيا كان السبب ، فإن من المؤكد أن التكنولوجيا الحديثة ، أى ما طوّره الإنسان من وسائل للإنتاج والاستهلاك خلال القرنين الماضيين ، وعلى الأخص خلال نصف القرن الأخير ، كانت تحمل خطر إخضاع الإنسان للقهر ، وتهديدًا لهويته وآدميته أكبر مما تعرض له الإنسان طوال

تاريخه الطويل. إن إغراء الممكن تكنولوجيا ، والظن بأنه لمجرد أنه قد أصبح ممكنا ، هو أيضا مرغوب فيه ، أكبر الآن ، فيما يبدو من أى إغراء من نفس النوع تعرض له الإنسان من قبل. كما أن خطر هذا الظن أكبر بكثير منه فى أى وقت مضى. ذلك أن تطوير الإنسان لتكنولوجيا تتجاوز استعداداته وقدراته الطبيعية على التحمل ، وتهدد توازنه المادى والنفسى، تزداد احتمالاته كلما زاد التطور التكنولوجى.

كذلك فإن شهوة السيطرة وقهر الآخرين تبدو وكأنها تزداد قوة وسطوة كلما زاد حجم هذه السيطرة وهذا القهر ، كما يبدو مثلا من شهوة الشهرة فى ظل وسائل الإعلام الحديثة ، وشهوة جمع المال مع تضاعف حجم الثروة التى أصبح من الممكن تحقيقها ، وشهوة إخضاع الآخرين بالقوة المادية ، كلما زادت فعالية الأسلحة المنتجة.

أما النمطية فى المجتمع التكنولوجى الحديث فحدث عنها ولا حرج، ليس فقط بسبب زيادة القدرة الإنتاجية لنفس السلعة بنفس المواصفات ، أضعافا مضاعفة ، ولكن أيضا بسبب زيادة فعالية وسائل الإعلام ونقل المعلومات والأفكار. وقد أدت هذه النمطية إلى ما نعرفه من تطور رهيب فى فن الإعلان والتسويق وتطويع المستهلكين ، وهو ما جعل من مبدأ سيادة المستهلك الشائع لدى الاقتصاديين ، خرافة لا علاقة بينها وبين الواقع.

عندما أنتج شارلى شابلن فيلمه الشهير «العصور الحديثة» (Modern Times) فى ١٩٣٦ ، كانت فكرته الأساسية ما يفعله المجتمع الحديث بآدمية الإنسان وتفرده أو هويته. وكان الرمز الذى استخدمه

شارلى شابلن للتكنولوجيا الحديثة هو خط التجميع (Assembly line) وهو شئ يجرى داخل المصنع نفسه . ولم يتطرق لما يحدث للمستهلكين خارجه. بعد ذلك بنحو ثلاثين عاما (١٩٦٨ وما بعدها) قامت ثورة الشباب فى أوروبا والولايات المتحدة احتجاجا على ما أسفر عنه مجتمع الوفرة فى العقدين التاليين على الحرب ، من اعتداء على آدمية الإنسان وتفرده وهويته ، وكان الرمز الذى وجه إليه الاحتجاج هذه المرة ، لا ما يجرى للعمال داخل المصنع . بل ما يحدث للمستهلكين خارج المصانع من تنميط ينذر بتحول كل منهم إلى «إنسان ذى بعد واحد» (one dimensional man) كما سمّاه هربرت ماركوز (Herbert Marcuse). بعد مرور ثلاثين عاما أخرى ظهر أن الخطر قد فاق كل هذا، وتجاوزه حتى بلغ مركز المخ والتفكير نتيجة لما يسمى بثورة المعلومات. إذ لم يقتصر الخطر على تهديد تفرّد الإنسان كعامل منتج ، بدعوى ضرورة ذلك لزيادة الإنتاج ، ولا على تهديد تفرد الإنسان كمستهلك ، بدعوى ضرورة ذلك لتحقيق مجتمع الرخاء ، بل أصبح يشكل تهديدا لتفرد الإنسان ككائن عاقل يمارس ملكة التفكير ، بدعوى ضرورة ذلك لنشر أكبر قدر من المعلومات. كان من أحدث الأمثلة الصارخة على هذا التهديد الأخير ، هو ما التفتت إليه أنظارنا بشدة بمناسبة مصرع الأميرة ديانا ، عندما رأينا عدة بلايين من الناس ، فى كافة أنحاء الكرة الأرضية ، على استعداد للاستسلام التام للبث التليفزيونى والإعلامى حول هذا الحادث. وكان هؤلاء البلايين قد استسلموا تدريجيا ، قبل وقوع الحادث ، لما تقرره عليهم وسائل الإعلام وتفرض عليهم متابعته و«الاستمتاع به» من أخبار وصورة الأميرة التعسة التى حوّلها المجتمع التكنولوجى الحديث إلى مضغة فى الأفواه ، وقتل

روحها فى نفس الوقت الذى كان يمارس فيه قتل أرواح المتلهفين على متابعة أخبارها.

وقبل مصرع الأميرة ديانا بسنوات قليلة شغلت شعوب العالم وعلى الأخص الشعب الأمريكى ، بفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة بحادث قتل زوجة شخص اسمه سيمبسون (E.J.Simpson) وعشيقها ، فأجبر العالم على الاهتمام بالسؤال التافه الآتى: هل سيمبسون هذا ، وهو رجل لا يستحق قدرا كبيرا من الاهتمام على أى حال ، هو القاتل الحقيقى لزوجته وعشيقها؟ وهما شخصان لا يستحقان بدورهما قدرا كبيرا من الاهتمام. وظل الجمهور الأمريكى وجزء لا يستهان به من جماهير بلاد أخرى مشغولين بهذا الأمر كل يوم لعدة شهور. وبعد مصرع الأميرة ديانا بشهور قليلة انشغل العالم كله ، بفضل وسائل التكنولوجيا الحديثة ، بتفاصيل المغامرات الجنسية الخاصة برئيس الجمهورية الأمريكية وبميوله وعاداته الخاصة به فى هذا الصدد.

(٤)

هوية الإنسان وثقافة الأمة

إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة بهوية الإنسان داخل الدولة الواحدة، تفعل مثله بثقافات مختلف الأمم في العالم ككل. فكما خلبت التكنولوجيا الحديثة لب المستهلك الفرد حتى استسلم لها ، خلبت لب الأمم فضّحت الواحدة بعد الأخرى بجزء بعد آخر من استقلالها الثقافي. وكما استخدمت التكنولوجيا الحديثة من جانب طبقة لقهر الطبقات الأخرى داخل الأمة الواحدة ، استخدمت من جانب الأمم المتقدمة تكنولوجيا لقهر سائر الأمم. وكما انتشرت النمطية في الإنتاج والاستهلاك داخل الدولة الواحدة ، انتشرت في سائر أمم العالم حتى أصبح من الصعب على المرء أن يعرف ما إذا كان يسير في شوارع روما أم مدريد ، تسير به السيارة الخاصة في وسط القاهرة أو وسط نيودلهي أو جاكارتا أو مدينة المكسيك ، يأكل طعامه في ماكدولاند لندن أم ماكدولاند لوس أنجلوس أم ماكدولاند بانجوك ، ولم يعد أمام مشاهد التليفزيون المصري أو الهندي أو الكيني أو البرازيلي مفر ، مثلما لم يعد هناك مفر أمام المشاهد الإنجليزي أو الأمريكي ، من أن يشاهد مسلسل دالاس التليفزيوني ، ولا أصبح بقدرته أن يمتنع عن رؤية فيلم تايتانيك ، أو عن متابعة نشرات أخبار (C.N.N). هذا الأثر من آثار التقدم التكنولوجي في طمس الهوية الثقافية للأمم لا يختلف في طبيعته عن أثره في الاعتداء على هوية الإنسان الفرد داخل الأمة الواحدة ، فالأثر بشع في الحالتين والخسارة فادحة ، وإن كانت تستخدم في وصفه أسماء براقة. فما يرتكب ضد هوية الفرد داخل الأمة الواحدة ، يحدث تحت شعار

زيادة الرفاهية الاقتصادية ، وكأن الرفاهية الإنسانية يمكن تجزئتها إلى جزء اقتصادى وجزء غير اقتصادى. وما يرتكب ضد الهوية الثقافية للأمم يحدث تحت شعار «التنمية الاقتصادية» ، وكأن نهضة الأمم لا تقاس إلا بمتوسط دخل الفرد من السلع والخدمات.

ومن الغريب أن القلق المتزايد ، داخل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، من التهديد الذى تتعرض له بعض أنواع الحيوانات والطيور التى يهددها التقدم التكنولوجى بالانقراض ، لا يقابله قلق لما يحدث لثقافات الأمم المختلفة من وراء هذا التقدم التكنولوجى نفسه ، مع أن هذه الثقافات مهددة هى أيضا بالانقراض ، والخسارة فى هذه الحالة لا تقل فداحة.

(٥)

ليست دعوة إلى الرجعية
بل إلى التحرر الحقيقى

هذا الجزء مما يحدث للهوية الثقافية للأمة لا ينطوى بالضرورة على موقف رجعي متخلف كما يظن البعض ، ولا يتضمن بالضرورة دعوة إلى رفض لكل تقدم تكنولوجي والعودة إلى ماض ذهبى أو التمسك بحاضر بغيض. لا أحد ينكر أن للتطور التكنولوجي دائما دورًا تحريريًا ، ولكن ليس من الحكمة أن نغفل عن جانبه القهرى ، خاصة فيما ينطوى عليه المجتمع التكنولوجي الحديث.

وإذا كان المفتونون بالمجتمع التكنولوجى الحديث مولعين بوصف نقادهم بالرجعية والتخلف والحنين إلى كل ما هو قديم ، فإن من الممكن أن نتهمهم هم بالانتهازية وتبرير أى شيء يحدث تحت شعار مجاراة متطلبات العصر. ولكن المرء ليس مضطرا لحسن الحظ أن يقع فى هذا الخطأ أو ذاك.

خذ مثلا السؤال عما يجب أن تتضمنه سياسة اقتصادية واجتماعية رشيدة بمنطقة لم تستغل الاستغلال الأمثل بعد ، مثل سيناء أو توشكى. إننا لحسن الحظ لسنا مضطرين إلى اختيار حل واحد من اثنين ولا ثالث لهما : إما أن نترك سيناء أو توشكى كما ورثناها من أجدادنا منذ آلاف السنين (وهذا هو الموقف الرجعى أو المتخلف حقا) أو أن نتركها نهبا للشركات متعدية الجنسيات لتبنى فيها فنادق الخمسة نجوم ، أو لكى

تبنى فيها مطارات تملكها شركات عملاقة تنتج فيها محصولات تصديرية لا تخلق فرصة عمل لأحد (وهذا هو موقف الداعين إلى مجاراة روح العصر أو مقتضيات العولمة).

وفى حل مشكلة الإسكان لسنا لحسن الحظ مضطرين إلى اختيار حل واحد من اثنين: إما أن نترك الناس يسكنون المقابر أو فى مساكن كالمقابر، أو أن نطردهم من مساكنهم لنبنى مكانها عمارات شاهقة لا تقدر على دفع إيجاراتها إلا وكالات الشركات الدولية.

بعبارة أخرى ، إن من حق المرء أن ينتقد المجتمع التكنولوجى الحديث دون أن يكون شخصا حالما لا يقدم بديلا له إلا القعود ساكنا ولا يفعل شيئا إلا التحسر على الماضى. بل إن من حسن حظ أمتنا أنها فى كل ميدان من ميادين الإبداع الفكرى والفنى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى قدمت أمثلة ناصعة على وجود هذا البديل وقدمت أدلة عملية على إمكانية إحراز النهضة دون التضحية بهوية الأمة.

ويكفى أن أذكر مثالين لذلك: حسن فتحى فى المعمار ، ونجيب محفوظ فى الأدب ، وقد أنتج كل منهما أفضل أعمالهما قبل أن تجرى عولمتهما ، بل وكان ثانيهما من أقل مفكرينا عولمة قبل أن يحصل على جائزة نوبل ، ولم تطأ قدماه مطار القاهرة إلا مرة أو مرتين فى حياته ، وكان يفضل ألا يفعل. ولكن من الممكن أن أضرب أمثلة أخرى من كل ميدان من ميادين الإبداع ، من الموسيقى والشعر ، إلى الفنون التشكيلية والسينما ، إلى الفكر السياسى والاجتماعى.. الخ ففى كل هذه الميادين لدينا من لم يعجز عن تقديم البديل الذى أتكلم عنه: الرغبة الصادقة فى

النهضة مع احترام هوية الأمة فى نفس الوقت. ولكن معظم هؤلاء للأسف عوملوا معاملة فظة من جانب الدولة أو جرى تجاهلهم على الأقل لأنهم لم يجاروا العولمة بالدرجة الكافية أو بالانتهازية المطلوبة. وحتى المثالان اللذان ضربتهما: حسن فتحى ونجيب محفوظ ، لم يحظيا منا للأسف بما كانا دائما جديرين به من احتفاء حتى أصابتهما العولمة. ولكن كلا منهما وسائر الأمثلة الأخرى التى تجمع بين النبوغ واحترام الهوية ، تقدم دليلا ناصعا على أن النهضة ليست مرادفة للرضوخ للعولمة ، وليست مرادفة للرضوخ لقواعد السير والسلوك التى يفرضها المجتمع التكنولوجى الحديث.

(٦)
مناقشة لوجهات النظر الأخرى

إن ما ذكرته عن دور التكنولوجيا فى القهر ، هو كلام قديم بالطبع ، يعود على الأقل إلى البدايات الأولى للثورة الصناعية فى أوروبا ، ولكن كان لابد أن يقال من جديد ما دمنا نتكلم عن أثر العولمة على الهوية الثقافية. كذلك فإني لا أزعم أن وجهة نظرى فى التأكيد على دور التكنولوجيا فى العولمة وعلى مسئولية المجتمع التكنولوجى الحديث عن طمس الهوية ، لا أزعم أنها جديرة بأن تحلّ محل وجهات النظر الأخرى فى تحليل العولمة وأثرها على الهوية الثقافية. فكل وجهات النظر الأخرى التى أشرت إليها فى بداية ورقتى تحمل ، كما ذكرت ، جزءا مهما من الحقيقة. ولكنى مع ذلك أريد أن أزعم أن هذا التأكيد على مسئولية التكنولوجيا الحديثة يوضح أشياء جديرة بالاهتمام ، كما يوضح نقاط ضعف مهمة فى وجهات النظر الأخرى.

فهذا التأكيد ضرورى أولا لكى ينبّه الغافلين من المتحمسين حماسا منقطع النظير للتكنولوجيا الحديثة بسبب دورها فى زيادة الإنتاج ، إلى أن هذه التكنولوجيا الحديثة كثيرا ما تعطى الإنسان باليمين ما تسلبه منه باليسار . والمفروض أيضا أن يخفف هذا النقد للتكنولوجيا الحديثة من حماس أولئك المفتونين أكثر من اللازم بالحضارة الغربية الحديثة ، إذ المفروض أن يلفت نظرهم إلى نقاط ضعف أساسية فى هذه الحضارة.

ولكن هذا التأكيد على دور التكنولوجيا الحديثة فى القهر ضرورى أيضا لكى يلفت النظر إلى أن كثيرين من المعادين للعولمة قد يكونوا قد

شخصّوا المرض تشخيصا غير صحيح تماما ، ومن ثم وجهّوا سهام غضبهم إلى جوانب من العولمة ليست هى أكثرها استحقاقا لهذا الغضب ، ولا هى أكثرها مسئولية عن طمس الهوية الثقافية.

المتدينون على حق تماما فى القلق مما يهدد دينهم وعقيدتهم من جراء العولمة ، ولكن كثيرين منهم يخطئون فى رأيى عندما يصوّرون الأمر على أنه عدوان من دين على دين. إن ما يحدث للمسلمين اليوم من جرّاء العولمة له شبه بلا شك بما كان يواجه المسلمين أيام الحروب الصليبية ، ولكن التأكيد على هذا الشبه يعطى انطباعا غير صحيح ، إذ قد يصوّر الأمر على أننا بصدد معركة بين أمم مسيحية وأمم مسلمة ، أو بين دين وآخر ، والحقيقة أن الأديان كلها تتعرض لنفس الخطر ونفس الاعتداء ، ولو بدرجات متفاوتة ، من جراء ما أسميته بالمجتمع التكنولوجى الحديث. إن ما تفعله التكنولوجيا الحديثة مثلا باحتفال المسلمين بشهر رمضان اليوم من تحويله من مناسبة دينية إلى مناسبة استهلاكية ، فعلته هذه التكنولوجيا من قبل ، ومازالت تفعله ، أكثر فأكثر، باحتفال المسيحيين بأعياد الميلاد ، وقل مثل هذا على ما ينطوى عليه المجتمع التكنولوجى الحديث من تهديد وقهر لأى عقيدة دينية.

إن الدين هو بالطبع مكون أساسى من مكونات هوية الأمة ، والقلق عليه واجب وضرورى من جانب أى شخص يعتز بهوية أمته ويرفض لها المهانة. ولكن من الخطأ فى رأيى حصر الهوية الثقافية للأمة فى دائرة الدين ، أو حصرها فى دائرة دين معين ، بينما يعانى أصحاب الديانات

الأخرى ، المنتسبين لنفس الأمة ، لدرجة مماثلة من القهر على يد هذا المجتمع التكنولوجي الحديث.

كذلك فإنه قد لا يكون صحيحا تماما ، تصوير قضية الخطر الذى تتعرض له الهوية الثقافية بأنها قضية غزو ثقافة لثقافة ، أى فرض أمة لثقافتها على أمة أخرى. إن فى هذا جانبا من الحقيقة ولكن هناك جانبا آخر لابد من إبرازه. ليس هناك خطأ فى القول بأن هويتنا الثقافية تتعرض لغزو من الثقافة الغربية أو الأمريكية . أو فى القول بأن نمط حياتنا وسلوكنا وعاداتنا فى المأكل والملبس والعلاقات الاجتماعية وطرق قضاء أوقات الفراغ.. الخ تتعرض كلها للغزو أو القهر من جانب نمط حياة أمة أو أمم أخرى. ولكن المرء يلاحظ أن هذا الغزو أو القهر له سمة خاصة فى ظل المجتمع التكنولوجي الحديث ، وأن غزو هذه الثقافة الأجنبية إذ يتم فى عصر التكنولوجيا الحديث يختلف عن غيره من صور الغزو الثقافى التي عرفها تاريخ الإنسان من قبل ، وهو اختلاف يستحق التأمل ولا يجوز غض النظر عنه.

قرأت مرة لسمير أمين عبارة ترجمتها أن «الرأسمالية هى نفى للثقافة أصلا» (Capitalism is the negation of culture) ، وإنى أستأذنه (وإن كنت أعرف أنه لن يأذن لى) فى أن أستبدل بكلمة الرأسمالية هنا عبارة «المجتمع التكنولوجى الحديث». فالغزو الثقافى الذى يتم فى ظل التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يعتبر حقا غزو ثقافة لثقافة ولكن فيه أيضا سمة «نفى الثقافة أصلاً». ذلك أن الثقافة الغازية فى هذه المرة تتسم بعدائها المستحكم للتفرد ، أى بعدائها لأية هوية ، وهذا هو ما أفهمه من عبارة «نفى الثقافة». وهذه الثقافة الغازية ، وإن كانت بالطبع صادرة

من أمة بعينها ، ابتدعها خيال هذه الأمة ونوازعها وطموحاتها ، فإنها أيضا تعبّر عن عداء شديد لأى صورة من صور التفرد والتميز ، بل وتسحق هذا التفرد والتميز سحقا.

سأضرب بعض الأمثلة على ما أعنيه. إن من الممكن بالطبع أن نعتبر غزو «البلوجينز» للعالم بأسره ، غزو ثقافة لأخرى ، ولكن من الممكن أيضا اعتباره نفيا للثقافة أصلا ، إذ أنه يطيح ، فيما يتعلق بالملبس ، بكل ما يميز فردا عن آخر ، أمة عن أخرى ، بل وبما يميز الذكر عن الأنثى ، مادام قد أصبح هو سروال الجميع.

مثل هذا ينطبق على الهامبورجر والماكدولاند ومختلف المأكولات والمشروبات السريعة ، التى لا تكاد تحتاج إلى طهى ، ولا إلى أدوات لالتهامها ، ولا تتطلب الجلوس أو تبادل الحديث أثناء تناولها ، بل ولا تكاد تحمل فى ذاتها مذاقا خاصا بل تحتاج إلى إضافات أشياء مختلفة إليها لتثير الرغبة فيها. إنها تشبع الجوع ، وهذا هو كل ما فى الأمر ، وهى فى هذا ذات كفاءة منقطعة النظير ، إذ أنها تشبع الجوع بسرعة وبأقل جهد ممكن ، بل ودون أن تمنعك من القيام بعمل آخر أثناء تناولها. نعم إنها ثقافة أمريكية . ولكنها أيضا ليست ثقافة أصلا.

إن شيئا كهذا موجود دائما ، ولو بدرجات متفاوتة ، فى كل ما يأتى به إلينا المجتمع التكنولوجى الحديث: طعام هو فى الحقيقة لا طعام على الإطلاق ، وملبس هو فى الحقيقة لا ملبس ، وأخبار هى فى الحقيقة شبه أخبار. والفرق بين كل هذا وبين الثقافة هو كالفرق بين الصورة الفوتوغرافية ولوحة الرسم. إن الكاميرا هى بالطبع نتاج ثقافة

بعينها ، وغزوها للعالم يمكن اعتباره من زاوية معينة غزوا من ثقافة لأخرى ، ولكن الكاميرا هى أيضا نفى للثقافة بمعنى أنها تطمس أى تفرد يمكن أن تتسم به لوحة رسمها فنان وأودعها مشاعره ونوازعه وطموحاته.

وأخيرا آتى لمناقشة وجهة النظر التى استأذنت بصددها سمير أمين وتوقعت أن يرفض إعطائى الإذن بشأنها. هل الغزو الثقافى الذى يحدث فى ظل العولمة هو مجرد غزو من جانب الرأسمالية لنظم اقتصادية وتنظيمات اجتماعية غير رأسمالية؟ هل الذى حدث لأوروبا الشرقية مؤخرا هو مجرد اكتساح من جانب الرأسمالية لتنظيم اجتماعى واقتصادى مغاير؟ هل غزو البلوجينز والماكدولاند والـ C.N.N ومسلسل دالاس وأفلام الجنس والعنف والسيارة الخاصة.. الخ ، هل كل هذا مجرد اكتساح لثقافات غير رأسمالية من جانب ثقافة رأسمالية؟.

أعترف هنا أيضا بأن هذا الرأى يلمس جانبا مهما من الحقيقة ، ولكنى أميل أيضا إلى الاعتقاد بأنه لا يضع يده على جوهر الظاهرة التى تثير قلقنا. إن من الممكن مثلا أن نلفت نظر أصحاب هذا الرأى إلى أن أوروبا الشرقية ، بتبنيها نظاما اشتراكيا ، أو نظاما غير رأسمالى ، قد سحقت التفرد والهويات الثقافية للأمم الخاضعة لها ، بدرجة قد تكون أقل أو أكثر مما قامت به الدول الرأسمالية من سحق شعوبها وشعوب غيرها ، وأن هذا السحق أو القهر الذى مارسته الدول الاشتراكية قد حدث بالرغم من الملكية العامة ومن نظام التخطيط المركزى وبالرغم من كل ما تبنته هذه الدول ، سواء عن حسن نية أو سوء نية ، من شعارات العدالة والإنسانية، وذلك لمجرد أنها تبنت مثل غيرها نفس نوازع

ومطامح المجتمع التكنولوجي الحديث ، وأن كل ما قد يكون قد بدر منها من احترام للتفرد والهوية الثقافية للأمم الخاضعة لها لم يكن سببه إلا تخلفها عن اللحاق بآخر مستلزمات هذا المجتمع التكنولوجي الحديث ، ويمكن لنا أن نطمئن إلى أن ما تخلفت عنه في الماضي سوف تستكمله بسرعة من الآن فصاعدًا.

يمكن إذن أن نقول إن الذى انتصر على الاتحاد السوفيتي وبقية أوروبا الشرقية ، والآخذ في الانتصار في الصين وغيرها ، لم يكن الرأسمالية على الاشتراكية ، بل كان الذى انتصر هو المجتمع التكنولوجي الحديث ، الذى يحدث آثاره المدمرة على التفرد والهوية الثقافية ، سواء اقترن بملكية خاصة أو عامة ، بالتخطيط المركزى أو بغيره ، بحسن توزيع الثروة والدخل أو بسوء هذا التوزيع ، وأن الفارق بين النظامين هو في نهاية الأمر ، ليس كالفارق بين ارتداء البلوجينز أو ارتداء سروال من نوع آخر ، بل هو كالفارق بين أن يكون لدى كل امرئ بلوجينز واحد وأن يكون لديك بلوجينز واحد ولدى الآخر اثنان أو أكثر، ولكن من نفس النوع.

إن هذا يؤيده ليس فقط ما حدث في أوروبا الشرقية في ظل الاشتراكية ، بل يؤيده المنطق أيضا. فالأسباب الثلاثة التى ذكرناها ، والتى يمكن بها تفسير الجانب القهرى فى التقدم التكنولوجى ، تنطبق على أى نظام يقبل هذا التقدم التكنولوجى ويسعى إليه أيا كان نظام توزيع الثروة والدخل. ففى جميع الأحوال ، سواء كان النظام رأسماليا أو اشتراكيا ، سيحمل التقدم التكنولوجي فى طياته احتمال تطبيق ما أصبح

ممكنا من تقدم تكنولوجى سواء كان مرغوبا أو غير مرغوب فيه ، وحتى لو تعارض مع الميول الطبيعية للإنسان ، وسيحمل فى طياته إتاحة الفرصة لكل من يرغب فى إثبات تفوقه بفرض سيطرته على الآخرين باحتكار استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، كما سيحمل فى طياته بالطبع مزيدا من التنميط فى الإنتاج والاستهلاك مما يهدد التفرد والتميز.

بعبارة أخرى ، ليس لدى ثقة كبيرة فى أن يحل «النظام الاشتراكى» بأى معنى من المعانى المعروفة لهذا النظام ، مشكلة التفرد والهوية الثقافية ، طالما أنه يقبل بلا مساءلة مقتضيات التطور التكنولوجى الحديث. إنه قد يحل مشكلة التوزيع ، ولكنه لا يحل مشكلة الهوية. وأظن أن هذا هو أحد الأخطاء الكبيرة التى وقع فيها ماركس ، وإن كان من الممكن بالطبع أن نجد له العذر فى أن اهتمامات عصره لم يكن من الممكن أن تذهب إلى أبعد من هذا. كانت مشكلة الفقر هى التى تؤرقه وتؤرق عصره ، وكان حلها هو فى عدالة التوزيع ، أما طبيعة هذه الأشياء التى يجرى توزيعها ، ومدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للطبيعة الإنسانية، فلم يكن أمرا مطروحا على النقاش ، وربما كان أحد أسباب ذلك نفور ماركس والماركسيين عموما من أى فكرة تفترض وجود طبيعة ثابتة.

قد يقال بالطبع إن ما حدث فى أوروبا الشرقية بعد ثورة أكتوبر لم يكن اشتراكية حقيقية ، أو أن ماركس كانت له كتابات مبكرة تعبر عن كثير من همومنا الحالية. ولكن البحث عن التعريف «الحقيقى» للاشتراكية لا يهمنا كثيرا ، كما أن البحث عما كان يدور فى ذهن

ماركس «حقيقة» ليس هو ما يهمنا ، فحتى إذا اتفقنا على تعريف الاشتراكية بأنها تشمل أيضا احترام التفرد والهوية الثقافية ، وعلى أن ماركس كان قلقا على هذه المشكلة أيضا كقلقه على مشكلة الفقر والتوزيع، فإننا لا نكون بذلك قد قدمنا تشخيصا للمشكلة يختلف عما نقول به فى هذا الفصل ، وإنما نكون فقط قد حاولنا إنقاذ سمعة بعض النظم أو بعض الأشخاص.

□□□

إذا كان التحليل المتقدم صحيحا فإن المشكلة تصبح أعوص بكثير مما نظن. كنا نظن أن المطلوب هو انتصار دين على دين ، أو تحقيق تحرر أمة من تبعيتها لأمة أو أمم أخرى ، أو إحلال الاشتراكية محل الرأسمالية ، فظهر لنا أن العدوّ المتربص بنا أعتى من كل هؤلاء وأثبت قدما وأشد ضراوة. بل والأفدح من كل هذا أن لهذا العدو أعوانا فى داخل نفس كل منا. فإذا كان صحيحا ، كما أزعم أنه صحيح ، أن العولمة مبعثها فى التحليل الأخير ، ميل قديم ومتأصل فى نفس الإنسان نحو تخفيف ما يتحمله من أعباء الإنتاج والاستهلاك ، ومن ثم نحو تطوير التكنولوجيا ، وأن ما أفضى إليه ذلك فى نهاية المطاف ، هو عملية قهر لم يعرف الإنسان مثيلا لها فى تاريخه الطويل: قهر لتفرد الإنسان داخل أمته ، وقهر لأى هوية ثقافية قد تتمسك بها أمة من الأمم، إذا كان الأمر كذلك فإن المشكلة تظهر على أنها أكبر بكثير مما نظن. فهى ليست مشكلة دينية أو قومية أو مشكلة تنظيم اقتصادى أو اجتماعى ، بل هى مشكلة تتعلق بميول إنسانية متصارعة ومتضاربة ليس

هناك أى ضمان لأن ينتصر من بينـها أفضلـها أو أنبلـها أو أنسبها لبقاء الإنسان نفسه على ظهر الأرض.

إن الاقتصار فى النظر إلى المشكلة على جانبـها الدينـى أو القومـى أو على جانب التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ، لا ينطوى فقط علـى قصـور فى تشخيص الداء بل قد يحمل فـى طياتـه أيضـا تضييـع فرصـة الشـفاء الحقيقى منه. أما الخطأ فى التشخيص فقد حاولت فيما تقدم أن أبيِّنه ، وأما تضييع فرصـة الشـفاء الحقيقـى فـأقصد بـه أن التشـخيص الصحيـح لموضوع المرض وسببه ، وهو ما أسميته المجتمـع التكنولوجـى الحديـث، قد يسمح لنا بأن نتبين أننا فى معركتنا للحفاظ على هويتنـا الثقافيـة لنـا أنصار حقيقيون منتشرون فى مختلف أنحاء الأرض ، يتمثلون ليـس فقـط فى أصحاب الديانات الأخرى التى تتعرض مثل ديننا للقهر ، ولا يتمثل هؤلاء الأنصار فقط فى أصحاب القوميات الأخرى التـى تتعـرض هوياتـها الثقافية لغزو ثقافات مغايرة تحمل أسلحة أقـوى وأمـوالا أكـثر ، بـل إن لدينا نصيرا وحليفا حقيقيا فى كل مـن يـرى مثلنـا الخطـر الداهـم الـذى ينطوى عليه المجتمع التكنولوجى الحديث والذى يهدد تفرده وإنسـانيته وهويتـه. فـإلى جـانب حركـات الدفـاع عـن الطيـور والحيوانـات المـهددة بالانقراض ، داخـل المجتمعـات المتقدمـة تكنولوجيـا ، هنـاك بـلا شـك داخل هذه المجتمعات نفسها ، من يقلقهم أيضا الخطر الذى يهدد آدمية الإنسان وثقافات الأمم الأخرى بالانقراض. وإذا كان ماركس وانجلـز قـد ختما بيانهما الشيوعى بدعوة جميع عمال العالم إلى الاتحاد ، فـإن مـن الممكن لنا الآن ، بعد مرور قرن ونصف على البيان الشيوعى ، أن نعـدّل بعض الشىء فى هذه الدعوة ، فنجعلها دعوة إلى الاتحاد موجهة إلى كـل مهتم بآدمية الإنسان وتفرده ، ولكل حريص على المحافظة علـى الهويـة الثقافية لمختلف الأمم.

الفصل الثالث

العولمة وثورة المعلومات

(١)

معلومات بلا معرفة

فى نهاية محاضرة لمؤرخ بريطانى كبير، استمعت إليها منذ بضع سنوات، وجّه إليه أحد الحاضرين السؤال الطريف التالى: «لنترك التاريخ جانبا ولنفكر فى المستقبل، ولتقل لنا ما هى تلك الظاهرة فى حياتنا الاجتماعية الآن التى تتوقع لها الزوال فى المستقبل، بل وتتوقع أن يسخر أحفادنا منا بسببها، ويتعجبون من أننا لم نكتشف سخافتها وحماقتها؟» .

فكرّ الأستاذ المؤرخ قليلا ثم قال: «نظام المحلفين - ذلك أنى لا أتصور كيف نسمح بالحكم على شخص بأنه مذنب أو غير مذنب، مما قد يؤدى به إلى الإعدام، بناء على رأى مجموعة من الناس نختارهم اختيارا عشوائيا من الطريق العام، دون أن يكون لدينا أى سبب للاعتقاد بحكمتهم وحسن تقديرهم. نعم، لابد أن أحفادنا أو أحفاد أحفادنا، سوف يسخرون منا لأننا طبقنا هذا النظام وتحملناه كل هذه السنين».

تذكرت هذه القصة منذ أيام بعد أن جئت إلى بريطانيا فى رحلة قصيرة وجلست أشاهد التليفزيون الإنجليزى. إذ قفزت إلى ذهنى فجأة

الفكرة التالية: (أننى أعرف الآن ما يمكن أن أجيب به على ذلك السؤال الذى وجّه إلى المؤرخ البريطانى منذ سنوات. إنى أعرف الآن ما هى تلك الظاهرة التى سوف يسخر أحفادنا أو أحفاد أحفادنا منا بسببها: إنها إذاعة نشرات الأخبار كل بضع ساعات، وإعادة ملخص لها كل بضع دقائق، حتى أننا لم نكتف بكل هذا، وسمحنا لشبكة تليفزيونية جديدة أن تدخل إلى بيوتنا لتخبرنا بآخر الأخبار طوال أربعة وعشرين ساعة فى اليوم).

لقد راعنى أمر هذه الظاهرة، أنا القادم من مجتمع يدعى بالمجتمع (المتخلف)، إلى أحد هذه المجتمعات (المتقدمة)، والتى يعتبر من بين المظاهر الأكيدة لتقدمها ما يسمى (بثورة المعلومات)، التى تتمثل فى نجاحها الباهر فى جمع المعلومات وتخزينها وتحليلها وتوصيلها من أقصى أطراف المعمورة إلى طرفها الآخر، فى غمضة عين وبأدنى مشقة وأقل نفقة، بحيث أصبح من الممكن أن يعرف الجالس أمام شاشة التليفزيون أو جهاز الكومبيوتر، ما يحدث فى نفس اللحظة على بعد الآلاف المؤلفة من الأميال، بصوته وصورته، وبأدق تفاصيله.

سألت نفسى أولا عما إذا كان التكوين الطبيعى أو البيولوجى للإنسان يسمح له باستيعاب هذا الكمّ الهائل من المعلومات، والذى يلقى به على سمعه وبصره خلال الدقائق التى تستغرقها نشرة الأخبار، والتى تتضمن من بين ما تتضمنه، أخبار ثورة هنا، وحريق هناك، وجريمة قتل فى مدينة، وقبول أحد السياسيين لرشوة فى مدينة أخرى، ووفاة عالم كبير، وزواج راقصة شهيرة، وارتفاع أسعار الأسهم فى طوكيو، وإفلاس بنك فى

نيويورك، فضلا عن حادثة تلوث فى المحيط الهادى، وسقوط طائرة فوق ولاية أمريكية، ثم يعقب كل ذلك أخبار المسابقات الرياضية، وخبر وفاة أحد الأسود فى حديقة الحيوانات، وما ينتظر أن يكون عليه الطقس غدا، وبعد غد، وبعد أسبوع، وبعد شهر.. إلخ.

هل حقا يستطيع الإنسان العادى، أو غير العادى، أن يستوعب كل هذا فى الدقائق التى تلقى عليه فيها نشرة الأخبار، وأن يفكر فيها، وأن يعطى لكل خبر منها ما يستحقه من اهتمام، حتى يصل إلى مغزاه، ويربط بينه وبين غيره؟ أم أن الأمر ينتهى إلى أن يتحول السامع أو المشاهد لهذه الأخبار إلى متلقٍ سلبى أبله، تسجّل على حواسه هذه الأخبار دون أن تحدث أية إضافة إلى فهمه الحقيقى لما يحدث فى العالم، فلا يبقى إلا ما يتركه كل هذا الضجيج من أثر سيئ على جهازه العصبى؟

ثم سألت نفسى عما إذا كانت ثورة المعلومات تعنى بالضرورة ثورة فى المعرفة: فالراجح أن المعلومات شىء والمعرفة شىء آخر، بل قد تكون العلاقة بينهما - فى كثير من الأحوال - علاقة عكسية، فإذا زادت المعلومات عن حدّ معين قلّت المعرفة بدلا من أن تزيد، وذلك إذا أدت زيادة المعلومات إلى عسر فى الهضم وضعف فى الاستيعاب. إن تحوّل المعلومات إلى معرفة يفترض حدا أدنى من الفهم، واستخلاصا للمغزى، وربطا بين معلومة وأخرى، أى أن هذا التحوّل يتطلب نشاطا إيجابيا هو ما نسميه (بالتفكير)، بينما لا يتطلب نقل المعلومات أكثر من القدرة على تلقيها وترديدها.

ألم نكن نضحك فى صبانا ساخرين من زميل (صمّام) ، يحفظ الدروس عن ظهر قلب ويضعها كما هى فى ورقة الإجابة دون فهم، فيتكرر رسوبه فى الامتحان لأنه، وإن كان قد حفظ (المعلومات)، لم يحقق (المعرفة)؟ أليس هذا شبيها بما تفعله بنا اليوم ما يسمى (بثورة المعلومات)؟ أو ليس هناك خطر حقيقى فى أن يقترن اتساع معلوماتنا بضعف فى الإدراك وتدهور فى الفهم؟

(٢)

معلومات أقل .. وحكمة أكبر

من أظرف ما قيل عن التنمية الاقتصادية أن التنمية مثل الزوجة، فهي خير من يساعدك على حل المشكلات التي ما كانت لتوجد أصلا لولا الزواج! فهكذا التنمية، كثيرا ما يقتصر نفعها على حل مشكلات لم توجد أصلا قبل التنمية. مثال ذلك تجديد الطرق ووضع علامات المرور وإنشاء إدارات لتنظيم مرور السيارات وإصدار الرخص وتحصيل الغرامات على مخالفاتها والإنفاق على علاج المصابين في حوادثها.. إلخ مما لم يكن موجودا قبل أن تعرف السيارة، وقبل أن يتضخم حجم المدن إلى الدرجة التي جعلت استعمال السيارة ضروريا.

إن شيئا مماثلا يمكن أن يقال عما يسمى (بثورة المعلومات). فزيادة معلوماتك قد تساعدك في كثير من الأحيان على حل ما تصادفه من مشكلات (فزيادة معلوماتك عن محرك السيارة مثلا قد يسهل عليك مهمة إصلاحها) ولكن من الصحيح أيضا أن بعض المشكلات التي تحتاج إلى مزيد من المعلومات لحلها ما كانت لتوجد أصلا لولا كثرة المعلومات ابتداء. فالدولة الحديثة مثلا تقوم بتجميع وتخزين وتحليل كمية هائلة من المعلومات عن مواطنيها لتمكينها من القيام بوظائفها المتعددة التي من بينها وظيفة حفظ الأمن، ولكن الدولة الصغيرة، والأقل تقدما، يمكنها أن تحمي أمنها دون أن تجمع هذا الحجم الهائل من المعلومات، لأن الجريمة فيها أقل انتشارا أو أقل تعقيدا، بسبب بساطة المجتمع وقلة

تعقيده. إن ملاحقة ثورة المعلومات قد تكون فى جزء منـها مجـرد وسـيلة لحل مشكلات ساهمت ثورة المعلومات نفسها فى خلقها.

بـل إنـى أميـل إلى الاعتقـاد بـأن الكـلام الكثير عـن ثـورة المعلومـات وأهميتها فى زيادة درجة الرفاهية هو كلام مبالغ فيـه إلى حـد كبير. إن التقدم فى ميدان المعلومات هـو بـلا شـك ضـرورى للحـاق بالعـالم المتقـدم تكنولوجيا، ولكنـى لسـت واثقـا علـى الإطـلاق مـن أن هـذا اللحـاق هـو بالضرورة شرط لرفع مستوى الرفاهية.

إنى أحب أن أذكر القراء بأن الثورة الصناعية قامت فى أوروبا الغربية منذ نحو قرنين بكمية محدودة جدا من المعلومات، وأن أعظم المشـروعات الاقتصادية والعمرانية فى القرن الماضى، كإدخال السكك الحديدية مثلا، قد تحققت من دون أن تجرى لها حسابات دقيقة من نوع ما يسـمى الآن بحساب (العائد والنفقات)، بينما نجد مؤسسـات التمويـل الدوليـة الآن، كلما تقدمت إليها دولة فقيرة تطلب قرضا على سبيل المعونة، تصـرّ علـى أن تقدم لها هذه الدولـة تحليـلا دقيقـا (للعـائد والنفقـات)، يـبرر إقامـة المشروع، حتـى ولـو كـان المشـروع المطلوب تمويلـه واضـح النفـع وضـوح الشمس، كمد سكة حديد بين مدينتين مهمتين ، أو إنارة قرية مظلمة، أو حتى توفير مياه الشرب النقية.

ويمكننى أن أضرب مثالا آخر أقرب منا عـهدا، هـو نجـاح مصر فـى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة ومتوازنة خلال سنوات الخطـة الخمسية الأولى فى النصـف الأول مـن السـتينات، وهـى التـى يمكـن أن

تعتبر أنجح الخطط المصرية حتى الآن. هذه الخطة الأولى الناجحة تم وضعها وتنفيذها فى ظل كمية محدودة جدا من المعلومات عن الاقتصاد المصرى إذا قورنت بكمية المعلومات المتاحة الآن. إن المعلومات الضرورية لتحقيق تنمية ناجحة ليست إذن بالضخامة التى كثيرا ما يزعمونها.

من ناحية أخرى يمكن القول بأن كثرة المعلومات لا تكفى وحدها لحل كثير من المشكلات. تأمل مثلا فشل الدول الصناعية (المتقدمة) فى حل مشكلات الجريمة والعنف وإدمان المخدرات ، بل ومشكلات التضخم والبطالة.. الخ، مع كل ما يتوافر لدى هذه الدول من معلومات تتعلق بهذه المشكلات، بل إنى سأذهب إلى حد الزعم بأن كثرة المعلومات، فى بعض الأحيان، يزيد ضررها عن نفعها.

فلنتأمل مثلا حجم المعلومات التى تكتب على كل سلعة وصنف من آلاف السلع والأصناف المعروضة فى (السوبر ماركت)، حيث يفترض أن المستهلك الرشيد لابد أن يطالع كل هذه المعلومات ويقارن بين كل صنف وآخر من حيث قيمته الغذائية أو الاقتصادية. إن اعتراضى على هذا وأمثاله يكمن فى اعتقادى بأن الإنسان لايحتاج حقيقة إلى كل هذا القدر من المعلومات ، وأن زيادة المعلومات عن حدّ معين قد يصيب جهاز الإنسان العصبى بالعطب وقد تضعف قدرته على التفكير. أنا أفضّل مثلا مذهب أول صحيفة ظهرت فى الولايات المتحدة منذ أكثر من قرنين، إذ أن الصحيفة لم تصف نفسها فى الصفحة الأولى بأنها صحيفة يومية أو أسبوعية ، بل كتبت تحت اسمها (تصدر عند اللزوم)!

نحن نحتاج إلى معلومات أقل وحكمة أكبر. قد نحتاج إلى معلومات كثيرة عن تلوث الهواء وعدد المصابين به وعدد الأسرّة المطلوبة فى المستشفيات لعلاج المصابين بأمراض ناتجة عن التلوث. ولكن الأرجح أنه كان من الممكن، لو كان لدينا قدر أكبر من الحكمة ابتداء، أن نتجنب تلويث الهواء أصلا فلا نكون فى حاجة إلى كل هذه المعلومات.

(٣)

حقّ الناس فى أن تعلم

ليس كل العلم مفيدا ولا كل ما يمكن معرفته، تجدر بنا معرفته، ومن الأسرار ما يجب أن يظل سرًا. تأكد لى ذلك عندما صادفت فى فترة قصيرة ثلاثة أمثلة صارخة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة استخداما ضرره أكبر بكثير من نفعه، وتشدقت فيها وسائل الإعلام بما اسمته (حق الناس فى أن تعلم) وهدفها الحقيقى هو تحقيق الربح المادى الوفير أو المكسب السياسى الرخيص. مثالان من الأمثلة الثلاثة حدثا فى بريطانيا، والثالث فى الولايات المتحدة.

□□□

منذ فترة انشغل الناس فى بريطانيا بمجموعة من الصور، التقطت لسارة فرجسون التى كانت واحدة من أفراد الأسرة المالكة البريطانية عندما كانت زوجة الأمير اندرو ابن الملكة.

أما الصور فقد التقطت بكاميرا دقيقة ومتقدمة للغاية، ومن مسافة قيل إنها تزيد على ٤٠٠ متر، تظهر فيها زوجة الأمير فى وضع يخدش الحياء مع صديق لها، وعلى القرب منهما طفلتاها الصغيرتان. قامت الدنيا وقعدت بسبب الفضيحة. بعضهم ثار ضد سارة فرجسون التى سمحت لنفسها بمثل هذا التصرف، وهى لا تزال قانونا ، زوجة للأمير،

وأمام أعين طفلتيها الصغيرتين، وآخرون ثاروا لأن بعض الصحف البريطانية سمحت لنفسها بأن تنشر صورا تمس أدق تفاصيل الحياة الشخصية لبعض الناس، خصوصا إنهم من أفراد الأسرة المالكة، وتتيح لكل من هب ودب أن يطلع على هذه التفاصيل ، ودافعت الصحف عن نفسها بالقول إن (من حق الناس أن تعلم).

والحادثة الثانية تتعلق بزوجة الابن الأكبر للملكة ، ولى العهد الأمير تشارلز، وهى الأميرة الشهيرة ديانا ، عندما التقط أحد الأشخاص عن طريق جهاز راديو دقيق ومتقدم تكنولوجيا، مكالمة هاتفية، قال إن طرفيها هما الأميرة ديانا وصديق قديم لها، يتبادلان فيها عبارات المحبة والغرام. وقدم الرجل تسجيلا للمكالمة إلى إحدى الصحف واسعة الانتشار، فإذا بها تنشر أجزاء منها، وتتيح الاستماع لكل من يرغب فى أن يستمع للتسجيل كاملا بنفسه، إذا اتصل برقم هاتفى معين، ودفع مقابل ذلك مبلغا من المال. فإذا بعشرات الآلاف من الناس يتسابقون للظفر بالاستماع إلى هذا التسجيل العظيم، وتضطر الصحيفة إلى زيادة عدد خطوط الهاتف المتاحة لهذا الغرض إلى ٢٠٠ خط هاتفي. وبررت الصحيفة هذا التصرف بأن الجماهير من حقها أن تعلم.

□□□

وفى الولايات المتحدة لم تتح مثل هذه الخدمة للناس صحيفة أو شركة بل أتاحها الحزب الحاكم نفسه، وهو الحزب الجمهورى، بعد ما حقق هذا الحزب انتصارا كاسحا بأن كشف عن فضيحة تورط فيها

بيل كلينتون عندما كان مرشحا عن الحزب الديموقراطى لرئاسة الجمهورية، منافسا للرئيس بوش. وتتعلق الفضيحة بدخول كلينتون، وهو الرجل المتزوج ، فى علاقة مع امرأة أخرى منذ بضع سنوات. فالحزب الجمهورى أعلن حينها أن كل من يرغب فى الاستماع إلى تسجيل لمكالمة هاتفية جرت بين كلينتون وصديقته، يمكنه ذلك بالاتصال برقم هاتفى معين. ولا شك فى أن الحزب الجمهورى قد برر هذا التصرف لنفسه وللناس بأن الناس من حقها أن تعلم تفاصيل الحياة الشخصية للمرشحين لمنصب الرئاسة.

وقد تكررت الظاهرة مرة أخرى ، كما يعلم الجميع ، ولكن بصورة أفدح ، عندما شغل الناس بعلاقة كلينتون بموظفة فى البيت الأبيض هى مونيكا لوينسكى .

□□□

أنا شخصيا لست واثقا على الاطلاق من أن الناس لها فعلا مثل هذا الحق. نعم العلم مطلوب، ولكن ليس بكل شىء، وليس فى كل الحالات . بل الجهل فى مثل هذه الحالات التى نحن بصددها هو الحق والواجب معا. ومجرد أن معرفة مثل هذه الأشياء قد أصبحت ممكنة، بفضل التقدم التكنولوجى وتقدم وسائل الإعلام والاتصال، لا يجعل هذه المعرفة مرغوبا فيها. ومن المدهش فعلا، أن يكون هناك من لا يزال يعتقد بأن هذا هو أحد عناصر الديمقراطية والحرية، أو أنه من بين ميزات التقدم التكنولوجى أو الحضارة الحديثة . إننى لا أقول فقط إن شغل الناس بهذه

الأمور لا فائدة منه، بل أقول إن ضرره محقق؛ فشغل الناس بالأمور الشخصية لهذه الأميرة أو تلك، أو ذلك المرشح للرئاسة أو ذاك، لابد أن يصرف نظر الناس عما هو أهم بكثير ، ومن ثم يسمح لغيرهم بأن يقودهم دون أن يشعروا، وكأنهم قطيع من الغنم، في أي اتجاه يريدون أن يقودوهم فيه.

(٤)

متى يكون الجهل نعمة ؟

كنت أطالع فـي إحـدى الجرائـد الإنجليزيـة نقـدًا لفيلـم جديـد كـان يعرض في لندن، ويتعرض لحياة أحد كبار الفلاسفة عاش في مطلع هـذا القرن. وذكر ناقد الفيلم أن بعضا من أشهر الشخصيات الإنجليزية تظـهر في الفيلم، وأن الفيلم يشير إلى أن واحدًا مـن هـذه الشخصيات الشهيرة كان لديه ميل طفيف إلى الشذوذ الجنسي. أصابني الامتعاض لـدى قـراءة هذه المعلومة، وتمنيت لو أن المقال لم يذكرها، بل وتمنيـت لـو أن الفيلـم لم يتعرض لهذا الأمر أصلاً. فهذه الشخصية التي يعرض بـها الفيلـم لهـا دورها المرموق في تطور الفكر الإنساني، ولا يفيد أحدًا ، فيما أعتقـد، أن يعرف نوع الميول الجنسية التي كان يتسم بها الرجل. وتساءلت عن النفع الذي يمكن أن يعود على أي إنسان من التعرض لهذه الأمور في فيلم مـن الأفلام أو في مقال في صحيفة ؟

على أن هذا ليس بأية حال من الأحوال، المثال الوحيد الذي يصادفـه المرء لنوع المعلومات التـي لا يفيـد أحـد من معرفتـها . خاصـة إذا كـان يعيش في مجتمع من تلك المجتمعات المسماة (بالمتقدمة)، والتـي حققت ما يسمى (بثورة المعلومات). ففي كل يوم تصادف في صحفهم وإذاعاتـهم وبرامجهم التليفزيونية أمثلة لهذا النوع من المعلومات التي يتمنى المـرء لـو لم يعرفه. خـذ مثـلا التفـاصيل الدقيقـة لجريمـة مـن الجرائـم، المدعومـة بالصور التي التقطتها كاميرات بالغـة التقـدم التـي تجعلـك تحس بـأنك

لست بصدد صورة فوتوغرافية، بل ترى جسم الضحية بلحمه ودمه. أو تفاصيل الحياة العائلية لسياسى كبير أو فنان مشهور.. إلخ.

ما النفع الذى يمكن أن يعود من نشر هذه المعلومات؟ فإذا قيل إن للمرء دائما الحرية فى أن يختار ما يقرأ أو ما يسمع وأنك إذا لم يعجبك الاطلاع على هذه المعلومات فلتتجنبها، أجبت بأن وسائل الإعلام تمطرك بهذا الوابل من المعلومات سواء شئت أم أبيت. والأرجح ألا حيلة لديك فى تجنب هذه المعلومات مهما حاولت.

لقد قرأت فى مقدمة كتاب من كتب السيرة الذاتية، اعترافا من كاتب السيرة بأنه، وإن كان لن يذكر فى كتابه غير الحقيقة، فإنه لن يقول كل الحقيقة. وقد برر ذلك بأن هناك من الحقائق ما يحسن الامتناع عن قوله، ثم أضاف عبارة جميلة مؤادها: إن تعرية الجسم كله قد تأباه العين وتنفر منه، فما بالك بتعرية النفس كلها؟

بل إنى أحب أن أذهب إلى أبعد من هذا، وأزعم للقارئ أن المعرفة الحقيقية التى تفترض اتساعا فى الفهم وزيادة فى القدرة، قد تشترط تخفيضا لكمية المعلومات التى يتلقاها المرء بدلا من زيادتها. وسأضرب للقارئ مثالا بسيطا مستمدا من تجربة شخصية لى أكدت لى هذا الذى أقوله. فمنذ بضع سنوات وجدت نفسى فى مدينة لوس أنجلوس فى ولاية كاليفورنيا الأمريكية، وكنت أرى هذه المدينة لأول مرة ، بحجمها الكبير وشبكة طرقها البالغة التعقيد. والمتفرعة إلى آلاف الفروع طولا وعرضا وشمالا وجنوبا. وكان علىّ أن أقود سيارة لم أركبها من قبل، فى خضم هذه الشبكة المعقدة من الطرق، لأصل إلى الجامعة التى لم أكن قد

ذهبت إليها قط، ولا أعرف الطريق إليها إلا من خريطة أعطيت لى، ومن المعلومات المكتوبة علـى عـدد لا نـهائى مـن اللوحـات والإشـارات طـوال الطريق . كان علىّ إذن أن أتابع كل هذه اللوحات الموضوعـة علـى يمـين الطريق و يساره على امتداد الطريق : واحدة تخبرك باسم الشارع الـذى يتفرع إلى اليمين، وأخرى باسم الشـارع الـذى يتفـرع إلى اليسـار، وثالثـة تخبرك باسـم الحـىّ الـذى أنـت علـى وشـك دخولـه ، ورابعـة تخـبرك بالسرعات المسموح بها لكل نوع مـن أنـواع المركبـات، وخامسـة تخـبرك بحالة الطريـق ومـدى تكدسـه بالسـيارات خـلال الكيلـو مـترات العشـرة القادمـة.. إلخ. أصـابتنى كـثرة اللوحـات بـالدوار ومنعتنـى قـراءة بعــض اللوحات غير الضرورية لى من التركيز على اللوحات التى تفيدنى بالفعل، ولم تكن قد تكونت لى الخبرة الكافية بعد للتمييز بـين المفيـد منـها وغـير المفيد. وإذا بى أتبـين أننـى أحتـاج ، ليس إلى معلومـات أكـثر، بـل إلى معلومات أقل، وأننى لكى أحقـق هدفـى وأصـل إلى المكـان الـذى أقصـده أحتاج إلى استبعاد نوع معين من المعلومـات، والـتركيز علـى بعضـها دون البعض الآخـر. وتبينـت أن اكتسـاب معرفـة حقيقيـة بمـا أحتـاج إليـه، يتطلب القدرة على تصفية المعلومـات التـى تتسـاقط علـىّ بـلا تميـيز، إلى كمية أقل بكثير من المعلومات. يومها تأكدت من أن المعرفة ليست بكـثرة المعلومات. بل قد تتطلب تقليلها، وأن زيادة المعرفـة قـد تشـترط أحيانـا تحصيل معلومات أكثر، ولكنها فـى أحيـان أخـرى قـد تشـترط اسـتبعاد بعض المعلومات.

وفى مثل هذه الحالات يكون الجهل نعمة حقيقية!

(٥)
التليفزيون والعنف

يتناقش الناس والكتّاب أحيانا حول ما إذا كانت هناك علاقة بين ارتفاع معدلات الجريمة وازدياد حوادث العنف،وبين ما يعرض على الناس على شاشة التليفزيون من أفلام وأخبار تتعلق بالجريمة والعنف. إذ لابد أن يتبادر إلى الذهن أن ازدياد حوادث القتل، والاغتصاب والسرقة بالإكراه، والسطو على البنوك والمحلات التجارية.. ألخ ، وعلى الأخص في البلاد المسماة (بالمتقدمة)، قد يكون من أسبابه كثرة ما يعرضه التليفزيون من أفلام حقيقية أو مختلقة، تتضمن هذه الجرائم بالضبط. خاصة أن التليفزيون قد أصبح أكثر وسائل الإعلام شعبية وتأثيرا ، وقد يفترض المرء أن بعض المشاهدين قد يميلون إلى تقليد ما يرونه على شاشة التليفزيون أو تقمص بعض ما يعرض عليهم من شخصيات.

هذا التفسير قد يكون صحيحا وقد لا يكون، ولكن المدهش أنه، مع قوة احتمال صحته، لم يكن له أثر على الإطلاق، كما نرى، فيما يعرضه التليفزيون من أفلام وأخبار. فالتليفزيون، سواء في البلاد المنتجة لهذه الأفلام، أو البلاد المستوردة لها، مستمر على حاله منذ سنوات طويلة، بل الأرجح أن نسبة ما يعرض فيه من مشاهد أو أفلام العنف، تتزايد مع الوقت ولا تنقص، كما أن درجة العنف التي نراها تزيد ولا تنقص. فالمناظر التي كانت تعتبر أشد وطأة. مما يمكن أن يحتمله المشاهدون يتزايد عددها، وما كان يكتفي بشأنه بمجرد التلميح، أصبح يعرض بكل صراحة وكل تفصيل ، وبينما كان يكتفي في الماضي بأن يعلم المشاهد

بما حدث من قتل أو اغتصاب عن طريق الإشارة إلى ما حدث بالكلام، لم يعد الآن يكتفى بأقل من تصوير واقعة القتل أو الاغتصاب بكل بشاعتها. وبلادنا التى يشار إليها (بالمتخلفة) أصبحت ترغب فى الخروج من (تخلفها) هذا، فى هذا الأمر أيضا. فقد أصبح مخرجو أفلام التليفزيون (والسينما) عندنا يشعرون (بالنقص) إذ لا يصورون العنف بنفس الصراحة والتفصيل اللتين يصور بهما فى تليفزيونات البلاد (المتقدمة)، فأقبل مخرجونا بدورهم على إنتاج أفلام من نفس النوع، تزيد فيها مناظر العنف وضوحا وصراحة يوما بعد يوم.

ليست هناك صعوبة فى تفسير هذا الأمر. فدافع الربح واضح فى إنتاج هذه الأفلام، والمصالح المادية تكفى فى نهاية الأمر لإخضاع برامج التليفزيون لرغبات المنتجين. كما أن إقبال الناس الغريزى (أو على الأقل الغالبية العظمى منهم) على مشاهدة هذه الأفلام - بصرف النظر عن عواقبها - يكفى عن طريق ما يجلبه لمنتجيها من ربح، لتفسير استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها.

ويبدو أن منتجى هذه الأفلام، والقائمين على إدارة جهاز التليفزيون، فى مختلف بلاد العالم، قد ارتاحوا لرأى معين ، مؤداه أن المهم ليس هو ما إذا كان العنف يقترن أو لا يقترن فى التليفزيون، بل ما إذا كان عرض أحداث العنف يعتريه أو لا يعتريه بالإدانة والشجب. فالذين ينتجون هذه الأفلام، والذين يسمحون بعرضها، يعتبرون أن الأمر قد حسم، والخطر قد زال، بمجرد أن يقترن عرض مشاهد العنف بموقف الإدانة والرفض. فلا بأس فى نظرهم، فيما يبدو ، من أن يرى الناس اللص

المحترف وهو يسطو على بنك. ما دامت القصة تنتهى بالقبض عليه، ولا بأس من أن يرى الناس فيلما يدور حول واقعة اغتصاب طالما أن المجرم قد نال جزاءه في النهاية.. الخ. المهم فى نظرهم إذن أن يقال للمشاهد بشكل أو آخر أن (الجريمة لا تفيد).

والحقيقة هى أنى أشك بشدّة فى سلامة هذا الرأى، وأميل إلى الاعتقاد بأن الأثر السيء الناجم عن مشاهدة مناظر وأحداث العنف، واقع لا محالة مهما اقترن عرض هذه المناظر والأحداث بالإدانة خاصة إذا كان هناك فى طريقة عرضها ميل إلى إضفاء بعض الجاذبية ، من أى وجه كان، على شخصية المجرم، كأن يبدو المجرم وسيما أو ذكيا أو قويا.. إلخ . ذلك أن من الصعب أن نفترض أن مجرد الإدانة الأخلاقية أو القانونية لحادثة العنف، يمكن أن تمحو كل أثر نفسى قد يتسرب إلى العقل الباطن للمشاهد من رؤيته حادثة العنف نفسها، وما يمكن أن تثيره من رغبات كامنة أو استعداد دفين لدى بعض الناس لارتكاب مثل هذه الأعمال. بل إن أبسط ما يمكن أن يقال فى هذا الشأن هو أن كثرة عرض مثل هذه المناظر وتكرارها، قد يجعل الناس تعتاد على مناظر كانت تأنف منها من قبل وتنفر منها بشدة، فإذا بالعمل الذى كان كريها ولا يمكن تصوره، قد أصبح مألوفا، وجزءا من التجربة اليومية لمشاهدى التليفزيون.

ألا يكفى مجرد هذا الاحتمال على الأقل، لأن نعيد النظر وتتبادل الرأى بكل رويّة وتأن فى الفائدة الحقيقية أو الضرر الحقيقى لما نعرضه على الناس كل يوم من مشاهد العنف والجريمة؟

(٦)

الجمهور ملكاً

لاحظت فى السنوات الأخيرة تزايد إقبال التليفزيون وسائر وسائل الإعلام على تغطية الندوات والمؤتمرات الثقافية ، حتى أصبح من المألوف جداً، فى هذه الندوات والمؤتمرات ، منظر الرجل القابع وراء آلات التصوير الضخمة المتحركة على عجلات، ومنظر حاملى الكشافات الساطعة المحيطين بالمصورين، وإلى جوارهم المخرج الذى يعطيهم التوجيهات الخاصة بما يجب تصويره ومالا يجب وأفضل الزوايا للتصوير، مما يذكرك بما يحدث هذه الأيام أثناء تصوير حفلات الزفاف الضخمة فىالفنادق الكبرى. كل ذلك فى ندوات ومؤتمرات ، ما كان يظن المرء أن موضوعاتها مما يجذب رجال الإعلام إلى هذه الدرجة.

راعنى على الأخص درجة الصلف والتكبر واللامبالاة وعدم مراعاة أبسط قواعد الاحترام التى يبديها هؤلاء الفنيين، من مصورين ومخرجين ومهندسى إضاءة.. الخ، فى تعاملهم مع المحاضرين والمثقفين والمفكرين المشتركين فى الندوة أو المؤتمر. فهم ، أى الفنيين ، يصدرون الأوامر إلى المثقفين بالنظر إلى هنا أو هناك، برفع صوتهم أو خفضه، أو بالانتظار حتى تصدر إليهم الإشارة بالكلام، أو حتى يفرغ الفنيين من تصوير المكان، أو من إنهاء حديث مع أحدهم.. الخ، والأغرب من هذا أنهم لايبدون وكأنهم يتوقعون من هؤلاء المثقفين إلا السمع والطاعة، ويستغربون أشد الاستغراب أن يعترض المثقف على أى شىء يفعلونه أو يطلبونه منه.

هؤلاء الفنيون ، من ممثلى التليفزيون والقنوات الفضائية، ووسائل الإعلام عامة، أصبحوا إذا الآمرين الناهين الذين تتحرك الدنيا طبقا لمشيئتهم.

يبدو أن هؤلاء المصورين والإعلاميين، ومعهم مديرو الندوات التليفزيونية، قد استقر لديهم الرأى أنهم بتصويرهم المثقفين والمفكرين وتسجيل كلامهم يسدون إليهم خدمة لا تقدر بثمن، وأن من حقهم، فى مقابل ذلك أن يطلبوا من المثقف أو المفكر ما يشاءون: أن يجيب على أى سؤال، وأن يسكت عندما يطلبون منه السكوت، حتى إذا كان ذلك قبل ان يتم الجملة التى بدأها، وقبل أن يشرح وجهة نظره شرحا مفهوما، وأن يتحمل فى سبيل ذلك أى عناء.

تساءلت عن السبب فى هذا كله فوجدت أن السبب أغرب من الظاهرة نفسها. وهى أننا نعيش فى عصر أصبح فيه الجمهور هو الملك المتوج ، ورجال الإعلام من مصورين ومخرجين ومحررين ومديرى الندوات الصحفية أو التليفزيونية ليسوا إلا رسل هذا الملك إلى كل من يمكن أن يخطر على بال الملك أن يستمع إليه أو يتسلى برؤيته. نحن المثقفين أو المفكرين أو الممثلين أو الموسيقيين.. إلخ لسنا الآن إلا مهرجّى الملك: نؤمر فنطيع ، ونسأل فنجيب، ولو لم نظفر من الملك بأية مكافأة غير رضاه عنا، وإثارة رغبته فى أن يستدعينا من جديد ليرانا أو يستمع إلينا مرة أخرى.

هذا حال مؤسف حقا ، فهذا الجمهور ليس له أية ميزة أو فضل يؤهله لهذه المكانة إلا الحجم. ميزته الوحيدة تكمن في العدد. إنه فقط جمهور غفير، لا أكثر ولا أقل. ولأنه جمهور غفير فإن طلباته مستجابة، إذ أن العدد الكبير ينطوى على إنفاق أموال كثيرة في مجموعها، وفي سبيل ذلك لا حدود، فيما يظهر، لما يمكن أن تجبر الناس على فعله. هذا الجمهور هو وحش كاسر بلا عقل، ولكنه أصبح الآن قادرا، بسبب ما يسمى بثورة الاتصالات والمعلومات، على أن يخضع لمشيئته ونزواته أوسع الناس ثقافة وأرجحهم عقلا وأكثرهم حكمة.

(٧)

الأميرة ديانا نموذجًا

استغربت بشدة أن يكون وقع خبر مصرع الأميرة ديانا عليّ وعلى المحيطين بى، بهذه القوة. لماذا يكون شعورى، ولو لبضع دقائق، شبيها جدا بما يشعر به المرء لدى تلقيه نبأ سيئا عن شخص عزيز جدا لديه، كواحد من أقربائه أو أعز أصدقائه ؟

الأميرة فى نهاية الأمر ليست من هؤلاء، ولا أكاد اعرف عنها شيئا غير واقعة زواجها وطلاقها ثم مصادقتها لشخص باكستانى ثم لرجل مصرى. فيما عدا هذا لا أكاد أعرف عنها شيئا ذا قيمة وليس لدىّ أى فكرة عن طريقة تفكيرها أو ميولها الحقيقية ولا حتى عن تاريخ حياتها قبل زواجها من ولى العهد البريطانى.

إنها امرأة شهيرة بالطبع، ولكن كم هناك من المشهورين ممن لايعبأ المرء بما إذا عاشوا أو ماتوا، ومنهم من يغتبط المرء بسماع خبر اختفائهم من الوجود. نعم، هى امرأة جميلة جدا، ولكن مثيلاتها والأجمل منها كثيرات. لماذا إذًا هذا الجزع الشديد لدى سماع هذا الخبر عن الأميرة ديانا، ليس فقط عندى بل عند الملايين فى كافة بقاع الأرض، كما يؤكده ما رأيته من معارفي وما روته الصحف؟

للأمر علاقة بالطبع بما فعلته وسائل الإعلام بالأميرة ديانا: أدخلتها كل بيت، وبإلحاح غريب يندر أن يكون له سابقة، فهى فى الصحف

وسائر وسائل الإعلام كل يوم تقريبا، حتى أصبحت كأنها عضو من أعضاء كل أسرة يعرف الناس آخر أخبارها ولون آخر فستان ارتدته، وأين قضت آخر عطلة، وأسماء آخر أصدقائها . وتطور تفكيرها فى مشروعات زواجها المقبل ساعة بساعة.

كيف لا يصدم الناس إذا صدمة عنيفة إذا سمعوا بمصرعها ، وقد أصبحت مألوفة لديهم مثل بقية أفراد الأسرة؟

أضف إلى ذلك أن الأميرة ديانا كانت من النوع الذى يسهل ضمه إلى أى أسرة. فشخصيتها، فيما يبدو من الصور على الأقل ، لا تهدد أحدا. جميلة نعم، ولكن جمالها ليس من النوع المتوحش أو المثير لشهوة عارمة. بل جمالها هادئ لطيف، وابتسامتها وديعة وصورها الحزينة عندما تكون حزينة، تؤثر فى القلب وكأنها صورة أختك أو ابنتك. وهى فضلا عن ذلك تعرضت لظلم واضح. كانت سعيدة بزواجها بملك المستقبل، فإذا به يخونها مع امرأة متزوجة لا تبدو فيها أى ميزة خاصة تبرر أن يترك من أجلها الأميرة الجميلة الوديعة. ونحن نميل بالطبع إلى التعاطف مع المظلومين إذ أننا كلنا نعتبر أنفسنا، بسبب أو آخر، مظلومين مثلهم.

قلت لنفسى إذًا: ليس هناك أى غرابة فيما شعرت به من صدمة عنيفة وفزع لدى سماعى الخبر، والأمر لن يدوم طويلا ، فسرعان ما تعود الأمور إلى وضعها الطبيعى، وأتبين بوضوح أن الأميرة ليست فردًا من أفراد أسرتى، ولا تربطنى بها فى الحقيقة أية صلة.

ومع ذلك لاحظت ، حتى مع مرور الوقت على سماعى بالخبر، إلحاحًا مستمرًا للخبر على ذهنى، يذهب ليعود، وكلما تذكرته من جديد

أيقنت أن الأمر ليس بهذه البساطة، وأن مصرع الأميرة أخطر بكثير من مجرد وفاة أميرة جميلة ووديعة ومشهورة فى حادث سيارة. بدا لى الأمر وكأن من الممكن أن يرمز لشىء مهم قد يلخص بدوره حياتنا الحديثة كلها.

قلت لنفسى: نعم بالطبع، إن وسائل الإعلام قد خلقت الأميرة خلقا ثم قتلتها قتلا.

احتفلت بها وسائل الإعلام يوم زواجها بولى العهد فظهرت كسندريلا الطيبة المستبشرة بالحياة بعد أن حصلت على قلب الأمير، ولم يكن هناك بعد هذا من مزيد.

ولكن وسائل الإعلام لم تسكت بالطبع. تتبعتها حتى التقطت أخبارًا مثيرة عن احتمال توتر العلاقات وبداية فتور، وعن احتمال وجود علاقات جديدة، وعن مرض عصبى، وقلة نوم وانعدام الشهية للأكل .. الخ وكان هذا بالطبع، إذا تكرر بدرجة معينة، كافيا لإفساد أى علاقة مهما كانت، وإفقاد أى شخص أى شهية للأكل وحرمانه من أى نوم، وتقوية علاقات أخرى قوية إن لم تكن قوية من قبل، وإضاعة أى أمل فى إصلاح العلاقات بين الأمير والأميرة إن كان ثمة أمل.

أحرزت وسائل الإعلام انتصارا ساحقا بالطبع بانتهاء العلاقة بالطلاق. ولكن كيف تنتهى القصة عند هذا الحد، والناس لم تسأم بعد صورة الأميرة الجميلة فى الصحف؟ تتبعوا علاقاتها الجديدة وأخبار خلافاتها، الحقيقية والمزعومة، مع الأسرة المالكة، حتى كاد يجن جنون الأميرة تماما، وكادت تفقد صوابها إن لم تكن قد فقدته بالفعل. والمؤكد أنهم

قتلوا روحها قبل أن يقتلوها ماديا. فالأميرة فى الشهور الأخيرة كانت تبدو كالمأخوذ لا تدرى أين تذهب وماذا تفعل؟ لم تعد ملكا لنفسها: بل ملكا للمصورين ومحررى الصحف. وكان لابد بالطبع أن ترضخ وأن تفعل بالضبط ما يريدونها أن تفعل. فبعد أن فقدت روحها ولم يبق منها إلا جسد جميل يغير ثيابه فى اليوم عشر مرات، تصرفت بالفعل كجسد جميل:

(ما دمتم ترونى هكذا، فأنا إذا كذلك . ما دمتم تريدوننى كذلك، فلكم ما تريدون) .

يجب إذا ألا ننخدع بالظن بأن الأميرة كانت يوم مصرعها تريد بالفعل الهرب من المصورين. لقد كان هذا صحيحا منذ بضع سنوات، عندما بكت بكاء مرا لدى مفاجأة الكاميرات لها وهى تقوم ببعض التمرينات الرياضية. لابد أن الأمر قد اختلف كثيرا بعد ذلك. فها هى منذ ذلك الحين، تبدو متعاونة تماما معهم، وإن تظاهرت أحيانا بغير ذلك. كانت قد باعت نفسها تماما لهم. نعم كانت السيارة تسير بسرعة جنونية أمام المصورين، ولكن لولا النهاية المأساوية غير المتوقعة لكان الأمر يبدو أقرب إلى أن يكون لعبة بينها وبين رجال الإعلام ينتصر فيه كالعادة رجال الإعلام بالتقاط ما يشاءون من الصور.

يدافع رجال الإعلام عن أنفسهم بالقول: « الذنب ليس ذنبنا . ماذا نفعل والناس يريدون هذا؟ ما العمل وأصحاب الجرائد يستعدون لشراء صور ديانا بالملايين، وذلك بالطبع بسبب أن الناس مستعدون لدفع الملايين بدورهم لرؤية صورها فى الجرائد؟ » .

هذا الكلام مرفوض تماما. لأنه وإن كان لدى الناس رغبة دفينة فى التجسس والتلصص على غيرهم من الناس، فرجال الإعلام ليسوا مضطرين لمسايرة أدنأ المشاعر. إنما هذا قانون السوق الشهير، أو قانون (الشباك) في السينما والمسرح. وهو لا يعنى فى نهاية الأمر إلا هذا: « لنفعل أدنأ الأشياء إذا كانت أدنأ الأشياء هى أكثرها ربحا ».

□□□

رغم ثقتى بصحة ما كتبته فإن هذا الخط من التفكير حول مصرع الأميرة ديانا لم يرضنى إرضاء كاملا، بل لم يرحنى إطلاقا ، وظللت أشعر بأن المأساة أكبر من هذا، وأن فى الأمر شيئا أهم من مجرد حماقة وسائل الإعلام. بدا لى أن فى الأمر شيئا شبيها بما فى المأساة الإغريقية. وقد أكد لى هذا الخاطر بما لا يدع مجالا للشك صورة رهيبة رأيتها منشورة فى إحدى الجرائد فى اليوم التالى مباشرة لمصرعها، وهى صورة رجل أسود البشرة يبدو فى نحو الأربعين من عمره، من السود الحائزين على الجنسية البريطانية ، وهو يضع باقة من الزهور على باب قصر الأميرة، وقد ركع على ركبتيه ووضع يده على جبينه منخرطا فى بكاء شديد (والمصورون وراءه أيضا يصورون). قلت لنفسى « يا ربى ، ما الذى بين هذا الشخص وبين الأميرة ديانا؟ إن لكل منهما عالما ليس بينه أية صلة بعالم الآخر؟ فلماذا تنهمر كل هذه الدموع ، وما سر كل هذا الحزن ؟ » .

قلت لنفسى أيضًا «إن فى الأمر شيئا أهم من جريمة وسائل الإعلام، ومن مجرد إشفاقنا على الأميرة المسكينة؟ فما هو يا ترى؟ » .

إن فى الأمر شيئا يشبه بالفعل المأساة الإغريقية. فلو تأملنا الأمر جيدا لكان علينا أن نتنبأ بهذه النهاية قبل وقوعها . ألم يكن هناك شىء فى تطور مأساة الأميرة ديانا منذ بدأنا نعرف وجود شقاق بينها وبين زوجها ينبئ بنهاية مأساوية لا محالة؟ ما هو هذا الشيء؟

تذكرت حدثا له شبه شديد بقصة الأميرة ديانا، فى قصة الفيلم الشهير (زوربا اليونانى) ، فقد يتذكر القارئ تلك المرأة الرائعة الجمال (أيرين باباس) ولكن سيئة الحظ، فى تلك القرية البائسة والمجدبة من كل شيء. المرأة فقدت زوجها فى ريعان شبابها، وهى تتوق ولو ليوم واحد سعيد مع رجل يحبها وتحبه، فلا تجد فى هذه القرية المجدبة رجلا واحدا جديرا بها ، فكلهم غلاظ قساة . الجميع يشتهونها، فهى تكاد أن تكون الشيء الوحيد الجميل فى القرية كلها، ولكن لا أحد يعتبر نفسه كفؤا لها. الجميع يشتهونها ويكرهونها فى نفس الوقت: فهى الشيء الوحيد الجميل فى حياتهم ، ومع ذلك فوق متناول الجميع. والنساء يمقتونها مقتا شديدا لأن الرجال يحبونها حبا شديدا.

يقع فى غرامها فتى مراهق يظن أن من الممكن أن يفوز بقلبها، فلا تعيره بالطبع أى اهتمام، فإذا بالفتى يشنق نفسه. ويزيد الأمر سوءا فى نظر أهل القرية، أن يظهر شاب إنجليزى متحضر يبدو وكأن المرأة قد بدأت تميل إليه.

كان هذا كافيا لأن تثور القرية كلها ضد المرأة الجميلة. وكأنها قد خانتهم جميعا، دون أن تكون المسكينة قد أذنبت على الإطلاق:

لم يكن لها أدنى ذنب في أن يهيم بها شاب مراهق مهووس، ولا في أن يميل قلبها للزائر الإنجليزى. اشتركت القرية كلها في رمى المرأة الجميلة بالحجارة، رجالا ونساء، حتى قتلوها. الرجال يقتلونها تفريجا لما في جوفهم من مشاعر الحقد الشديد عليها لأنها لم تمارس الحب مع كل واحد منهم. والنساء يقتلنها لأنها كانت أجمل منهن جميعا.

ومع ذلك فما أن انتهت عملية القتل وماتت المرأة الجميلة حتى أصيب الجميع بوجوم وكآبة منقطعة النظير، وكأنهم قد فقدوا لتوهم أحب الناس إليهم. والشيء الوحيد الجميل في حياتهم.

وشعروا بالأسى يمزق قلوبهم وكأنهم ليسوا هم الذين قاموا بقتلها بل قام به شخص مجهول لابد من البحث عنه!

تذكرت أيضا قصة الطيب صالح (موسم الهجرة إلى الشمال) حيث يقوم بطل القصة بقتل المرأة الوحيدة التي أحبها حبا حقيقيا، إذ بقدر ما كان يحبها ويشتهيها كان يمقتها ويحقد عليها. إذ أنه لم يكن قادرا على الاستحواذ عليها استحواذا تاما. كانت تحبه بدورها، ولكنها كانت الوحيدة التي تعرف نقطة ضعفه، كما أنها كانت محاطة دائما بالمعجبين الذين تركتهم يعبرون عن إعجابهم ولو أمام نظره!

هل كانت الأميرة ديانا بالنسبة لنا هى هذه المرأة وتلك.

لا نستطيع الحياة معها ولا نستطيع الحياة بدونها ؟

هل هذا هو سرّ ذلك البكاء المرّ للرجل الأسود المسكين الذى ترك لدمعه العنان وهو يضع الزهور أمام باب قصر الأميرة؟

إنه واحد من الملايين الذين ساهموا يوميا في تعذيبها وجلدوها بسياط الشائعات والكاميرات ، ونهشوا لحمها وتلذذوا برؤية دموعها وسماع قصة طلاقها وغيرتها وضياعها. ولكنهم أيضا لم يستطيعوا أن يتحملوا غيابها ، فرموا أنفسهم باكين منتحبين وأتوا إليها بالزهور وكأنهم لم يرتكبوا فى حقها أى جرم؟

هل بهذا يمكن أن نفسر أيضا موقف من كان أقرب الناس إليها؟ من الأمير تشارلز نفسه إلى أمه الملكة اليزابيث؟

الأمير تشارلز لم يغفر لها أنها خطفت اهتمام الناس وحولت أنظار الناس عنه ، ولم يستطع هو نفسه ، وهو زوجها ، أن يستحوذ حقيقة عليها ، إذ سرعان ما أصبحت ملكا للناس جميعا ، فعاملها بقسوة بالغة، وراح يبحث عن امرأة يمكن أن يستحوذ عليها حقًا. والملكة اليزابيث لم تغفر لها طبعا أن الناس أعطوها من الحب والاهتمام أضعاف ما أعطوها ، ووجدوا فيها كل ما يمكن أن يمثل الملكية بجمالها وبهائها ، بينما لم تكن هى ، وهى الملكة الحقيقية ، بقادرة على أن تمدهم بذلك ، فحقدت عليها بدورها وعاملتها بقسوة زائدة.

والآن الجميع يتظاهرون بالحزن والفزع ، بل هم بالفعل فى أشد الحزن والجزع ، وكأن أحدا منهم لم يرتكب أى ذنب ، فراحوا يجهزون جنازة لا يحصل عليها إلا الملوك!

أكان من المستحيل حقا أن نتنبأ بكل هذا قبل وقوعه؟

□□□

مع إلحاح قصة الأميرة ديانا على ذهنى منذ سماعى بخبر مصرعـها ، ومتابعتى لبعض ما نشر عنها ، من توجيه اللوم الشديد لوسائل الإعلام التى خلقت الأميرة خلقا ثم تسببت فى موتها ، ومحاولة وسائل الإعلام رد هذه التهمة بالقول بأن الناس هم الذين دفعوهم دفعًا إلى ملاحقة الأميرة ، لأنهم يشتهون رؤية صورها ومعرفة أخبارها ، ثم منظر الجنازة الرائعة التى تم ترتيبها للأميرة ، وخروج خمسة ملايين (كما يقال) من الإنجليز للاشتراك فى تشييعها ، ومتابعة نصف سكان الكرة الأرضية لمنظر الجنازة على شاشات التليفزيون ، كل هذا أدى بى إلى تذكر قصة باليه مشهور هو باليه «كوبيليا» ، وكان كل ما تذكرته منها أنها تدور حول رجل يصنع العرائس ويبيعها ، وكان من بين ما صنعه دميه لفتاة ، فى غاية الجمال ، ثم جعلها باستخدام بعض أعمال السحر تتحرك وترقص كأنها امرأة حقيقية من دم ولحم.

لم أتبين على الفور العلاقة بين الأميرة ديانا والدمية كوبيليا ، ولكننى شعرت شعورا قويا بأن هناك شبها شديدا بينهما ، فأحضرت القصة وقرأتها ، فإذا بى أتبين أن الشبه كبير لدرجة تحتم علىَّ أن أروى قصة كوبيليا على القارئ.

□□□

الدكتور كوبلياس صانع ماهر للعرائس ولكنه أيضا يفهم فى السحر ويمارسه بنجاح. من بين العرائس التى صنعها عروسة بالحجم الطبيعى رائعة الجمال ، سمّاها «كوبيليا» ، وشعر بالفخر الشديد عندما أتم صنعها ووضعها على كرسى فى الشرفة ليراها كل رائح وغادٍ ، وقد ألبسها ثوبا يخلب اللب بجماله ، ووضع فى يدها كتابا وكأنها تقرأ.

مرّ شاب وسيم فى الطريق فرأى العروسة فى الشرفة فظن أنها امرأة حقيقية وفتن بجمالها ووقع على الفور فى حبها ، وراح ينتهز أى فرصة لكى يمر أمام شرفتها ليلقى نظرة جديدة عليها ويمتع عينيه برؤية الثوب الجديد الذى ترتديه كل يوم. وأخيرا لم يتحمل الشاب أكثر من ذلك فذهب إلى الدكتور كوبلياس ليعلن له حبه للفتاة ورغبته فى الاقتران بها.

دهش الدكتور كوبلياس دهشة عظيمة وإن كان قد سُرّ أيضا سرورا بالغا بنجاحه فى صنع دمية بهذه الدقة وهذا الجمال ، وكان على وشك أن يبوح للشاب بالحقيقة وأن يقول له إنها ليست إلا دمية ، ولكن خاطرا شريرا مرّ بذهنه ، فهو ليس فقط صانعا ماهرا للعرائس ولكنه أيضا تاجر جشع لا يشبع من تكديس المال ، بعضه فوق بعض.

سأل الدكتور كوبلياس نفسه: «إذا كان هذا الشاب بمثل هذا النزق فلماذا لا أفيد من نزقه؟ مادام يظن أنها امرأة حقيقية فسوف أجاريه فى سفهه وغيّه ، وأزيده بلاهة على بلاهته ، فأستخدم ما أعرفه من طرق سحرية لأضفى على الفتاة ما ليس فيها ، وأجعلها تتحرك وتمشى وترقص وتبتسم وتضحك وتتكلم ، وكأنها أذكى وأرق امرأة ، بالإضافة إلى كونها أجمل النساء ، وأجعلها تقول كلاما من تأليفى ، فيقع المسكين فى حبها أكثر فأكثر ، ويصبح على استعداد لأن يدفع لى كل ما يملك مهرًا لها».

وفعلا استأذن كوبلياس من الشاب بضع لحظات ، وألقى بنظرة على بضع صفحات فى إحدى كتب السحر التى يملكها ، وذهب إلى الدمية وأجرى عليها بعض الطقوس فإذا بها تخرج إلى الشاب وهى تبتسم وترقص وتتكلم وكأنها أذكى وأرق امرأة فضلا عن جمالها الخلاّب.

سر الشاب سرورًا عظيما ، وكاد يطير من الفرح لولا أنه من سوء حظ الدكتور كوبلياس أن حدث ، قبل أن يقبض الثمن من الشاب ، أن تعثرت قدم كوبيليا أثناء الرقص فوقعت على الأرض ، فهرع إليها حبيبها لمساعدتها على القيام ، فإذا به يراها على الأرض كالجثة الهامدة ، وإذا به عندما مدَّ يده ليلمس جبينها ، يكتشف لدهشته العظيمة وخيبة أمله الشديدة ، أنها ليست إلا دمية من البلاستيك ، لا حياة فيها بالمرة ، وأنها ليست إلا وجها جميلا وجسدا ممشوقا يرتدى ثوبا رائعا ، أما الباقي كله فمن أعمال السحر التى قام بها الدكتور كوبلياس.

كاد الشاب أن يجن جنونه إذ رأى كل أحلامه تتبدد فى لحظة ، وعندما رآه الناس بهذه الحال انهالوا بالشتائم والسباب على الدكتور كوبلياس ، الذى خدع الشاب هذه الخدعة الدنيئة طمعًا فى نقوده ، فأدى بالشاب إلى هذه الحالة النفسية البائسة.

ودافع الدكتور كوبلياس عن نفسه قائلا: «وماذا تنتظرون منى أن أصنع مع شاب مهووس لا يستطيع التمييز بين المرأة الحقيقية والمرأة البلاستيك، وعلى استعداد دائما لأن يرى ما يريد أن يراه ، دون أن يستخدم عقله ، ويريد أن يعيش على الدوام فى حلم بعد آخر من أحلام اليقظة ، ومستعد لدفع أى مبلغ من المال لمن يهيئ له هذا الحلم؟ إذا كان هو بهذه البلاهة فلماذا لا أستفيد من بلاهته وهذه صناعتي ومهنتي؟ هل أنا وصيّ عليه؟؟».

ولكن الناس لا يقتنعون ، ويستمرون فى توجيه السباب والإهانات للدكتور كوبلياس ، خاصة وأنهم هم أنفسهم كانوا قد خدعوا مثل هذا

الشاب تماما ، وكانوا كلما مرّوا على بيت كوبلياس ، ظنوا هم أيضا أن الدمية امرأة حقيقية من لحم ودم.

عدد صغير جدا من الناس ، ممن يتسمون بالميل إلى الفخر بأنفسهم ، انتهزوا هذه الفرصة لأن يفخروا بأنفسهم ويشمخوا بأنوفهم فقالوا بتكبر واضح «لقد كنا نعرف منذ أول لحظة أنها ليست إلا دمية، ولم ننخدع بحيل الدكتور كوبلياس ولو للحظة واحدة . إنه هو الذى جعلها تبتسم وترقص وتتكلم ، وأنه هو الذى كان يختار لها الثياب، بل هو الذى كان يضع الكلام الذى تنطق به، وهو الذى فكرّ لها فى كل الأدوار التى كانت تقوم بها، لكى تستمر فى التأثير على هذا الشاب وتملك بها عقله .

ومن ثم فنحن لا نشعر بأى حزن بالطبع لما حدث لها. إذ كيف يحزن عاقل لما يصيب دمية من البلاستيك مهما كانت جميلة الوجه؟».

مضى الدكتور كوبلياس مهزوما مدحورًا ، ولكن لا يجب أن يظن أى شخص أن ما حدث له فى قصته مع كوبيليا سوف يمنعه لأكثر من يوم أو يومين من أن يصنع عرائس أخرى ، فالقصة لابد أن تتكرر طالما وجد أشخاص لهم جشع الدكتور كوبلياس ، ويملكون من القدرة على صنع العرائس ومن كتب السحر ما يملكه ، وطالما ظل هناك من الشباب والشيوخ ما يستعذبون الحياة فى أحلام لا صلة لها بالحقيقة.

□□□

لست فى حاجة بالطبع إلى أن أبيّن للقارئ بصريح العبارة ، العلاقة بين قصة الأميرة المسكينة ديانا وقصة الدمية كوبيليا ، أو أن أقول للقارئ من هو الدكتور كوبلياس فى قصة الأميرة ديانا ، ومن هو الشاب الذى وقع فى حبها.. الخ. فالأمر واضح تماما. ولكنى أحب فقط أن ألفت نظر

القارئ إلى أنه فى القصة الحقيقية ، قصة الأميرة ديانا ، عاد الدكتور كوبلياس إلى صنع العرائس بأسرع بكثير مما كنا نظن ، ومما حدث حتى فى قصة كوبيليا. فحتى جنازة الأميرة ديانا الرائعة ، كان ترتيبها بإيحاء خفى من الدكتور كوبلياس ، الذى حقق حتى من الجنازة نفسها مكاسب خيالية. وأنه حتى الآن لم يجرؤ إلا عدد ضئيل جدا من الناس على القول بأن الأميرة ديانا لم تكن فى الحقيقة أكثر من امرأة عادية جدا ، وأن الذين يعتقدون ذلك ولم يقولوه علنا ، لم يمنعهم من قوله علنًا إلا خوفهم من الدكتور كوبلياس ، أو أنهم قالوه ومنع الدكتور كوبلياس نشره. ولكى أثبت للقارئ أن الدكتور كوبلياس قد عاد فورًا إلى صنع دمى جديدة تبدو وكأنها أشخاص حقيقيون ، ألفت نظره إلى أن بعض الجرائد قد بدأت تنشر مقالات عن الأمير الصغير وليام ، الابن الأكبر للأميرة الراحلة ، تحمل عناوين: «نحن نحبّك يا وليام!».

□□□

مما يلفت النظر أيضا فيما نشر عن مصرع الأميرة ديانا ، تكرر المقارنة بين الصدمة التى أحدثها مصرعها وتلك التى أحدثها مصرع الرئيس الأميركى كينيدى، وكذلك خبر انتحار مارلين مونرو. ولكن المهم أن نلاحظ التطور الرهيب الذى حدث فى قوة تأثير وسائل الإعلام خلال ثلث القرن الذى انقضى منذ مصرع كينيدى وانتحار مارلين مونرو، وقد يضع هذا يدنا على السبب الحقيقى للأثر غير المسبوق لمصرع ديانا.

ففى خلال ثلث القرن الماضى تضاعفت قوة وسائل الإعلام من خمس نواح على الأقل: قدرتها على الوصول إلى الخبر والصورة، وسرعة نقلها

من مكان لآخر، ودرجة الحاحها على أذهان النـاس ، وإتقانـها لوسـائل التأثير فيهم، فضلا عن عدد الناس الذين تسـتطيع الوصـول إليـهم. ذلـك أنه لم يعد هناك مكان فى العالم يستعصى علـى وسـائل الإعـلام الوصول إليه، وليس هناك سور لا تستطيع تسلقه، ولا يكاد أن يكون هناك مكـان يستطيع فيه أحد أن يحظى فيه بالخلوة بنفسه أو بصديقه دون أن تصـل إليه عدسة الكاميرا، ولا يكاد أن تكون هناك كلمة لا يمكن تسجيلهًا.

والقدرة المالية التى أصبحـت تتوافـر لوسـائل الإعـلام دعمت قدرتـها التكنولوجية. وكل ما يتم الحصول عليه من أخبار وصور يتم نقله وإذاعته فى لمح البصر، مصحوبا بأكثر التعليقات فاعلية وتأثيرا فى الناس، ويذاع كل هذا بالحاح غريب على أسماع الناس وعيونهم ، مع اسـتمرار الـبرامج التليفزيونية والإذاعية طوال الليل والنهار، وإذاعة نشرة أخبار جديدة كل بضع دقائق، لا لكى يسمعها من لم يسمع سابقتها، بل ليسمع الشخص نفسـه النشرة نفسـها مـرات عـدة . وقـد أصبـح عـدد الذيـن يشـاهدون التليفزيون ويسمعون الراديو ويقرأون الجريـدة أضعـاف عددهـم منـذ ثلـث قرن، ولم تعد المسافات البعيدة ولا سلطة الدولة قادرة على حرمانـهم مـن معرفة ما يجرى بكل تفاصيله، سواء كان الخبر يستحق أن يعرفـوه أو لا يستحق، يتفـق أو لا يتفـق مـع رأى الحكومـة التـى يتبعونـها. بـل لقـد تضاعف عدد هؤلاء مرات عدة حتى خلال الفـترة القصـيرة التـى انقضت بين زواج ديانا وموتها. كان الذين شاهدوا مراسم زواجها يعدون بعشرات الملايين فإذا بالذين شاهدوا جنازتها يعدون بمئات الملايين .

ما مغزى هذا كله؟ قد يقال إن كل هـذا يفسـر لمـاذا كـان عـدد الذيـن صدموا لمصرع ديانا بهذا الحجـم الكبـير، ولكنـه لا يفسـر حجـم الصدمـة

نفسها، ولكن الحقيقة أن حجم الصدمة يتناسب مع عدد الذين تعرضوا لها. ولهذا الأمر علاقة وثيقة بغريزة القطيع. إن تأثير خبر أو منظر معين على شخص إذا كان بمفرده يختلف تماما عن تأثيره عليه لو كان بين جمهور غفير. إن المرء قد يمشي في جنازة مع خمسة أشخاص فلا يشعر بما يشعر به لو كان حوله الآلاف المؤلفة من الناس ويعرف أن هذه الجنازة يشاهدها في الوقت نفسه مئات الملايين الآخرون. إنه قد لا يبكي بمفرده، ولكنه قد يبكي وهو محاط بأشخاص يبكون..

إن جزءا كبيرا من وقع الصدمة التي أحس بها الناس لدى سماعهم بمصرع ديانا يعود في رأيي إلى هذا الأمر البسيط: عدد الناس الذين تعرضوا للصدمة نفسها في الوقت نفسه. وهو أيضا يفسر جزءا كبيرا (بل لعله الجزء الأكبر) من استحواذها على اهتمام الناس لسنوات عدة قبل وفاتها. فبماذا كانت الأميرة ديانا مشهورة؟ بالجمال؟ نعم. بالأزياء الجميلة التي كانت ترتديها؟ نعم. بزواجها ثم طلاقها من ولي عهد بريطانيا؟ نعم. ولكن الأهم من ذلك كله بكثير هو شهرتها نفسها، أي أنها كانت مشهورة في الأساس بأنها مشهورة.

بهذا المعنى كانت الأميرة ديانا ضحية، ضحية ذلك الوحش الكاسر المسمى بالجماهير، أو الاعداد الغفيرة، وهو وحش قادر على التهام أي شخص وقتل أي روح، وتحويل أي إنسان إلى دمية تصبح طوع بنانه، تتحرك وتتكلم وتتصرف كما يشاء لها بالضبط أن تتحرك وتتكلم وتتصرف . وهكذا كانت الأميرة ديانا في سنواتها الأخيرة.

المخيف في الأمر، فضلا عن كل ذلك، هو أننا لازلنا في بداية الطريق. إن الأهمية الحقيقية لظاهرة الأميرة ديانا هي أنها يجب أن

تلفت نظرنا إلى ما ينتظرنا فى المستقبل. لقد مر مصرع كينيدى ثم انتحار مارلين مونرو بسلام نسبى. وها هو مصرع ديانا يصرخ فينا ينبهنا أنه حتى لو مر هو أيضا بسلام، فلن يكون الأمر هكذا دائما. ففى المرة القادمة سيكون الجنون حقيقيا، ولن يدرى المرء ما إذا كان يبكى شخصا حقيقيا أو موهوما، يبكى لأنه حزين أم لأنه يراد منه أن يكون حزينا،أو حتى ما إذا كان هو الذى يبكى أم شخص آخر يشبهه.

الفصل الرابع

العولمة والمجتمع الاستهلاكى

(١)

العبودية الاختيارية

هناك ألف طريقة لكتابة التاريخ الإنسانى، إذ أن هناك ألف طريقة لقراءة التاريخ وفهمه. كتابة التاريخ هى كرواية قصة، وهناك كما نعرف عدد لا نهائى من الطرق التى يمكن أن نروى بها أية قصة مهما كانت بسيطة، فما بالك برواية قصة مثيرة كقصة تطور الإنسان؟.

لقد نظر البعض إلى التاريخ الإنسانى فرأوا فيه دورات متكررة تشبه الدورة التى يمر بها الفرد فى حياته: يولد وينمو ويشيخ ثم يموت، ثم يولد غيره وينمو ويشيخ ثم يموت، فهكذا رأوا بزوغ الحضارة وازدهارها وأفولها، ثم بزوغ غيرها بعدها وأفولها وهكذا، وليست هناك بالضرورة، فى نظرهم، أفضلية لحضارة على الحضارات التى سبقتها.

بينما رأى آخرون فى التاريخ تقدما مستمرا أو صعودا مستمرا من الأسفل إلى الأعلى، كل فترة هى أعلى من سابقتها على «سلم» الرقى، ومن ثم فهى أفضل، وبالتالى فإن المستقبل لابد أن يكون أفضل من الحاضر، كما أن الحاضر أفضل من الماضى. على العكس من ذلك بالضبط، نظر آخرون إلى التاريخ فرأوا فيه تدهورا مستمرا من الأفضل إلى الأسوأ، وكأننا ننزل باستمرار على درجات السلم بدلا من أن نصعد إلى أعلى، ومن ثم اعتبروا أن أزهى فترات التاريخ الإنسانى هى فترة موغلة فى القدم وتوقعوا أن يكون المستقبل أسوأ من الحاضر.

ليس هذا هو كل ما فى الأمر: دورات متكررة، أو صعود إلى أعلى أو تدهور إلى أسفل، بل هناك أيضا فوارق شاسعة بين ما يؤكد عليه المؤرخون وما يتجاهلونه أو يهملون شأنه . البعض يرى التاريخ الإنسانى وكأنه قصة نمو عصبيات أو قوميات وسيطرتها على غيرها، يعقبها ضعف وذبول وزوال وقيام عصبيات أو قوميات جديدة، بينما قرأ البعض التاريخ على أنه قصة تحديات طبيعية أو اجتماعية تستدعى استجابة من الناس، والاستجابة قد تكون إيجابية أو سلبية، فإذا كانت إيجابية قامت الحضارة وازدهرت، وإذا كانت سلبية اندثرت الحضارة أو تدهورت.

ولكن آخرين نظروا إلى التاريخ فلم يروا فيه إلا صراعات بين طبقات، ونظر آخرون فرأوا فيه قصة تطور تكنولوجى مستمر يترتب عليه كل تطور آخر فى كل مناحى الحياة، بينما رأى فريق آخر أن العامل الحاسم هو تطور الفكر الإنسانى وأنه هو المسئول عن كل تطور آخر.

كتّاب آخرون رأوا التاريخ وكأنه تاريخ ما فعله العظماء، فإذا بالتاريخ فى نظرهم مجرد تراكم لأحداث ترتبت على ظهور بعض العباقرة العسكريين أو السياسيين أو العلماء، وعلى ما أتوا به من أعمال أو اختراعات أو ما ارتكبوه فى بعض الأحيان من جرائم.

التاريخ فى نظر البعض أحداث تحدث نتيجة للصدفة المحضة، ولكنه فى نظر آخرين أحداث تتبع قوانين صارمة قد يسهل أو يصعب اكتشافها ولكنها موجودة.

التاريخ فى نظر البعض هو نتيجة إرادة إلهية تصدر عن حكمة قد ندركها أحيانا وقد لا ندركها، ولكن التاريخ فى نظر آخرين من صنع الإنسان وحده، الذى يتصرف بحكمة أحيانا وبحماقة فى أحيان أخرى.

من الممكن أن نضيف إلى تلك القائمة عشرات من الأصناف الأخرى من النظر إلى التاريخ، ولكن في هذا الكفاية. والمهم بعد ذلك أن نلاحظ أن هذه النظرات (أو النظريات) على اختلافها الشديد، قد لا تكون بالضرورة متعارضة أو متضاربة، وإنما هي في معظم الأحيان، تأكيد على جانب من الجوانب أكثر من غيره، دون أن يعني ذلك بالضرورة إنكار وجود الجوانب الأخرى، حتى وإن بالغ أصحاب بعض هذه النظريات بدرجة قد توهم بهذا الإنكار وهذا التعارض.

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يسمح لي القارئ بأن أضيف إلى آلاف القصص التي روى بها التاريخ قصة واحدة أخرى؟.

هذه هي قصتي إذن، إذا سمح لي القارئ بروايتها.

□□□

من أشد الرغبات إلحاحا على الإنسان منذ مرحلة متقدمة جدا في تاريخه، الرغبة في أن يزيد ما لديه من «وقت الفراغ» أي الوقت الذي يستطيع فيه أن يمارس بحرية أي نوع من النشاط أو ألا يمارس أي نشاط على الإطلاق ، ويستسلم فيه للراحة التامة.

إني أميل إلى الاعتقاد بأن هذه الرغبة هي من رغبات الإنسان الأساسية ، وجدت معه منذ نشأته ، ولعلها تستند إلى حاجة بيولوجية ، بل قد نجد صورًا قريبة منها حتى لدى الحيوان ، بما تتضمنه من ميل إلى تقليل حجم الجهد المبذول لإشباع الحاجات الأساسية (وأهمها الحصول على الطعام) إلى الحد الأدنى ، أي أن يفرغ من العمل الضروري في أقل وقت ممكن ، وبأقل جهد ممكن ثم يبدأ في اللعب.

هذه الرغبة ، أو الميل أو النزوع الطبيعى إلى زيادة كمية الفراغ ، هى التى تفسر لنا التطور المستمر فى التكنولوجيا (أى طرق إنتاج السلع والخدمات) منذ قام الإنسان بصنع أبسط الأدوات الحجرية لتسهيل الصيد ، أو أول أنواع العصىّ لكي يصل إلى ما لا تستطيع يده المجردة الوصول إليه ، أو منذ اكتشف لأول مرة كيف يشعل النار ، أو الزراعة أو استئناس الحيوان.. الخ كل هذه الاكتشافات والاختراعات لم يكن الهدف منها ، فى التحليل الأخير ، فضلا عن استمرار الوجود نفسه ، إلا تقصير يوم العمل وإطالة وقت الفراغ.

ولكن الإنسان لابد أنه اكتشف أيضا ، منذ وقت مبكر جدا ، أن من أكثر الوسائل فعالية لإطالة وقت الفراغ ، هو قهر إنسان آخر. فمن البديهى أنه يمكنك أن تطيل وقت فراغك بأن تحول مهمة العمل إلى غيرك ، وتتفرغ أنت للعب. إن من الممكن (ومن المفيد) أن ننظر هذه النظرة إلى مختلف صور القهر التى مارسها الإنسان عبر تاريخه الطويل ، ولا زال يمارسها.

فلابد أن الرجل مثلا ، قد اكتشف منذ وقت مبكر ، أن قهر المرأة وسيلة فعالة جدا لتمكينه من إطالة وقت فراغه ، فيعهد إليها بالأعمال التى لا يريد هو أن يقوم بها ومن ثم اخترع فكرة أنه ، أى الرجل ، أكثر ذكاء وأقدر على الابتكار ، وعلى فهم المشكلات السياسية العويصة.. إلخ ، وذلك حتى يتمكن ، دون تأنيب من ضميره أو لوم من أحد ، من الجلوس على كرسى وثير وهو يدخن سيجارته أو غليونه ، ليقرأ صحيفة اليوم ، ريثما تنتهى المرأة من غسل الأطباق أو طهى الطعام ، أو أن يجلس بالقهوة مع أصحابه يتسلى بلعب النرد بينما تقوم هى بتنظيف البيت ، أو كالذى نراه فى المجتمع الصناعى الحديث ، والمسمى

بالمتقدم، من قيام المدير (الذى هو فى العادة من الرجال) بإصدار الأوامر واتخاذ القرارات الحاسمة بينما تجلس السكرتيرة فى صبر لتكتب أوامره على الآلة الكاتبة ، أو تحضر له القوة فى مكتبه وهى فى كامل زينتها.

نفس الشيء يمكن أن يقال عن قهر الرجل الأبيض للرجل الأسود ، وصولا إلى نفس الهدف: إطالة وقت الفراغ الذى يتمتع به الأول على حساب الثانى ، ومن صوره الصارخة التى كثيرا ما شاهدناها فى الأفلام ، صورة الرجل الأوربى الجالس فى شرفة بيته الخشبى فى أواسط أفريقيا ، وقد استغرق فى النوم فى وسط النهار من شدة الحر ، بينما وقف رجل أسود يحرك له مروحة ضخمة ليخفف عنه من حرارة الجو أو يقوم بطرد الذباب عن وجهه.

لهذا الهدف نفسه إذن ، تستعمر الدول الكبرى الدول الصغيرة ، وتضطهد الأغلبية الأقلية ، ويستغل رب العمل عماله والمخدوم خدمه.. إلخ . كما أن من الممكن القول بأن الصراع على تملك وسائل الإنتاج (سواء كانت أرضا زراعية أو آلة أو مصنعًا أو بئر ماء) وحرمان الآخرين منها ، كان دائما يتم لنفس الهدف: أن يتمكن صاحب الأرض أو المصنع من التمتع بوقت فراغ أطول بينما يقوم بالعمل آخرون. ويمكن القول بأن هذا هو الذى يفسر لنا أيضا لماذا ظل العمل اليدوى محتقرًا على مرّ العصور ، فهو الدليل الأكيد على قلة ما يحوزه القائم به من فراغ. بل ولعل التطلع إلى الالتحاق بطبقة أعلى هو فى الأساس تطلع إلى مزيد من الفراغ ، إذ نلاحظ أن رموز هذا الصعود على السلم الاجتماعى هى فى معظم الأحوال رموز لكثرة الفراغ ، سواء تمثل الرمز فى حيازة السيارة الخاصة أو كثرة الخدم ، أو ارتداء الملابس النظيفة الفاتحة اللون التى لم تتلوث بأى أثر من آثار العمل اليدوى.. إلخ.

لعل هذا هو الذى يفسر لنا أيضا سحر التكنولوجيا الحديثة لنا جميعا، بل ولماذا يقع الناس بهذه السهولة فى شباك الحضارة الغربية. فالسيارة الخاصة والوجبات السريعة والمكنسة الكهربائية والمصور الكهربائى والغسالة الأتوماتيكية.. الخ كلها وسائل لإطالة الفراغ، وفى هذا على الأرجح يكمن سحرها.

كان الإنسان قادرًا دائما على أن يبتدع من النظريات ما يبرر منه قهر غيره، حتى يسهل عليه تحقيق هذا الغرض: إطالة وقت الفراغ. لقد رأينا فى حالة قهر الرجل للمرأة أنه أشاع أن الرجل أكثر ذكاء وقدرة على الابتكار، ولكن الحيلة قد تكررت فى ميادين أخرى وعلى مرّ العصور. فلتبرير التمييز العنصرى أشيع أن الأسود أقل من الأبيض ذكاء، واتهمت الأقليات دائما بالغباء والكسل وسوء الخلق لتبرير قهر الأغلبية لها. وأرسطو العظيم نفسه قدم لنا نظرية لتبرير نظام الرق، لكى يتفرغ هو وأصحابه للفلسفة (دون أن يكون سيئ النية بالطبع). وسانت توماس الأكوينى قدم تبريرا فلسفيا لنظام الإقطاع. والاقتصاديون التقليديون وأصحاب الداروينية الجديدة قدموا نظريات باهرة لتبرير الرأسمالية.. إلخ.

ولكن يجب أيضا أن نعترف بأن القهر قد تغيرت صورته على مرّ العصور، وقد تكون حدته قد خفت شيئًا فشيئًا مع كل تقدم فى التكنولوجيا، أو هكذا على الأقل يبدو الأمر لأول وهلة. فالتقدم المستمر فى طرق الإنتاج سمح أكثر فأكثر بزيادة الإنتاج وزيادة سهولة الحياة، مما سمح للفئات المقهورة بأن تتمتع هى نفسها بكمية متزايدة من الفراغ. ففى البداية كانت الوسيلة الوحيدة التى يمكنك بها أن تتمتع ببعض الفراغ هى أن تقتل غريمك أو منافسك، إذ أن الموارد المتاحة (كالأراضى المتاحة للصيد أو المراعى أو الأراضى الصالحة للزراعة) كانت محدودة

لدرجة لا تسمح لك أنت وهو (أو لقبيلتك وقبيلة أخرى) بالبقاء على قيد الحياة فى نفس الوقت ، فكان على القبيلة لتستمر فى الحياة أن تغير على قبيلة أخرى وتعمل فيها تقتيلا رجالا ونساء وأطفالا قبل أن تستولى على أرضها أو مخزونها من الغلال (وهذه هى الطريقة التى يتبعها بعض الحيوان عندما يتنافس مع غيره على ضحية فيقتله لكى ينفرد بها).
ولكن مع تقدم التكنولوجيا ، تمدن الإنسان قليلا واكتفى باستعباد الآخر بدلا من قتله ، فيجبر الرقيق على القيام بكل الأعمال التى لا يرغب السيد فى القيام بها. ثم ارتقى نظام الرق إلى نظام الأقنان فى ظل الإقطاع، ثم ارتقى نظام الأقنان إلى نظام العامل الأجير فى ظل الرأسمالية. وفى كل خطوة كان المقهورون يتمتعون بفراغ أطول مما كانوا يحصلون عليه فى المرحلة السابقة ، لمجرد أن هذا قد أصبح ممكنا تكنولوجيا.

كان من الممكن إذن أن نتصور أن يأتى الوقت ، مع التقدم المستمر فى طرق الإنتاج ، الذى يصبح من الممكن فيه أن يتمتع الجميع بدرجة عالية من الفراغ ، ومن ثم ينتهى القهر إلى الأبد: ينتهى قهر الرأسمالى للعمال، وقهر الرجل للمرأة ، والمدينة للريف ، والأبيض للأسود ، والشمال للجنوب.. إلخ.

ومن المؤكد أن هذا هو الذى كان بذهن كارل ماركس عندما تصور أن الاشتراكية ثم الشيوعية لابد أن ينتصرا فى النهاية ومن ثم يزول القهر إلى الأبد ، وتعم المساواة وتزول أداة القمع الأساسية وهى الدولة.

ولكن الذى حدث للأسف لم يكن كذلك ، بل إن ما حدث لم يكن ماركس – على الأرجح – ليتصوره . كانت ثقة ماركس فى التكنولوجيا عالية جدا ، وقد ثبت أنها أعظم مما كان يتصور. أما ثقة ماركس فى

الإنسان ، فقد ثبت للأسف أنها أكبر بكثير من الحقيقة ، إذ ثبت أن الإنسان أسوأ بكثير مما تصور ماركس . لقد كان من الممكن أن نتصور أن رغبة الإنسان في زيادة وقت فراغه لابد أن تكون لها نهاية ، وكان من الممكن أن نظن أنه مادام وقت الفراغ لا يمكن عقلا أن يزيد عن ٢٤ ساعة في اليوم ، فلابد أن يكف الإنسان ، في لحظة ما ، عن السعي لإطالة وقت فراغه. ولكن ثبت أن الأمر ليس كذلك ، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل:

السبب الأول: هو أنك حتى لو أعفيت تماما طوال الأربع والعشرين ساعة كل يوم ، من أى عمل إجبارى ، فأنت لا شك تقوم خلال اليوم بنشاط ما ، ولو تمثل في اللعب أو تناول الطعام.. الخ وكل هذا النشاط الاستهلاكي المحض يتطلب جهدًا يمكن اختصاره أو تخفيفه. فشباك السيارة يمكن أن نحاول أن نجعل فتحه أتوماتيكيا بدلا من بذل الجهد لفتحه لتحريك عضلات اليد . والحذاء الذى ترتديه لكى تذهب للعب التنس يمكن أن يصبح أقل وزنا مما يخفف عليك الجهد الذى تبذله في المشي ويزيد من سرعتك . والحصول على صورة فوتوغرافية يمكن أن تختصر مدته فلا تكون بحاجة إلى انتظار تحميض الصورة بل تخرج لك الصورة بمجرد إلتقاطها . وقل مثل ذلك عن صنع القهوة أو حلاقة الذقن.. إلخ . كلها أعمال يمكن أن تختصر مدتها وتحويلها إلى أعمال فورية. لا نهاية إذن ، فيما يبدو ، لما يمكن أن تفعله لزيادة وقت الفراغ.

والسبب الثاني: أن الإنسان لديه خوف مستمر من أن يضطر في وقت ما في المستقبل إلى فقدان ما يتمتع به الآن من فراغ. نعم أنا أتمتع الآن بالفراغ ، ولكن ما الذى يضمن لى أن أتمتع به في المستقبل؟ لابد أن أحتاط للأمر. والإنسان يعيش في العادة وهو يحمل شعورا لا مبرر

عقلانى له ، ولخصه أحد الكتاب بقوله وهو على فراش الموت «إنى أعرف أن كلنا يجب أن نموت ، ولكنى كنت دائما أحمل شعورا دفينا بأنه قد يحدث استثناء فى حالتى أنا شخصيًا»! إن هذا «الاحتياط للمستقبل» قد يكون مكلفا للغاية ، إذ أنه بدوره لا نهاية له.

والسبب الثالث: أن الإنسان يحب أن يضمن الفراغ ليس لنفسه فقط، بل ولأولاده وأولاد أولاده.. الخ ، وهذا أيضا هدف ليس له نهاية.

إذا كان الأمر كذلك حقا ، أى أنه ليس هناك فى الحقيقة نهاية لسعى الإنسان لإطالة وقت الفراغ ، فإنه يترتب على ذلك أنه ليس هناك نهاية أيضا للقهر ، فسيستمر الإنسان فى محاولة قهر غيره طمعا فى المزيد ثم المزيد من الفراغ . يضاعف قوة هذا الدافع لقهر الغير داء آخر فى الإنسان هو أن درجة استمتاعه بالفراغ تتوقف للأسف على مدى تميزه عن غيره فى ذلك ، أى أن الأمر نسبى إلى حد كبير ، فيزيد استمتاعى بالفراغ كلما قل ما تتمتع أنت به من فراغ ، وإذا رأيت غيرى يتمتع بنفس الدرجة من الفراغ التى أتمتع بها فقد يزول أو يضعف استمتاعى به بعبارة أخرى ، قد يكون أحد الدوافع لاستمرار القهر هو مجرد هذا الدافع الدنىء إلى أن أصبح أفضل منك أو متميزا عنك ، وهذا يستدعى ليس فقط إطالة وقت فراغى بل تقصير وقت فراغك.

ولكن لعل الكارثة الحقيقية ، والسبب الأكبر لاستمرار القهر ، فى صورته الحديثة على الأقل ، هو شىء غير هذا كله ، وهو أن الإنسان على الرغم من سعيه المستمر لإطالة وقت فراغه ، قد اتضح للأسف أنه عاجز إلى حد كبير عن الاستمتاع «بفراغ» حقيقى. إن الإنسان ، فيما يبدو ، يتصور قدرته على الاستمتاع «بالحرية» بأكثر كثيرا من

الحقيقة ، وهو فيما يظهر ، إذا حصل على هذه الحرية بالفعل لا يعرف في معظم الأحيان ما الذى يفعله بها. إنه يتصور أنه يتوق إلى بضع ساعات فى نهاية اليوم يفعل خلالها ما يشاء ، ثم يحصل على هذه الساعات فإذا به لا يدرى ماذا يصنع بنفسه ، وإذا به لا يجد أمامه إلا أن يدير التليفزيون ويلقى بنفسه أمامه ليصبح متلقيا سلبيا لأى شيء يطرأ على الغير أن يشغله به، مهما كانت سخافته ، بل ومهما أدرك المشاهد نفسه درجة سخافته. فإذا لم يكن الحل فى التليفزيون أو الفيديو ، فإنه فى معظم الأحيان فى أشياء شبيهة بهما ، تتلخص كلها فى الحصول على سلع أو خدمات حديثة يلهى بها نفسه ويعفيها من المسئولية عن قضاء وقت الفراغ «بحرية». ولكن إذا كان قضاء وقت فراغ يتطلب بدوره سلعًا وخدمات جديدة ، شأنه بالضبط شأن إشباع حاجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومأوى.. إلخ ، فإن إطالة وقت الفراغ لا يبدو على الإطلاق أنه سوف يعفى الإنسان من العمل ، بل ولا حتى من العمل الشاق ، كل ما فى الأمر أن العمل سوف يتحول من إنتاج الضروريات إلى إنتاج ما نسميه أحيانا بالكماليات. ولكن هذه «الكماليات» لم تعد فى الحقيقة كذلك ، بل لقد أصبح لها نفس الإلحاح الذى كان مقصورًا على السلع الأساسية كالغذاء والكساء. وإذا بالقهر باق معنا كما كان ، ولكنه تحول فقط من استعباد لإنتاج المزيد من الغلال وأمثالها ، إلى استعباد لإنتاج المزيد من التليفزيونات أو أجهزة الفيديو أو آخر موضات الملابس أو أجهزة الحلاقة الكهربائية.. إلخ.

لقد سبق أن رأينا أن لكل صورة من القهر أيديولوجياتها ونظرياتها التى تبررها ، فلابد أن نتوقع إذن أن يظهر من الأيديولوجيات ما يبرر

هذه الصورة الجديدة من القهر. وقد ظهرت هـذه الأيديولوجيـة بـالفعل ، وهي تدور باختصار حـول الترويج لإشـاعة كاذبـة مـن أساسـها ، ولكـن الغالبية العظمى من الناس قد صدقتها للأسف ، وهي أن مـا كـان يسمى بالكماليات هو في الحقيقة ضروريات. هذه العقيدة التي انتشرت انتشـار النار في الهشيم هي عقيدة جديـدة تمامـا ، إذ لم تشـهد البشرية عصـرا اعتقدت فيه الغالبية العظمى من الناس أنهم يحتـاجون حاجـة ماسـة إلى كل هذه الأشياء ، من السيارة ذات النوافذ التـي تفتح أتوماتيكيـا ، إلى الكوكـاكولا كوسيلة للقضـاء علـى العطـش ، إلى أجـهزة التكييــف ، إلى أجهزة غسل الصحون الكهربائية.. الخ ، ويشعرون بالحرمان الشـديد إذا لم يحصلوا عليها. ويدخل في نفس الباب ، ويكوّن جزءا مهما من هـذه الإشاعة ، تعريف «التقدم» و «التنمية» بأنهما زيادة ما في حوزة الفـرد من سلع وخدمات ، حتى ولو كانت هذه السلع والخدمات من نـوع هـذه الأشياء التي ذكرتها حالا.

هذا التغير الجوهري والخطير في «أيديولوجية القهر» يمكـن التعبير عنه بالقول بأن القهر بعد أن كان إجباريا طوال عصـور التـاريخ الماضيـة أصبح الآن قهرًا اختياريا. كان الناس في الماضي يقبلـون القـهر صـاغرين للحصول على ما هو حقا من الضروريات ، سواء كانوا عبيدًا أم أقنانـا أم عمالاً مأجورين ، ولكنهم كانوا يعرفون في معظـم الأحيـان أنـهم واقعـون تحت قهر.

أما الآن فهم يقبلون القهر دون أن يعرفوا حقيقتـه . فـإذا كـان يمكـن تصوير مراحل التاريخ السابقة في صورة رجل يجرّ ساقية بدلا من الثور، وكلما توقف ضرب بالسوط فيضطر إلى الاستمرار في السير ، فإن الصـورة

فى الحالة الثانيـة هى صورة رجل يجر الساقية وقد علقت أمامـه جـزرة أو ثمرة يشتهيها ولكنـه لا يبلغهـا أبـدًا ، فكلمـا اقـترب منـها ابتعـدت عنه.

هذه هـى العبوديـة الاختيارية ، وهـى أعلى مراحـل القـهر ، لأنـك لا تستطيع أن تثور ضدها إلا إذا أدركتها وأنت لا تدركها ، والعـالم كلـه لا هم له فيما يبدو إلا أن يضمن أن تستمر فـى هـذه الحالـة مـن انعدام الوعى.

(٢)
نحن المستهلكون المساكين

منذ شهور قليلة قام أحد كبار المذيعين بالتليفزيون البريطاني بإلقاء محاضرة في الولايات المتحدة، ثم نشرت في إنجلترا، أحدثت ضجة واسعة، وأثارت اهتماما كبيرا بين المشتغلين بالإعلام، وإن كانت القضية التي أثارها بسيطة وواضحة، ولعل الكثيرين قد عبروا عنها قبله في أحاديثهم الخاصة وتعليقاتهم العابرة. ربما كان هذا دليلا جديدا على أن أهم الأفكار وأخطرها هي الواقع أبسطها .

هذه الفكرة البسيطة التي عبر عنها الإذاعي الكبير هي أن نشرات الأخبار في الإذاعة والتليفزيون، بل وفي وسائل الإعلام الغربي بصفة عامة، تركز تركيزا غريبا على الأخبار السيئة، ولا تفسح مكانا يذكر للأخبار السعيدة. يقول الرجل إن الذي يشاهد نشرة أخبار في التليفزيون (في الدول الغربية على الأقل) يخرج بانطباع سيئ جدا عن هذا العالم، إذ أن خبرا بعد خبر ينهي إلى علمه كارثة، ومصيبة بعد أخرى، سواء تعلق الأمر بسقوط طائرة، أو غرق باخرة، أو اغتصاب النساء في البوسنة، أو اختطاف طفلة بريئة في أحد شوارع إنجلترا، أو انتحار أحد السياسيين في فرنسا، أو مقتل أحد السياح في فلوريدا، أو ازدياد حجم البطالة في ألمانيا، أو فضيحة رشوة في إيطاليا، أو انفصال ولي العهد البريطاني عن زوجته، أو تدهور حالة ميزان المدفوعات البرازيلي.. الخ. فلا تنتهي نشرة الأخبار إلا وقد تركت في نفس المشاهد مرارة أو سخطا

أو غضبا أو خوفا ، إذ لو كان العالم هو حقا كما تصوّره نشرات الأخبار: مسلسل لا ينتهي من القتل والسرقة والاغتصاب والتبطل والتضخم والطلاق والرشوة.. إلخ ، فما جدوى العيش أصلا؟

ولكن لحسن الحظ أن الأمر ليس كذلك في الحقيقة. فإلى جانب حوادث القتل والانتحار هناك أيضا أخبار زواج سعيد أو ميلاد طفل جميل . وإلى جانب أخبار المجاعات والثورات فى العالم الثالث هناك أخبار عن انخفاض معدل الوفيات وارتفاع السن المتوقع للحياة . وإلى جانب أخبار سقوط الطائرات ، هناك اكتشافات جديدة في عالم الطب تقلل الألم وتعطى الإنسان عمرا جديدا . وإلى جوانب حوادث الاعتداء على حفنة من السياح في إحدى البلاد، هناك ملايين السياح الذين تركوا بيوتهم وعادوا إليها سالمين بعد أن شاهدوا أجمل مناظر فى العالم وتذوقوا مختلف أنواع المأكولات الشهية التى لم يكونوا قد ذاقوها من قبل.. الخ. الحياة باختصار تحتوى على هذا وذاك، فلماذا نجد نشرات الأخبار تكاد تقتصر على المؤسف والمحزن والمقلق؟

هكذا تساءل الرجل ومعه كل الحق . ولأن الحق معه فقد أثارت محاضرته الناس وعلقت عليها سائر الصحف، وتعاطف معه الكثيرون الذين بادروا بالكتابة إليه وإلى الصحف يعبرون عن تأييدهم لرأيه. وإذا بالمسئولين عن جهاز التليفزيون وعن إعداد نشرات الأخبار يصابون بدهشة شديدة إذ لم يكونوا يظنون أن سخط الناس على نشراتهم هو بهذا الانتشار وبهذه القوة.

ولكن يبقى السؤال: إلى أى مدى يمكن أن يأمل فى أن يحدث هذا الاحتجاج أثرا يذكر في محتوى نشرات الأخبار؟ إلى أى مدى يمكن أن

يخضع رجال الإعلام للرغبات الحقيقية للرأى العام، التى عبر عنها مؤخرا بهذه القوة وهذا الوضوح؟

أصارح القارئ بأننى لست كبير الأمل فى أن يستجيب رجال الإعلام لهذه الرغبة، وإن كنت لست واثقا تمام الثقة فى السبب الحقيقى لهذا الإحجام. إن لدىّ عدة تفسيرات محتملة لتلك الظاهرة التى نشكو منها: غلبة الأخبار السيئة فى نشرات الأخبار، وتعمد استبعاد الأخبار السعيدة، وتخفيض الزمن المتاح لها إلى أقل حد ممكن. من بين هذه التفسيرات أرجح التفسير الآتى: إن المسئول عن هذه الظاهرة هو المجتمع الاستهلاكى. فقد أصبحت برامج التليفزيون خاضعة لرغبة المعلنين عن السلع: تختار البرامج التليفزيونية بحيث تناسب الإعلانات، بدلا من أن تختار الإعلانات بحيث لا تؤذى البرنامج التليفزيونى. ونجاح الإعلان يقاس بكثرة عدد المشاهدين ومدى تأثرهم به، والأخبار السيئة والمقلقة تدفع الناس دفعا إلى متابعة الأخبار أملا فى الحصول على طمأنينة لا تأتى أبدا، وهذه المتابعة المستمرة للأخبار تضمن أن يقع أكبر عدد من المشاهدين فريسة للإعلانات.

هذا من ناحية، ولكن من ناحية أخرى نجد أيضا أن الشخص القلق والمتوتر والخائف هو مستهلك جيد. فمن المعروف مثلا أن القلق كثيرا ما يدفع إلى زيادة استهلاك الطعام، وكأن هذا الاستهلاك يتضمن تعويضا عن شىء مفقود. ولكن هذا الأمر صحيح أيضا فيما يتعلق بسائر السلع: إذا شعر المرء بالقلق كثيرا ما يذهب لشراء شىء، أى شىء، تماما كما نحاول تهدئة الطفل الذى يبكى ويصرخ بإعطائه لعبة أو قطعة من الحلوى. فإذا كانت وسائل الإعلام قد أصبحت فى خدمة مروّجى السلع، فإن من

مصلحة الجميع (إلا المستهلك المسكين بالطبع) أن يعم القلق وينتشر التوتر. وما هو أفضل لذلك من نشرات أخبار كئيبة ومقلقة؟

إن الأمر لا يحتاج إلى مؤامرة بين المسئولين عن التليفزيون وبين منتجي السلع والمروجين لها. كل ما يحتاجه الأمر هو أن تتفق مصلحة هذا مع مصلحة ذاك، فتحدث النتيجة الوخيمة التى ندفع ثمنها نحن المستهلكون المساكين.

(٣)

حلـول عـالمية
لمشكلات عالمية

في زيارة حديثة لي لتونس، شكا لي صديق تونسي مـن ظـاهرة جديـدة وغريبة على المجتمع التونسي، شدت انتباهي وقذفت بفكـري فـي أكـثر من اتجاه. قال إن له أخا، في سن المراهقة، لا يكاد يكـف عـن مشـاهدة برامـج التليفزيـون الأجنبيـة، بخاصـة الإيطاليـة، التـي أصبحـت سـهلة الالتقاط لأي صاحب تليفزيون فـي تونـس، خصوصـا مـع تقـدم شـبكات الاتصال وشيوع ورخص مـا يسـمى الطبـق أو «الـدش» (Dish) الـذي يمكنك من التقاط عدد كبير جدا من القنوات التليفزيونية من مختلف دول البحر المتوسط. كان الذي يفزع صديقي التونسي ما امتلأت به هذه البرامج المقبلة من الشاطئ الآخر، من مناظر الجنس الفاضح والجريمة، وانصراف طلبة المدارس انصرافا مقلقا عن استذكار دروسهم،، وإضاعتهم الوقت فـي ما لا يفيد، حتى بدأ المدرسون والمهتمون بشؤون التعليم يعبرون عـن قلـق حقيقي من أن شبكات التليفزيون الأجنبية أصبحت منافسـا حقيقيـا لهـم في الاستحواذ على عقل التلميذ واهتماماته.

لقد اعتـبرت الأمـر علـى درجـة كبيرة مـن الأهميـة وأكـثر استحقاقا للاهتمام من كثير من الموضوعات التي لا يكف المثقفـون العـرب عـن عقـد الندوات والمؤتمرات لمناقشتها. هل في الأمـر غـزو ثقـافي جديـد؟ أو هـو مثال جديد للانصراف عن الإنتـاج إلى محـض الاستهلاك؟ أو هـو تبديـد لطاقة عربية ثمينة في ما لا يفيد؟ أو هو فقدان العـرب تدريجيـا، للـثروة التي كانوا يعلقون عليها آمالهم في مستقبل أفضل، وهي الشباب؟ أو كل

هذا فى الوقت نفسه؟ ثم إن الخطورة تزداد لأن الأمر يبدو وكأن لا حيلة لنا معه، فالغرب لا يأتيك هذه المرة بالمدافع والقنابل التى يمكنك ولو بالكثير من المشقة، الاستعداد لها، وتحصين نفسك ضدها أو حتى إعداد القوة الكافية لمواجهتها، ولا يأتيك هذه المرة بالسلع التى يمكنك أن تمنعها أو تفرض ضدها الحواجز الجمركية العالية. لا إنها تأتيك هذه المرة مع الهواء الذى تتنفسه. إذا أقفلت دونها الباب، دخلت من النافذة، وإذا أغلقت النافذة تسربت من خلال مسام الجدران. ثم إنها تأتيك هذه المرة لا بالتهديد والوعيد، ولكن بمنتهى النعومة واللطف، وهى لا تجبرك على شىء، مطمئنة إلى أنك ستسعى إليها بقدميك بمجرد أن تسمع عن اقترابها منك.

□□□

وعدت إلى مصر من دون أن أحسم الأمر فى ذهنى، والقضية معلقة بالنسبة لى، لا أدرى ما الذى يجب أن يكون موقفنا إزاءها. وما أن قضيت بضعة أيام فى مصر حتى تفجرت فى الصحف والمجلات قضية الطبق أو «الدش» (Dish) الذى انتشر فى مدينة بعينها من مدن مصر، هى مدينة دمياط الساحلية، بدرجة تفوق درجة انتشاره فى العاصمة نفسها، فدمياط أقرب من غيرها من المدن المصرية إلى دول معينة فى شمال البحر المتوسط اشتهرت برامجها التليفزيونية بموضوعات ومناظر الجنس الشديدة الإثارة والممتدة طوال ساعات الليل، ولكن دمياط مشهورة أيضا، من قديم، بنشاط صنّاعها ودأبهم وحرصهم على إتقان ما يصنعون، بخاصة فى صناعة الأثاث الفاخر، الذى لقى نجاحا كبيرا فى التصدير وجلب لمصر كميات لا يستهان بها من العملات الصعبة،

فإذا بأصحاب هذه الصناعات يفاجأون بعمالهم من الشباب يسهرون طوال الليل فى مئات من المقاهى المغلقة على روادها، يشاهدون فيها فيلما بعد آخر من هذا النوع من الأفلام، ويتقاضى أصحاب المقاهى مقابل هذا أثمانا باهظة. ويصل هذا الشباب الليل بالنهار مما هدد عددا من الصناعات تهديدا خطيرا ؛ وزاد من قلق الآباء والأمهات على أولادهم، وقلق أرباب الصناعة على صناعاتهم، وقلق المسئولون عن الأمن مما بدا لهم من انفلات الأمور من أيديهم ، ومن تحول مقاهى دمياط من أماكن بريئة للراحة إلى نواد ليلية.

واتخذ محافظ دمياط قرارا جريئا بمنع المقاهى من عرض هذه الأفلام ، وقام بنزع هذه الأطباق التى ركبها أصحاب المقاهى ، وهدد المقاهى الأخرى بالمصير نفسه إذا لجأت إلى هذا السلوك.

ولكن الأمر يبدو لى ، طبعًا ، وكأنه لم يحسم قط ، والقضية مازالت قائمة كما هى. هل يمكن أن نتصور حقا أن بإمكاننا عزل ثقافة عن أخرى - فى العصر الذى نعيش فيه - بقرار من محافظ مهما كانت قوته وثقته بسلامة موقفه؟ هل يمكن أن تفرض رقيبا على الناس لتطمئن إلى نوع الهواء الذى يتنفسونه وأنه لا يختلط بشىء ترغب فى منعه؟ قال البعض إن الحل الحقيقى هو أن نقوى مؤسساتنا الاجتماعية وندعم علاقاتنا العائلية ونصلح نظام تعليمنا ، فكل هذا هو الحامى الحقيقى لأبنائنا من الثقافات الغازية. ولكن هل نستطيع هذا حقا فى الوقت الذى زحف فيه أثر هذه الثقافات على عائلاتنا وأخذت فعلا فى تفكيك روابطنا الأسرية ، وأثرت فى نمط حياتنا الاقتصادية تأثيرا انعكس بدوره على نوع العلاقات الاجتماعية السائدة ، وعلى نظامنا التعليمى وحياتنا الثقافية بأسرها؟ .

قال آخرون إن الحل هو فى تقوية وسائل إعلامنا وجعلها قـادرة علـى منافسة وسائل الإعلام الغازية ؛ فهل هذا القول يقصد به الجد أو المزاح؟ لقد أصبحت وسائل إعلامنا ، هى نفسها ، خاضعة خضوعا يـزداد يومـا بعد يوم لسيطرة أصحاب المال ومروجى السلع الغربيـة ، الذيـن ينتجـون تلك البرامج نفسها التى نشكو منها.

سألت نفسي: هل نحن نخطـئ إذ نظـن أن مشـكلة عالميـة يمكـن أن يكون لها حل محلى أو وطنى؟ ألا يصـح القـول أن العـالم ، وقـد أصبـح قريـة صغيرة ، لابـد مـن أن يحـل مشـكلاته عقـلاء هـذه القريـة جميعـا مجتمعين ، ولا يمكن أن يكون الحل فرديا يقوم به رب كل أسرة بمفرده؟

(٤)
الحرب ضد المجتمع الاستهلاكى

مهما بلغ سخطنا على الغرب أحيانا ، ومهما انتقدنا أخطاءه ، وفى بعض الأحيان ، جرائمه ، وأيا كان رأينا فى تجاوزات الحضارة الغربية الحديثة ورفضنا لمساوئها ، فإننا من حين لآخر نرى فى الحياة الغربية بعض السمات التى لا يسع المرء إلا أن يكبرها ويقدرها كل التقدير ، وأن يتمنى لأمته أن يكون لها مثلها. إنى لا أقصد بذلك سلع الغرب وأجهزته الكهربائية والإلكترونية ، وإنما أقصد أشياء أخرى بعيدة كل البعد عن مظاهر المجتمع الاستهلاكى ، بل هى نقيضها تمامًا.

من ذلك ما حدث مؤخرا فى مدينة بريطانية هى «بريستول» ، حيث قامت إحدى الشركات التجارية الشهيرة (تسكو) بشراء قطعة أرض تقع فى إحدى ضواحى المدينة ، لتقيم عليها متجرًا كبيرًا (سوبر ماركت). استشاط الناس فى المدينة غضبًا ، واجتمع مئات من شباب المدينة لتنظيم احتجاجهم على إقامة المتجر فى هذا المكان ، وللتشاور فيما يجب عمله . أما سبب الغضب والاحتجاج فهو أن هذه الأرض التى اشترتها الشركة تقع فى منطقة غابات رائعة الجمال ، وإقامة متجر عليها يتطلب قطع عدد من الأشجار الباسقة البديعة التى يقدر عمر بعضها بتسعة وثمانين عاما. وإقامة متجر من نوع متاجر (تسكو) من شأنه أن يضفى على المنطقة درجة عالية من القبح. ففضلا عما تؤدى إليه من قطع الأشجار ، وإقامة مبنى حديث قبيح المنظر ، من النوع الذى يبنى عادة لهذا

الغرض، حيث لا تراعى إلا الاعتبارات الاقتصادية البحتة ، فإنها لابد أن تؤدى شيئا فشيئا إلى استئصال المزيد فالمزيد من الأشجار ، أولا لإفساح مكان لانتظار السيارات ، ثم لبناء متاجر أخرى جاءت لتصبح قريبة من (تسكو) . ولابد أن تعج المنطقة شيئا فشيئا بالحركة والضوضاء، وبتلوث الهواء ، وإذا بالمنطقة الطبيعية الرائعة الجمال تتحول إلى نسخة مكررة من وسط المدينة بكل قبحه وضوضائه وتلوثه.

قرّر شباب المدينة أن يبذلوا كل ما في وسعهم لمنع هذا الأمر. وإذا بهم يذهبون فيحتلون المكان ، بعد أن هيّأوا أنفسهم للإقامة فيه أياما وأسابيع إذا اقتضى الأمر ، وتناوبوا فيما بينهم حراسة الأشجار طوال ٢٤ ساعة فى اليوم لمنع قطعها. لجأت الشركة إلى القضاء ، وحيث أنها أصبحت هى المالكة قانونا للأرض ، وليس فى القانون ما يمنعها من بناء متجر فى هذا المكان ، أصدر القضاء حكمه لصالحها ، وطلبت الشركة تنفيذ الحكم. وأمرت الشرطة الشباب بالانسحاب من المنطقة فلم يمتثلوا للأمر ، ولجأ بعضهم رجالاً ونساء ، إلى تسلق بعض الأشجار إلى ارتفاع يزيد على ١٨ مترا ، حيث أقاموا على أعلى فروعها ، معلنين أنه إذا أرادت الشركة قطع الأشجار فلتقطعها وهم فوقها ، فإذا سقطت الأشجار سقطوا معها. وإذا بالشرطة تضطر إلى إرسال قوات يصل عددها إلى مئات ، تصدرت صورهم الصحف ، وهم يسيرون وسط الغابات وكأنهم ذاهبون إلى معركة ، لحماية الشركة وهى تقوم بعملية قطع الأشجار.

واضطر الشباب إلى الانسحاب محزونين مكتئبين بعد أن قضى بعضهم ٢٨ ساعة فى أعلى الشجر ، هطلت عليهم خلالها أمطار شديدة ، ومع ذلك لم يرضخوا إلا بعد أن جاءهم رجال الشرطة يهددونهم بالاعتقال ، واعتقلوا بعضهم بالفعل.

على الرغم من انسحابهم فإنهم فى رأيى أحرزوا انتصارا عظيما . لقد عبروا عن شىء من أنبل وأجمل ما فى الإنسان ، واستطاعوا أن يحصلوا على شعبية ودعاية لقضية نبيلة ، هى قضية الدفاع عن الجمال ، وحق الإنسان فى حياة نظيفة ، وفى التعبير عن نفسه فى مواجهة تسلط وجبروت الشركات التجارية ، ورفض المجتمع الاستهلاكى الذى يغزو الإنسان شيئا فشيئا داخل نفسه ، ويحرمه بالتدريج من التمتع بأجمل ما فى الحياة.

حاولت الشركة دون جدوى تحسين صورتها أمام أهل المدينة ، فأخذت تقول وتكرر أنها لا تنوى أن تفعل هذا أو ذاك ، وأنها ستراعى الجمال بأكثر مما يريدون ، وأنها لن تقطع من الأشجار إلا الحد الأدنى الضرورى ، وستقوم بزراعة غيرها ، وأنها ستقوم بتقديم خدمات جديدة للمدينة.. الخ. وهذا كله مكسب حققه الشباب المتمسك بحقه ، ولكن المكسب الحقيقى هو أنهم سجلوا موقفا وأعلنوا رأيا وتمسكوا به لآخر لحظة ، على أمل أن يأتى جيل تال من الناس ينجح فى تغيير القانون لصالح الناس ، ويجعل قيم الجمال والحرية أعلى من قيم الاستحواذ والثراء.

الفصل الخامس

العولمة وحضارة السوق

(١)

الأسرة وحضارة السوق

ليس صحيحا ما قاله الكثيرون عن مؤتمر الأمم المتحدة عن السكان والتنمية ، الذى عقد فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ من أن الوثيقة الأساسية المعدة للمناقشة فى هذا المؤتمر ، تدعو إلى ممارسة الرذيلة والإجهاض والشذوذ الجنسى وممارسة الجنس خارج الزواج. ولكن الصحيح هو أن الوثيقة تبدى تسامحا غريبا إزاء هذا كله.

ومن ثم فليس صحيحا القول بأن الضجة الكبيرة التى ثارت حول هذا المؤتمر كانت ضجة مفتعلة أو ليست فى محلها أو أن الذين فجروها لابد أنهم لم يقرءوا الوثيقة. فالوثيقة خطيرة حقا مثلما زعم أنصارها ومعارضوها على السواء ، ولهذا فقد كانت وسوف تظل مدة طويلة ، جديرة بالمناقشة وتستحق ما ثار وسوف يثور حولها من جدل.

وأصارح القارئ بأنى لم أكن أتوقع قبل قراءة الوثيقة ، أن أجد فيها تعبيرا واضحا بهذه الدرجة عن مبدأ الحرية الفردية ، وأن تذهب إلى هذا الحد فى التساهل مع الميول والأهواء الشخصية. «الفرد» فى نظر وثيقة هذا المؤتمر هو الأساس ، ومصلحته ورغباته هى المعيار ، لا العائلة ولا الأمة ولا الدين ولا التقاليد ولا العرف. وكل ما تفرضه العائلة أو الأمة أو الدين أو التقاليد من قيود ، من حق الفرد التخلص منها ، والوثيقة تقف معه فى محاولة الفرار من هذه القيود.

على ضوء هذا يمكن أن نفهم موقف الوثيقة من الحرية الجنسية والشذوذ الجنسى والإجهاض. فالوثيقة نادرا ما يرد فيها لفظ «العائلة» أو «الأسرة» ، إلا عندما تشير إلى تنظيم الأسرة ، والمقصود بهذا ، كما هو معروف ، شىء لا يكاد يكون ذا علاقة بالأسرة.

وتفضل الوثيقة ، كبديل للفظ العائلة أو الأسرة ، أن تستخدم ألفاظا ذات معان مرنة للغاية تشمل أى شخصية ، دون الالتزام بأن يكون أحد الطرفين ذكرا والآخر امرأة ، فتحاول الوثيقة قدر الإمكان تجنب استخدام لفظ «الزوجين» وتفضل عليه لفظ «قرينين» (couple) ، ويندر فى الوثيقة أن يرد لفظ «الزواج» ، وعندما تتكلم عن ممارسة الجنس لا تفترض وجود زواج ، بل تحرص باستمرار ، كلما جاء لفظ (قرينين couple) ، أن تضيف على الفور لفظ الفرد «أو الأفراد» (individuals) إذ ليس من الضرورى فى نظر الوثيقة أن تكون ممارسة الجنس هى دائما بين نفس الشخصين أو القرينين. وهى عندما تتكلم عن وسائل مكافحة مرض الإيدز لا تذكر من بين هذه الوسائل ، العفة الجنسية ، أو الامتناع عن ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج. والوثيقة تتكلم بإسهاب غريب عن ممارسة الجنس بين المراهقين دون أن تبدر منها أى عبارة تدل على الاستهجان ، وفى نفس الوقت تعبر الوثيقة بصراحة عن استهجانها للزواج المبكر ، وتفترض (رغبة فى تخفيض معدل نمو السكان) أنه كلما تأخر سن الزواج كان هذا أفضل. لا شك إذن أن ممارسة الجنس بين المراهقين هى فى نظر الوثيقة ، ممارسة خارج نطاق الزواج ، ومع هذا فهى تتكلم عنه وكأنه شىء لا تشوبه شائبة: المهم فقط أن يتجنب المراهقون الوقوع فى الأمراض ، وهذا يتطلب توعيتهم وتقديم

الخدمات لهم المتعلقة بممارسة الجنس ومنع الحمل ، وتوفير منتهى السرية لهم ، واحترام حقهم فى الاحتفاظ بنشاطهم الجنسى سرا عن الجميع !

أما الإجهاض ، فالوثيقة وإن كانت لا تدعو إليه ، وتفضل عدم الاحتياج إليه ، فإنها لا تدينه ، حتى لو لم يكن فى الحمل أى خطر على الأم ، مادام «إجهاضا آمنا» أى المهم فقط فى نظر الوثيقة هو ألا يهدد الإجهاض حياة الأم ، وفيما عدا هذا فإنه لا غبار عليه.

والوثيقة تستخدم عبارة «الأمومة المبكرة» دون تمييز بين ما إذا كانت قد حدثت فى نطاق الزواج أو خارجه ، والشىء الوحيد الذى تستهجنه الوثيقة فى هذه الأمومة المبكرة ، فيما يبدو ، هو أنها تزيد من معدل نمو السكان ، كما أنها تقيد فرص الأم فى العمل والمساهمة فى الإنتاج!

الحرية الفردية إذن ، وإلى آخر مداها ، هى الفلسفة الكامنة وراء وثيقة مؤتمر السكان والتنمية. ومن حق واضعى الوثيقة ، بالطبع ، أن يتبنوا من الفلسفات الاجتماعية ما شاءوا ، ولكن ليس من حقهم أن يقدموها للعالم وكأنها تعبير عن موقف إنسانى عام ، يمثل آخر مراحل التقدم البشرى . هذا هو المرفوض. فلتعبر كل أمة أو حضارة عن قيمها كما تشاء ، ولكن ليس من حقها أن تصور قيمها الخاصة وكأنها «قيم الإنسان» فى أى مكان وزمان. وقد ساعد على الوقوع فى هذا الخطأ ، للأسف ، وعلى سهولة خداع الكثيرين من قراء الوثيقة ، اللغة التى كتبت بها ، وهى لغة تقارير الأمم المتحدة بوجه عام ، التى سماها البعض بحق (unspeak) تشبيها لها بما أسماه جورج أورويل (new

speak) أو «اللغة الجديدة» ، فى الملحق الذى أرفقه بروايته الشهيرة (١٩٨٤) ، وكان يقصد بهذه اللغة الجديدة ما يمكن أن يشيع فى المستقبل من طريقة فى الكلام والكتابة ، عندما تسود الديكتاتورية فى المجتمع التكنولوجى المتقدم ، وتفرض على الناس طريقة فى التفكير تخدم مصالح الفئة الحاكمة وتستأصل من الفكر الإنسانى الأفكار القديمة عن العدل والجمال والحرية.. الخ ، وتغرس معانى جديدة تماما لهذه الكلمات ومناقضة للمعانى القديمة وإن كانت لا تزال تعبر عنها بنفس التعبيرات . «لغة الأمم المتحدة» هذه التى كتبت بها الوثيقة ، أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها لغة »لزجة« لا طعم لها ولا رائحة ، يختار أصحابها ألفاظهم بعناية فائقة توحى لقارئها بأن مضمونها هو مجرد تحصيل حاصل ، أو من قبيل البديهيات ، أو توحى بأنها لغة محايدة ، مع أن هذا الحياد المصطنع نفسه هو الذى يؤدى إلى تهريب قيم خاصة بمجتمع معين إلى غيره. مثال ذلك هو ما أشرنا إليه حالا من استخدام لفظ «قرينين» (couplc) بدلا من زوجين . فلفظ «قرينين» أكثر حيادا ، لأنه لا يفترض رباطا قانونيا معينا ، ولكن حياده هذا هو الذى يجعل الشذوذ الجنسى والعلاقات الجنسية دون زواج أمرا مقبولا وجائزا لدى كاتب الوثيقة وقارئيها.

ومن الواضح أن وثيقة مؤتمر السكان ، بتبنيها مبدأ الحرية الفردية فى العلاقات الاجتماعية وبين الجنسين ، إلى هذا المدى البعيد ، إنما تحاول أن تستميل إليها جماعات ضغط مهمة ، وتزداد قوتها يوما بعد يوم فى المجتمعات الغربية الراهنة ، وعلى الأخص الحركات النسوية الحديثة

التى ترفع شعار تحرير المرأة وتفهمه فهما خاصا ، والحركات المعبرة عن الشواذ جنسيا . فهذه الجماعات والحركات تبارك كل هذا الذى تعبر عنه الوثيقة من تسامح مع الحرية الجنسية خارج نطاق الزواج ، ومع حرية الإجهاض ، ومع الشواذ جنسيا ، فضلا عما تتضمنه الوثيقة من عبارات متكررة ، فى كل فرصة تسنح لذلك ، عن ضرورة التسوية بين الرجل والمرأة.

إن الدعوة إلى المساواة فى بعض الظروف تصبح واضحة الفساد والخطل، كما فى المثال الواقعى التالى الذى يتعلق بحكم صدر منذ وقت ليس بالبعيد من إحدى محاكم نيويورك يقضى بالمساواة فى المعاملة بين الرجل والمرأة فى أمر غريب حقا . وأصل القضية أن امرأة صعدت إلى إحدى سيارات النقل العام فى مدينة نيويورك وهى عارية الصدر تماما ، فتعرض لها بعض الركاب بالنقد مما انتهى إلى تدخل الشرطة حيث اعتبر تصرف المرأة تصرفا غير لائق . رفعت المرأة دعوى ضد الشركة تطالب بالتعويض على أساس أن تعرض الشرطة لها فى هذا الأمر ، يدخل فى باب التمييز فى المعاملة بين الرجل والمرأة ، وهو تمييز منعه الدستور ، إذ مادام يسمح للرجل بركوب السيارات العامة وهو عارى الصدر ، دون أن يتعرض له أحد ، فالواجب أن يكون كذلك الموقف من المرأة. والمدهش أن المحكمة أخذت بدعواها وحكمت لها ضد الشرطة ، ومن ثم أصبح من المسموح به، من الآن فصاعدًا ، أن تسير النساء عاريات الصدور فى الطريق العام والسيارات العامة.. الخ.

الحكم واضح الفساد ، ولكنه يعكس اتجاها متزايد القوة لدى الرأى العام الأمريكى ، ويفهم المساواة والعدالة بين الرجل والمرأة هذا الفهم الغريب.

وأخشى أن وثيقة مؤتمر السكان ، وإن لم تكن قد وصلت بعد إلى هذا الحد ، فإنها توحي بأنها على وشك أن تصل إليه . ففى الوثيقة عبارات عن ضرورة اشتراك الرجل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ، أسوة بالنساء ، دون أن تأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للرجال والنساء في المجتمعات المختلفة ، وكأن الهدف الأسمى ، في نظر الوثيقة ، هو تمكين المرأة من العمل خارج المنزل . ولكن إطلاق حرية النساء في العمل خارج المنزل لا يعني أن عمل النساء في الخارج ، بأجر ، ولحساب الغير ، هو بالضرورة أكثر تحقيقا للرفاهية الاجتماعية ، في جميع الأحوال ، وفي نظر جميع الأسر ، من عمل المرأة داخل المنزل ، دون أجر ، وفي خدمة أسرتها. إن هذه النظرة التى تسود وثيقة مؤتمر السكان ، تتفق بالطبع ، تمام الاتفاق، مع اعتبارها الأسرة الصغيرة ، دائما وفي جميع الأحوال ، أكثر تحقيقا للرفاهية من الأسرة الكبيرة ، وأن ارتفاع متوسط دخل الفرد ، هو أهم عامل من عوامل الرفاهية ، تتضاءل إلى جانبه أى اعتبارات أخرى تتعلق بالعلاقات الأسرية أو غيرها.

□□□

إذا تأملنا نمط التفكير الكامن وراء كل هذه المواقف التى تعبر عنها وثيقة مؤتمر السكان ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنها كلها تعبر عما يمكن تسميته «حضارة السوق» أى الحضارة (أو نمط الحياة) التى بزغت في أوربا الغربية منذ نحو ثلاثة قرون أو أكثر قليلا ، ونمت وترعرعت ولا تزال تنمو وتترعرع ، والتى تتسم بسيادة قيم البيع والشراء ، والإدراج المتزايد للأشياء والعلاقات داخل نطاق «السوق» ، بحيث تزيد يوما بعد

يوم ، الأشياء والعلاقات التى تباع وتشترى ، والتي يقبض مقابلها ثمن بعد أن كانت تبذل بلا مقابل.

□□□

لفت نظرى فى زيارتي الأخيرة لإحدى البلاد الأوربية كثرة عدد السيارات الفاخرة التي يقودها شباب صغار السن لا تتعدى أعمارهم العشرين ، والظاهرة لم تعد غريبة على بلادنا نحن ، ولكنها تنتشر بسرعة أكبر فى الدول الغنية. وهى تذكرك بظاهرة أعم هى ميل المنتجات السلعية والخدمات ، أكثر فأكثر إلى تلبية رغبات صغار السن. يظهر ذلك فى نوع المأكولات والملابس والمطاعم ، كما يظهر فى أنماط الموسيقى والغناء الشائعة وموضوعات الأفلام والمسرحيات والبرامج التليفزيونية ومختلف أنواع الترفيه. نلاحظ أيضا ، وبالتالى ، اتجاه مختلف أنواع الإعلان إلى الاهتمام ، أكثر فأكثر ، بجذب أنظار الشباب وصغار السن. وفى نفس الوقت نلاحظ اتجاها متزايدا إلى استقلال صغار السن عن عائلاتهم ، سواء استمروا فى سكنى نفس البيت أو استقلوا بالسكن أيضا . من المستفيد من كل هذا إلا بائعو السلع؟ هؤلاء الذين يستطيعون الآن بيع ثلاث سيارات بدلا من سيارة واحدة ، وثلاثة أجهزة تليفزيون أو فيديو بدلا من جهاز واحد.. الخ. إنهم أيضا المستفيدون من تشجيع صغار السن على المطالبة بإشباع أى ميول أو أهواء قد تخطر لهم ، إذ لكل من هذه الميول والأهواء سلع وخدمات جديدة متصلة بها ، فيزيد الطلب وتروج المنتجات وتتضاعف الأرباح. ولكن أى هذه الميول والأهواء أقوى وأكثر استبدادا بالنفس من الميول الجنسية؟ إذن فلتشجع هذه الميول إلى أقصى حد ، ولتطلق حرية ممارسة الجنس من أية قيود ، بل وليقبل

الشواذ جنسيا وليرحب بهم ، رجالا ونساء ، تحت شعار الحرية وعدم التمييز!

ما الذى حدث إذن؟ تفكيك متزايد للعائلة إلى أجزائها ، وتشجيع كل جزء منها على الاستقلال ، تحت شعار مزيد من الحرية ، والتخلص من أية قيود ، والحقيقة أن المقصود هو جر الجميع إلى الوقوع فى فخ «السوق» ، أى مزيد من البيع والشراء.

□□□

إن من الممكن أن نرى فى كل التطورات نحو مزيد من الحرية ، والانطلاق من قيود الأسرة والمجتمع والوطن والدين ، استمرارا لنفس الاتجاه القديم الذى بدأ مع بزوغ الرأسمالية . بدأ «بتحرير» الفرد من قيود الإقطاع ، حتى يعمل «بحرية» فى خدمة صاحب العمل فى التجارة أو الصناعة ، وانتهى «بتحرير» الفرد من «قيود» الأسرة والزواج ، لكى يمارس ميوله الجنسية بمنتهى «الحرية» . وكما جرى الترويج لخطوات «التحرير» الأولى بنشر أفكار لا أساس علميا لها مثل أن الناس يولدون متساوين (مع أن العكس قد يكون هو الأقرب إلى الصحة) ، يجرى الآن الترويج للحرية الجنسية وتفكيك الأسرة بنشر أفكار هى بدورها قليلة الحظ من العلم ، كإنكار أى اعتبار بيولوجى يبرر التمييز بين المرأة والرجل ، مع الزعم فى نفس الوقت بأن الشذوذ الجنسى له أساس بيولوجى!

إن وثيقة مؤتمر السكان الأخيرة يمكن أن تقرأ على أنها انعكاس وتعبير مباشر عن «حضارة السوق» : دع كل شىء لقوى السوق وخلص الأفراد ، ذكورا وإناثا ، من قيود التقاليد والدين ، واتركهم «أحرارا»

ليقعوا «مختارين» فى قيود نظام السوق. دع المرأة تخرج من سجن العرف والتقاليد لتدخل سجن السوق «بمطلق الحرية» ، ودع الأولاد والبنات يمارسون الجنس منذ العاشرة ، وأيا كان نوع هذه الممارسة ، طبيعيا أو غير طبيعى ، أخلاقيا أو غير أخلاقى ، فهذا يجعلهم فريسة سهلة لقوى السوق ويعظم الأرباح. فالفرد المتخلص من قيود الأسرة والدين والوطن والأخلاق ، هو أسهل فريسة لقوى السوق ، وهيئة الأمم المتحدة ، التى نظمت المؤتمر الأخير ، قد أصبحت ، للأسف الخادم المطيع لهذه القوى!

(٢)
عالم ثالث .. «للفرجة»

منذ نحو عشرين عاما بدأت تتردد نغمة معينة فى الكتابات الاقتصادية عن العالم الثالث، مؤداها أن العالم الصناعى، أو المتقدم، آخذ شيئا فشيئا فى «الاستغناء عن العالم الثالث» وأن هذا العالم الثالث يصيبه يوما بعد يوم المزيد من «التهميش»، أى الابتعاد عن المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجى، وأن دوره فى العلاقات الاقتصادية الدولية سيميل مع الأيام، إلى التضاؤل والانكماش، بينما تزيد العلاقات قوة بين الدول الصناعية بعضها بعضا.

كان من أوائل القائلين بهذه الفكرة اقتصادى كبير ذائع الصيت، هو الأستاذ آرثر لويس، وهو من أكبر الكتاب فى قضايا التنمية والعالم الثالث، وحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى أواخر السبعينات. فمنذ نحو عشرين عاما، ألقى محاضرة قال فيها:

«من المألوف هذه الأيام أن يعتقد المرء بأن رخاء البلاد الصناعية يعتمد على استغلاله للبلاد المتخلفة، ولكن الواقع هو أنك لو جمعت كل صادرات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لما بلغ مجموعها أكثر من ٣,٥٪ من مجموع الدخل القومى للبلاد الصناعية. فلو تصورنا أن آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية قد غرقت كلها تحت سطح البحر، لما أثر ذلك تأثيرا يذكر على الرخاء الحاضر أو المستقبل لأوروبا وأميركا الشمالية».

ومنذ ذلك الحين أخذت هذه النغمة تتكرر وتزداد قوة، وان اتخذ التعبير عنها صورا متعددة، حتى بدأ يصدقها الكثيرون من كتاب العالم

الثالث نفسه، على الرغم من أنها ، فى رأيى ، تحمل من البطـلان أكثر مما تحمل من الصدق، ولكن ليس من الصعب أن ندرك سبب شيوعها وانتشارها.

فهناك أولا: ما أصاب التنمية فى العالم الثالث - من انتكاسات منذ أوائل السبعينات باستثناء حفنة الدول الشهيرة فى جنوب شرقى آسيا) ، بعد أن كان مسار التنمية فى الستينات مشجعا وباعثا على الأمل .

وهناك ثانيا: الثورة التكنولوجية الجبارة التى شهدها الغرب خلال ربع القرن الماضى، وتخلفت عنها بشكل ملحوظ بلاد العالم الثالث الفقيرة ، ثم جاءت الثمانينات فزادت الطين بلة، إذ أنه، باستثناء عدد صغير جدا من الدول، معظمها فى جنوب وجنوب شرقى آسيا ، كادت عجلة التنمية أن تتوقف فى سائر مناطق العالم الثالث حتى شاع اعتبار عقد الثمانينات بمثابة «العقد الضائع» من عمر التنمية.

أدت الثورة التكنولوجية فى الغرب، إضافة إلى ازدياد اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الثالث، إلى انخفاض أهمية عدد كبير من المواد الأولية الطبيعية التى كان العالم المتقدم يعتمد فى الحصول عليها اعتمادا أساسيا على العالم الثالث . فما كانت تنتجه الطبيعة وحدها أصبح الإنسان قادرا، بما يتوافر له من علم وتكنولوجيا، على إنتاجه، مقتصدا فى كمية المواد الأولية التى يحتاج إليها، سواء باستبدال مادة بمادة أخرى، أو بإطالة عمر ما يستخدمه من مواد، أو بإعادة تدوير ما سبق استخدامه.. الخ. ناهيك عن أنه مع استمرار ارتفاع مستويات المعيشة فى الغرب، تقل بالتدريج القيمة النسبية للمنتجات الغذائية والسلع الضرورية

فى مجموع ما تستهلكه وتستورده الدول المتقدمة، وهذه المنتجات تحتل قدرا كبيرا من الأهمية من منظور العالم الثالث ونسبة مهمة من صادراته.

كل هذا صحيح، ولكن شيئا واحدا على الأقل لا تنخفض فى صدده أهمية العالم الثالث، منظورا إليه من العالم الصناعى المتقدم. قد تكون أهميتنا «كمنتجين» آخذة حقا فى الانخفاض، ولكن ليست كذلك أهميتنا «كمستهلكين» ، وعلى الأخص كمستهلكين للأسلحة. قد تكون وظيفتنا «الإنتاجية» فى الاقتصاد العالمى، آخذة فى الانخفاض حقا، ولكن ليست كذلك وظيفتنا «الاستهلاكية». قد يقال، ردا على ذلك: وكيف يكون العالم الثالث مستهلكا من دون أن يكون منتجا؟ إن أهميتك كمستهلك مرتبطة أشد الارتباط بأهميتك كمنتج، إذ أن حجم استهلاكك يتوقف فى نهاية الأمر على حجم إنتاجك، ولا يمكن أن تستمر فى الاستهلاك من دون أن يكون لديك القدرة على دفع ثمن ما تستهلكه . وردى على ذلك يكمن فى أمور عدة:

الأول: أن هذا صحيح فى المدى الطويل، وليس بالضرورة فى المدى القصير. فأنا أستطيع أن أتحملك كمستهلك لفترة ما، بصرف النظر عن ضعف إنتاجك وضآلة قوتك الشرائية، وأعوض ذلك بما أعطيه لك من قروض، وهذا بالطبع يفسر جزءا كبيرا من القروض التى أغرقت بها الدول المتقدمة فقراء الدول من العالم الثالث . أما فى المدى الطويل فإن من الممكن للدول المتقدمة أن تلجأ إلى واحد من الحلول الأخرى التالية.

الحل الثانى: هو أن تمارس الضغوط على بعض بلاد العالم الثالث التى تنتج سلعة مرغوبة ومطلوبة كالبترول مثلا، لإجبارها على تمويل

مشتريات دولة أخرى فى العالم الثالث أيضا ولكنها أقل قدرة على الشراء.

الحل الثالث: هو أن تجبر دول العالم الثالث على «بيع الأصول» أى أن تجبر على تسديد ديونها عن طريق التخلى عن ممتلكاتها للغير. إن هذا يفسر لنا جزءا كبيرا من حملة «التخصيصية» أو «الخصخصة» أى عرض ما تملكه الدولة للبيع للقطاع الخاص، وطنيا كان أو أجنبيا. فقد لا يكون هذا ، فى جزء كبير منه، إلا طريقة لتسديد ديون لم يتم عقدها بسبب حاجة المقترض إلى المال، لكى يشترى ما يحتاجه من سلع ضرورية، بل بسبب حاجة المقرض إلى البيع، لتصريف سلع لا يجد من يشتريها.

وأخيرا فإن هناك حلا رابعا: يولد دخلا، ويزيد القدرة الشرائية، من دون أن يرتبط ذلك بزيادة حقيقية فى القدرة الإنتاجية . فأنت قد تكون معدما، وغير قادر على إنتاج أى شىء على الإطلاق ولكنك قد تكون مع ذلك صالحا «للفرجة» ، لدرجة أن كثيرين قد يكونون على استعداد لإعطائك مالا لمجرد التفرج عليك . وهذه هى السياحة، وهى قد تصبح مصدرا للدخل لا يستهان به، يمكن أن ينفق على شراء ما تحتاج وما لا تحتاج إليه، من السيارات إلى الأسلحة . لا عجب إذا أن أصبح الاهتمام بتنمية السياحة من أكثر ما تنصح به الدول المتقدمة دول العالم الثالث الفقيرة.

(٣)

ماذا حدث للرياضة ؟

إن متابعة ما يجرى خلال الدورات الأولمبية والتفكير فيما طرأ على الألعاب الأولمبية خلال القرن الماضى، منذ عادت إلى الوجود فى ١٨٩٦، يثيران كثيرا من الخواطر عما طرأ على العالم من تغير خلال هذه المائة عام.

أول ما يطرأ على الذهن هو أن كل شىء قد أصبح أكبر مما كان، وأكثر مما كان. عندما بدأت الألعاب الأولمبية من جديد وعقدت دورة ١٨٩٦ فى أثينا، كان عدد الدول المشتركة ١٣ دولة، وكان عدد الرياضيين جميعا، فى جميع الألعاب الممثلة فيها ٣١١ شخصا، ولم تزد هذه الألعاب عن ثمانية. كان أقصى عدد يمكن أن يشاهد الألعاب ويتابع ما يجرى فى الدورة أربعين ألف شخص، هم الذين اكتظ بهم الإستاد فى أثينا. أما فى الدورة الخامسة والعشرين التى انعقدت فى برشلونة فى ١٩٩٢ مثلا ، فقد أصبح عدد الدول المشتركة ١٧٢ دولة، وعدد الرياضيين المشتركين عشرة آلاف، يؤدون ٢٨ لعبة، ويتفرج عليهم عدا الأربعمائة ألف شخص المجتمعين فى إستاد برشلونة، عدد يقدر بما يزيد على بليون (ألف مليون) نسمة يتفرجون عليهم من خلال شاشة التليفزيون.

عن طريق التليفزيون يستطيع المشاهد أن يرى المنظر الواحد معروضا بسرعة وببطء، من الأمام ومن الخلف، من بعيد ومن قريب، وأن يرى ملامح المتسابق وهو يستعد، ثم وهو يؤدى اللعبة، ثم وهو يتلقى الميدالية،

ثم وهو يبكى لدى رؤية علم دولته يصعد إلى السماء، ويسمع نشيده الوطنى يعزف ليسمعه معه بليون نسمة فى جميع أنحاء الأرض.

لا عجب أن المدينة التى تختار لتجرى على أرضها الدورة، مرة كل أربع سنوات، يعتبر هذا الاختيار بمثابة نعمة تلقى إليها من السماء ولا تعادلها نعمة. فيقال عن أهل برشلونة عندما سمعوا منذ عدة سنوات خبر اختيار مدينتهم للدورة الأولمبية التالية، خرج منهم عشرات الألوف إلى الشوارع يهللون ويرقصون، وقضوا السنوات التالية يبنون ويوسعون ويجملون مدينتهم، وكان من بين ما بنوه، غير المبانى التى ستستضيف الزوار والرياضيين، والملاعب التى ستجرى فيها المباريات، مطار جديد وطريق دائرى جديد يحيط بالمدينة كلها. ولم لا؟ إن الدورة الأولمبية أصبحت مصدرا للثروة والدخل والعمالة لا يستهان به، فضلا عن الشهرة وذيوع الصيت. لقد قدر ما حققه التليفزيون الأسبانى من دخل بسبب الدورة بنحو ٦٣٣ مليون دولار، وأن ثلثى هذا المبلغ ذهب إلى مدينة برشلونة، وأن شركة سيات، التى عهد إليها بمهمة توفير وسائل المواصلات، قامت بتدريب ما لا يقل عن ٣٢ ألف شخص على الأعمال الموكولة إليهم، وأن زوار المدينة الذين أتوا إليها بسبب الدورة يزيد عددهم عن مليون شخص، منهم من الصحفيين فقط عدد يزيد على العشرين ألفا.

من الممكن أن يمضى المرء فى استعراض أرقام من هذا النوع إلى ما لا نهاية. ولكن الأرقام السابقة تكفى لتذكيرنا من جديد أن العالم يسير كل يوم إلى الأكبر والأكثر والأضخم، وأن كل هذا قد حدث بسبب الثورة التكنولوجية. إن التقدم التكنولوجى الذى أحرزه العالم خلال المائة سنة الماضية هو الذى سمح بأن يجتمع كل هؤلاء الناس، الآتين من كل

أطراف الأرض، فى مدينة واحدة، وهو الذى سمح لأصغر دولة أو أمة أن تساهم فيما كان حكرا على عدد محدود من الأمم، وهو الذى سمح لأفقر فلاح فى أصغر قرية فى أفريقيا بأن يسمع ويشاهد ما يجرى، دقيقة بدقيقة، فى المدينة الأسبانية العريقة . ولكن الأمر لا يقتصر على هذا. إن هذه الثورة التكنولوجية قد ساهمت مساهمة عظيمة، وتساهم كل يوم فى تقليل الفوارق بين الناس: بين الأسود والأبيض، بين الأفريقى والآسيوى والأوربى والأمريكى، بين الرجال والنساء، وبين الفقير والغنى . إن هذه الثورة التكنولوجية لم تسمح فقط لأفقر فلاح فى أقصى أطراف الأرض بالمشاركة فى هذا المهرجان العظيم، ولو بالتفرج عليه، ولكنها هى أيضا التى سمحت لهذا العدد من الرياضيين السود بأن يشاركوا فى المهرجان على قدم المساواة مع زملائهم من ذوى الألوان الأخرى، بل وبأن يقوموا بتمثيل البلاد الصناعية نفسها، فإذا بالأمريكى الأسود يتنافس مع الفرنسى الأسود، أو البريطانى الأسود، فى هذه الرياضة أو تلك، ثم يقف الأمريكيون، من مختلف الألوان، أو الفرنسيون من مختلف الألوان، ليصفقوا لممثلهم الفائز بصرف النظر عن لون بشرته. وقل مثل ذلك عن مشاركة المرأة، بمنتهى الحرية ، ودون أدنى شعور بالدونية، فى أكثر ما يساهم به الرجل من ألعاب. إن النشاط الرياضى له بالطبع فضل كبير فى تحقيق هذه المساواة، ولكن الثورة التكنولوجية هى التى سمحت لهذا العدد الغفير من الناس، بتحقيق درجة كافية من ارتفاع الدخل سمح للفقير الأسود أو الأبيض، الأفريقى أو الأوربى، بأن يظهر قدراته ويحصل على قدر كاف من الفراغ يسمح له بالاشتراك فى هذه الألعاب . وقل مثل ذلك عما قدمته الثورة التكنولوجية للمرأة من فرص التقدم والتعليم وقدر أكبر من الفراغ.

ولكن للأمر للأسف وجها آخر لا يمكن التغاضى عنه. إن هذا الاتجاه نفسه، إلى الأكبر والأكثر والأضخم، هو الذى جعل للمال هذه السطوة. إذ لا يمكن أن نتصور أن يصل عدد المتفرجين إلى بليون شخص، ولا يطالب الرياضى البطل، بنصيب فيما يدره هذا من أرباح. ولا يمكن أن نتصور أن تجلب الإعلانات كل هذه الملايين من الدولارات، دون أن يرضخ الرياضيون لإغراء أن يتحولوا هم أنفسهم إلى مروجين للسلع، ولو كانت سلعا تافهة أو حتى سلعا مضرة. لقد كان الرياضى منذ ثلاثين أو أربعين عاما يطرد من اللعب ويحرم من الاشتراك فى المسابقات إذا ثبت أنه يتكسب من الرياضة. الآن انظر إلى ما يحصل عليه الرياضى الناجح من ملايين الدولارات كل سنة، وما يحصل عليه، من جراء ذلك من تقدير وتبجيل.

كذلك لا يمكن أن نتصور أن تصل قوة وسائل الاتصال إلى هذه الدرجة دون أن يفرض التليفزيون إرادته على الرياضيين أنفسهم، فيصبح التليفزيون هو البطل الحقيقى وهم المنفذون لإرادته. لقد أصبح التليفزيون يؤثر فى اختيار نوع الألعاب التى تمثل فى الدورة الأولمبية، فما لا يصلح للإذاعة والتصوير لا يصلح أيضا للدورة الأولمبية. ناهيك بالطبع عن جلوس الناس ساعات طويلة، فاغرين أفواههم فى سلبية مذهلة، يتفرجون على ما يقرر الآخرون أنه جدير بالمشاهدة. خلاصة الأمر فيما يبدو: أن التكنولوجيا الحديثة قد جعلت الناس جميعا سواء، أو هى فى سبيلها إلى أن تجعلهم كذلك. ولكنها أيضا، فيما يبدو، قد قهرتهم جميعا.

(٤)

ماذا حدث للسياسة ؟

أثناء المعركة الانتخابية على الرئاسة فى الولايات المتحدة، بين جورج بوش وبيل كلينتون، وحملات الدعاية التى قام بها أنصار كل منهما، كان من الممكن أن نلاحظ أوجه شبه صارخة بينها وبين حملات الدعاية التى تقوم بها الشركات التجارية للإعلان عن سلعها، وكأننا لسنا بصدد الدعاية للرئيس المقبل لأقوى دولة فى العالم، بل بصدد الدعاية لصنف من أصناف السيارات أو الصابون أو معجون الأسنان .

حملات الدعاية فى الحالتين تتكلف عشرات الملايين من الدولارات، فلا يستطيع أن ينهض بها إلا المقتدرون الميسورون، ومن لا يستطيع ان يجمع هذا القدر من المال عليه أن ينسى الأمر وينصرف لغيره من الأعمال. ومن ثم فإن أحد العوامل التى تحدد ما إذا كنت (تصلح) رئيسا للولايات المتحدة أو لا تصلح ، هو مقدار ما تحوزه ابتداء أو ما يمكن لك أن تعبئه من أموال. وكذلك الحال فى المنافسة بين منتجى السلع :

نجاحك فى الاستمرار فى الإنتاج يتوقف على نجاحك فى تعبئة المال الكافى للإعلان. قد يقال إن المال ضرورى للنجاح فى أى انتخابات، فى الولايات المتحدة كما فى غيرها، ولكن المدهش هنا كمية المال اللازم، والاستحالة التامة لاشتراك أى مرشح لا تتوفر له هذه الكمية من المال.

والأغرب من هذا أساليب الدعاية المستخدمة وموضوعها. فقد تضاءلت بشدة أهمية الصراع حول البرامج الانتخابية ، وما ينوى هذا الرجل أو ذاك عمله لو نجح فى الانتخابات ، والمبادئ السياسية والاجتماعية التى يؤمن بها، وزادت بشدة أهمية أشياء من نوع مختلف تماما: مثل درجة

(القبول) التي يتمتع بها الرجل لدى مشاهدى التليفزيون، وما إذا كان كلامه من النوع الذى يعجب النساء مرة، أو الرجال مرة أخرى، أو الشواذ جنسيا مرة ثالثة ، وهل هو متزوج أو غير متزوج؟ وما نوع العلاقة القائمة بينه وبين زوجته وبقية أسرته؟ وهل هي تقف بجانبه أم لا؟ وما درجة ظرفها، هي بدورها، وذكائها؟.. إلى آخر هذه الأمور التى كان يظن المرء أن لا علاقة بينها البتة وبين مدى صلاحية الرجل كرئيس للجمهورية. وهكذا تجد أن كلا من المرشحين يثير موضوعات غريبة للنيل من خصمه، ويتطرق إلى أدق التفاصيل المتعلقة بحياة خصمه الشخصية، الآن أو فى الماضى البعيد، فى محاولة لتشويه (صورته) لدى الجمهور. والأمر هنا يذكرنا باستخدام منتجى السلع لأساليب فى الدعاية لا تتعلق بالمرة بطبيعة السلعة التى يجرى ترويجها. فمروّجو السلع لا يعتمدون الآن على إقناعك بمزايا سلعهم وما تتفوق به حقيقة عن غيرها وإنما على مخاطبة الغرائز أو اللاشعور، كأن يقرنوا السيارة التى يراد بيعها بوجه امرأة جميلة، أو زجاجة الكوكاكولا بالاستقرار العائلى، أو القميص بالرجولة، أو الحذاء بالسعادة الزوجية.. الخ. فى الحالين إذن، فى السياسة والتجارة، ليس الهدف إقناع المستهلك بل ترويضه، ليس إخباره بل تضليله، ووسائل الإعلام تستخدم فى الحالين لا للإعلام بل للإعلان.

لا يمكن أن تكون أوجه الشبه هذه بين الدعاية التجارية والدعاية السياسية مجرد صدفة بل إن وراءها أسبابا لن تخفى على القارئ. من بين هذه الأسباب درجة القوة والتأثير التى بلغتها وسائل الإعلام. إن تأثير التليفزيون مثلا فى حياة الأمريكى وفى تشكيل عقليته وتوجيه سلوكه يجعل من المستحيل على رجل السياسة أن يتجاهله. ولكن هذا التفسير لا يكفى بالطبع، إذ أن من المتصور أن يستخدم التليفزيون فى الإخبار والتحليل كما يستخدم فى الإبهار والتضليل. من الأسباب

الرئيسية فى رأيى زوال الفوارق الهامة بين المرشحين. فمنذ وقت طويل بدأت الأحزاب السياسية فى الغرب تفقد بالتدريج ما يميز كلا منها عن غيرها، وأصبح من الصعب جدا على الرجل العادى (بل وغير العادى) أن يخبرك بالفرق بين المحافظين والعمال، الجمهوريين والديمقراطيين، الاشتراكيين والرأسماليين.. الخ. كلهم يتكلمون تقريبا نفس اللغة ويقولون تقريبا نفس الكلام، ويضيفون إلى شعاراتهم الأساسية من التحفظات والاستثناءات ما يفقد هذه الشعارات أى معنى أو دلالة. وإذا زالت الفوارق الحقيقية زاد الاعتماد على الفوارق الوهمية، وإذا لم يعد من الممكن الارتكان على العقل لتفضيل مرشح على آخر، أصبح من الضرورى الارتكان على اللاشعور. وهذا هو بالضبط ما تقوله مبادئ الاقتصاد: فإذا كان منتج السلعة (محتكرا) أى كان هو الوحيد الذى ينتج سلعة معينة ، فإنه لا يحتاج إلى إعلان، إذ ليس هناك من يبيع هذه السلعة غيره. وإذا كان كل المنتجين سواء، أى إذا كنا فى سوق (المنافسة الكاملة)، كما فى سوق القمح أو القطن مثلا، حيث يعرف الجميع على وجه اليقين، أنه لا يوجد فرق بين ما ينتجه منتج وآخر، لم تعد هناك أيضا حاجة إلى الإعلان ، إذ أن المستهلك لا يمكن فى هذه الحالة تضليله. وإنما يوجد الإعلان وتشتد الحملات الإعلامية عندما تزول الفوارق الهامة وتبقى فوارق تافهة يمكن تضخيمها وإيهام المستهلك بأنها مهمة.

لا يجب أن نستغرب على أى حال أن نجد هذا الشبه بين عالم السياسة وعالم السلع. ففى ظل (حضارة السوق) ، تزول بالتدريج الفوارق بين السلع والناس، فيعامل الناس وكأنهم سلع، وتعامل السلع وكأنها بأهمية البشر، ويصبح كل شىء معروضا للبيع.

(٥)

مبدأ حرية التجارة..
من وجهة نظر أخلاقية بحتة

جاء إلى القاهرة اقتصادى أمريكى شهير هـو الأستاذ ستانلى فيشر ، الذى يشغل الآن منصب النائب الأول لمدير صندوق النقـد الـدولى، وألقـى محاضرة فى أحد الفنادق الكبرى بالقاهرة عن مستقبل الاقتصاد المصـرى، رسم فيها صورة وردية للغاية لما يتوقعه لمصر من ازدهار اقتصـادى نتيجـة أخذهـا بمبـدأ الحريـة الاقتصاديـة، حريـة التجـارة وفتـح الأبـواب أمـام الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وفى أعقاب المحاضرة قال أثناء رده على أحـد المناقشـين إنـه أثنـاء عملـه كأسـتاذ فـى معـهد ماسـاشـو سـتس للتكنولوجيا، ذلك المعهد الشهير فى الولايات المتحدة، سأله أحد زملائـه مداعبًا : هـل يمكنـك ان تدلنـى علـى مبـدأ اقتصـادى واحـد يتفـق الاقتصاديون جميعا على صحته ولا يكون مع ذلك بدهيا وواضحا بذاتـه، بحيث يمكن لأى شخص - بالمنطق السليم وحده - أن يصـل إليـه دون مساعدة من الاقتصاديين ؟ يريد بذلك توجيه النقد إلى الاقتصاديين بأن ما يقولونه ويكتبونه لا يخرج عن أحد أمرين: إما بدهيات لا تحتـاج إلى أى جهد لاكتشافها، أو آراء لا يتفق الاقتصاديون علـى صحتـها . فـرد عليـه الأستاذ فيشر بقوله:

هناك نظرية النفقات النسبية ، فالاقتصاديون متفقـون علـى صحتـها، وهى ليست من البدهيات.

هذه النظريـة التى تعـرف أيضا باسم نظرية المزايا النسبية، ترجع كما يعرف دارسو الاقتصاد إلى الاقتصادى البريطانى الشهير دافيـد ريكـاردو،

وخلاصتها فى كلمتين أنك إذا كنت بصدد دولتين وسلعتين، تنتج إحدى الدولتين (ولتكن بريطانيا) كلتا السلعتين بكفاءة أكبر (أى بنفقة اقل) من الدولة الأخرى (ولتكن البرتغال)، ولكن كانت درجة تفوق بريطانيا فى إحدى السلعتين أكبر من درجة تفوقها فى الأخرى، فإن من مصلحة الدولتين أن تتخصص بريطانيا فى إحدى السلعتين، وتتخصص البرتغال فى الأخرى، وتقوم التجارة بينهما على هذا الأساس، ومن ثم فمن الخطأ التدخل بتقييد حرية التجارة، ما دامت هذه التجارة تحقق مصلحة الدولتين. والدرس المستخلص من هذه النظرية أن على كل دولة أن تتخصص فى تلك السلعة التى تتمتع فيها (بميزة نسبية) أى التى تنتجها بنفقة اقل من نفقة الإنتاج فى الدول الأخرى، حتى ولو كان هذا التفوق (نسبيا) وليس (مطلقا) ، كما فى المثال الذى ذكرناه حالا.

وريكاردو يستدل على انخفاض نفقة إنتاج سلعة فى دولة عنها فى أخرى بانخفاض سعرها ، إذ أنه طبقا لنظرية الأسعار التى كان يؤمن بها ، تتحدد الأسعار بنفقة الإنتاج (وكان يرد نفقة الإنتاج إلى عنصر العمل وحده ولكن هذا لا يهمنا بتاتا فى هذا المقام) ومن ثم فإن انخفاض السعر فى نظر ريكاردو معناه انخفاض النفقة، أى ارتفاع الكفاءة.

نحن لا نقول هذا الآن بالطبع. بل نقول إن السعر يتحدد بالعرض والطلب، ولكن القول بأن السعر يتحدد بنفقة الإنتاج، كما قال ريكاردو، لم يفقد صحته كلية، فإنه لا يزال صحيحا فى المدى الطويل، وفى ظل المنافسة الكاملة ، حينما ينخفض السعر بفعل المنافسة إلى حده الأدنى، حيث يتساوى مع نفقة الإنتاج.

ولكن حتى إذا صرفنا النظر عن الاحتكار، الذى أصبح بصورة أو بأخرى هو القاعدة وليس الاستثناء ، وصرفنا النظر عن الإعانات

الحكومية والضرائب، مازال هناك اعتراضان مهمان على هذا التصور للأمور:

الاعتراض الأول: أن الأسعار قد تعكس النفقة التى يتحملها المشروع ولكنها لا تعكس بالضرورة النفقة التى يتحملها المجتمع ككل. هذا الاعتراض معروف بالطبع ومألوف لدى الاقتصاديين، ولكن المدهش هو تجاهله المستمر من جانب أنصار حرية التجارة، فمناقشاتهم وحججهم يدور الجزء الأكبر منها على أساس أن الدولة التى تنتج سلعة بنفقة أقل لابد أن تكون هى الأكثر كفاءة، مع أن هذا لا يمكن أن يكون صحيحا إلا بفرض التساوى بين النفقة الخاصة مع النفقة العامة، إذ ليس هناك أى دليل على الكفاءة فى قدرة المنتج على إنتاج سلعة بنفقة قليلة إذا كان المجتمع يتحمل نفقات باهظة فى سبيل إنتاجها دون أن يتحملها المنتج. الأمر واضح فى حالة حصول المنتج على دعم من الدولة يمكنه من بيع سلعته بسعر منخفض دون أن يكون عالى الكفاءة فى إنتاجها، ولكن هناك أيضا حالات كثيرة تكون فيها النفقة التى يتحملها المنتج منخفضة بسبب ما أنفقته الدولة عبر عشرات السنين الماضية ولا تزال تنفقه على الطرق والكبارى ومصادر الطاقة، والتعليم، وغيرها من أنواع البنية التحتية التى يفيد منها المنتجون ولا يتحملون نفقاتها، دون أن يعنى ذلك أن هؤلاء المنتجين أكثر كفاءة من منتج آخر لنفس السلع فى دولة أخرى لا تنفق (أو لم تنفق فى الماضى) مثل هذه النفقات الهائلة على البنية التحتية، ومن ثم لا يبذل المجتمع ككل (أو لم يبذل فى الماضى) تضحيات مماثلة من أجل إنتاج هذه السلعة.

كذلك فإن النفقة التى يتحملها المنتج لإنتاج سلعة، قد تكون أقل كثيرا من النفقة التى يتحملها المجتمع ككل بسبب ما يترتب على هذا

الإنتاج من تلوث أو إضرار بالصحة أو بالأمن أو بنوعية الحياة بصفة عامة، دون أن تفرض الدولة أى ضريبة أو عقاب من أى نوع على المنتج لما يسببه من أضرار.

الاعتراض الثانى: أن السعر قد يكون منخفضا (وكذلك النفقة) لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة دون أن يكون لهذا أى علاقة بارتفاع الكفاءة. فالسعر (وكذلك النفقة) قد يكون منخفضا لأن الأجور منخفضة، والأجور منخفضة بسبب شيوع البطالة والبؤس، أو بسبب سياسة قمعية تمنع العمال من المطالبة بأجور أعلى، فأى كفاءة يمكن أن تستنتج من ذلك؟

إن أجر العامل المكسيكى فى بعض القطاعات قد يكون اقل من عشر أجر العامل الأمريكى فى نفس هذه القطاعات، فهل يعنى هذا أن المنتج المكسيكى أكثر كفاءة من المنتج الأمريكى لنفس السلعة، مما يبرر تخصص المكسيك فى هذه السلعة وامتناع الأمريكى عن إنتاجها؟ هل انتقال إنتاج هذه السلعة من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة معناه استخدام أكثر رشدا لموارد العالم الاقتصادية؟ بالطبع لا. أو ليس معنى ترشيد استخدام الموارد هو تخفيض حجم التضحية التى تنطوى عليها عملية الإنتاج؟ فهل انتقال الإنتاج من أمريكا إلى المكسيك فى هذه الحالة ينطوى على تخفيض لحجم التضحية؟

كلا بالطبع، إن العامل المكسيكى أرخص من العامل الأمريكى، هذا صحيح، ولكن هذا لا يعنى أن استخدام ساعة من العمل المكسيكى ينطوى على تضحية اقل (من وجهة نظر العالم ككل) مما ينطوى عليه استخدام ساعة من العمل الأمريكى. إن العامل المكسيكى هو فقط أكثر فقرا، ولكنه ليس أقل (قيمة)، وعمله لا ينطوى على قدر أقل من التضحية الإنسانية.

وقل مثل هذا على بلد كالولايات المتحدة ترتفع فيها بشدة نفقات التأمين ضد مختلف الأخطار التى يواجهها المنتجون، حقيقية كانت أم موهومة ، بالمقارنة ببلد كاليابان مثلا، مما يَجعل نفقات إنتاج بعض السلع فى الولايات المتحدة أعلى منها فى اليابان. فهل هذا يجعل المنتج اليابانى لهذه السلعة أكثر كفاءة؟

إن الاختلاف لا يعدو أن يكون اختلافا فى الظروف والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية ولا يمثل اختلافا فى مستوى الكفاءة فى التنظيم أو العمل.

يترتب على ذلك أنه إذا كانت الحكومة المصرية قد قررت يوما أن تنشىء مثلا صناعة للصلب فى مصر على الرغم من أنه كان من المتاح لها أن تستورد نفس السلعة من الخارج بسعر أقل، فإن هذا لا ينطوى بالضرورة على حماقة اقتصادية لمجرد مخالفته للتطبيق الحر لنظرية النفقات النسبية . ذلك انه إذا أضفنا كل النفقات الاجتماعية التى تتحملها مصر بسبب الاستيراد، وإذا خصمنا من نفقة الإنتاج فى مصر قيمة كل المزايا التى تعود على مصر من وراء إنتاج الصلب داخل البلد، وكل ما يمكن أن يعود على الصناعات الأخرى من مزايا من وراء إنتاج الصلب محليا، فإن حجم النفقة الحقيقية (بمعنى التضحية) لإنتاج الصلب داخل مصر قد يكون أقل من السعر الذى يمكن أن تستورد به.

نعم. لا خلاف على سلامة المنطق الأساسى الذى يكمن وراء نظرية النفقات النسبية، فهو فى الحقيقة بدهى أكثر مما قد يظن الأستاذ ستانلى فيشر، وإنما الخطأ هو فى الاعتقاد بأنه فى كل حالة نجد فيها السعر منخفضا فى دولة عنه فى الدول الأخرى تكون تلك الدولة أكثر كفاءة من غيرها.

لماذا إذن يشيع ذلك الاعتقاد بأن على كل دولة أن تتخصص فيما تنتجه بنفقة أقل من غيرها، ومن ثم على الدولة أن تترك التجارة حرة دائما حتى يسمح للتخصص الدولى بأن يجرى على هذا النحو؟

إن سبب شيوع هذا الاعتقاد فى مبدأ حرية التجارة ليس استناد هذا المبدأ إلى حقائق علمية، بل إلى موقف قيمى يعتبر أن من القيم الأخلاقية العليا (البحث عن ارخص الأشياء). إن وراء هذا المبدأ ليس السعى إلى تخفيض حجم التضحية الإنسانية إلى الحد الأدنى، كما يحب أنصاره أن يعتقدوا، بل السعى إلى تعظيم الأرباح، وتعظيم الربح شىء، وتخفيض حجم التضحية الإنسانية شىء آخر.

(٦)

كل هذا الغرام بالتصدير..

أستأذن القارئ فى أن أعود به فى الزمن أربعمائة عام إلى الوراء ، ولكنى أعده بأن إقامتنا هناك لن تطول ، بل سأربط هذا الماضى البعيد بالحاضر بعد قليل.

ذلك أنه منذ نحو ٤٠٠ عام ، سادت فى أوروبا الغربية كلها فكرة غريبة محورها أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة. الأمة الغنية هى التى يكثر عندها الذهب والفضة ، والفقيرة هى التى لا تحوز الكثير منهما. لا يهم ما لدى الأمة من قمح أو غيره من غذاء أو كساء أو ماشية أو مبان أو خيول أو مدارس أو ترع أو طرق.. الخ ، المهم فقط هو الذهب والفضة ، وكل ماعداهما لا نفع فيه إلا من حيث أنه من الممكن تصديره والحصول مقابله على ذهب وفضة.

الفكرة قد تبدو لنا غريبة الآن ، ولكنها لم تكن غريبة على الأوربيين فى ذلك الوقت ، بل اعتبروها من قبيل البديهيات ، حتى جاء آدم سميث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وأشبع الدنيا سخرية من هذه الفكرة: ما الذهب والفضة؟ إنهما ليستا إلا سلعتين من آلاف السلع ، ولا تفضلان غيرهما من السلع فى شىء. قيمة السلعة هى فيما تشبعه من حاجة لدى الناس ، والذهب والفضة تشبعان حاجة من الحاجات ، كغيرهما من السلع ، ولكن لعل الحاجة التى يشبعها الذهب والفضة أقل أهمية من غيرها فى كثير من الظروف. المهم هو أن ثروة الأمة يجب أن تقاس بما تنتجه من سلع ، أيا كان نوع هذه السلع: غذاء أو كساء أو

بناء أو أثـاث أو مكـان للعبـادة. ولا فضـل لسـلعة علـى أخـرى إلا بقـدر قدرتها على إشباع حاجة من الحاجات الإنسانية.

هكذا أعاد آدم سميث الأمر إلى نصابه ، واتهم المذهـب الـذى يمجـد الذهب والفضــة (وهـو المعـروف بمذهـب التجـاريين) بأنـه يرتكـب نفس الحماقة التى ارتكبها «ميداس» فى الأسـطورة اليونانيـة ، إذ كـان يعبـد الذهب ، ويتمنى أن يتحول كل شىء يلمسه إلى ذهــب ، فلمـا اسـتجاب الله إلى دعائه ، جن جنون ميداس إذ وجد الخبز الذى يلمسه يتحول إلى ذهب ، والماء لدى لمسه يتحول إلى ذهــب ، وأخـيرا.. تحولـت ابنتـه إلى قطعة من الذهب عندما لمسها بيده ، فعرف بعد فـوات الأوان كـم كـانت حماقته.

□□□

إن لدى شعورا قويا بأننا نرتكب اليوم حماقة مماثلة عندما نبـدى كـل هذا الحماس ، الذى كاد يبلغ درجة الهوس ، بالتصدير. إن الذى يطالع جرائدنا ومجلاتنا ، ويستمع إلى خطبنا السياسية ، وتصريحات المسئولين عن الاقتصــاد فــى بلدنــا ، لا يمكـن أن يلومـه أحـد إذا خـرج بالانطبـاع الآتى: لا قيمة لسلعة إذا لم تكن صالحة للتصدير. مهما كـانت جدارتـها وقدرتها على إشباع حاجة قوية لـدى المصريـين. التصديـر ، التصديـر!! الحياة كلها لا قيمة لها بدون تصدير. القماش رائع لأنه قابل للتصديـر ، المصنع ممتاز لأنه ينتج للتصدير.

وكل شــىء يـهون مـن أجـل التصديـر: الإعفـاءات الضريبيـة تمنـح ، والتسهيلات كلــها تعطـى ، وقوانـين البـلاد تعطـل ، واسـتغلال العمـال يصبح مباحا.. وأفضل وصف يمكن أن يطلق على مطعم أو مقهى أو ملهى

أو مشروب هو أنـه «سـياحى» ، أى أنـه يجلـب للبلـد عملـة أجنبيـة ، حتى كاد يصبح من الممكن تقسيم الأمة إلى نصفين: ما يصلح للتصدير وما لا يصلح. وكـاد المرء أن يتمنـى ، إذا رزقـه الله بولـد ، أن يكـون الولـد صالحا للتصدير ، وإلا أصبح بائرا لا نفع من ورائه.

لا شك أن الأمر يحتاج إلى أن نستشير فيه «آدم سميث» من جديد ، إذ يمكن أن نوجه إليه السؤال التالى: »قـل لنـا يـا أبـا علـم الاقتصـاد ، أليست كل هذه السلع ، سـواء أتيحـت للمصـرى أو الأجنبـى ، تشـبع حاجات إنسانية؟ وقد تكون كلـها تشـبع نفـس الحاجـة وبنفـس القـدر؟ فلماذا هذا التمييز الغريب؟ ألا نرتكب نحـن بـهذا التمييـز حماقـة تشـبه حماقة ميداس؟ إذ أصبحنا نستغنى عـن أفضـل مـا ننتجـه مـن أصنـاف الفواكـه والمنسـوجات والأثـاث.. الخ لكـى نحصـل علـى عملـة صعبـة نستخدمها فى استيراد أشياء قـد تكـون أقـل قـدرة بكثـير علـى إشـباع الحاجات الإنسانية ، كالأسلحة مثلا؟ أليس هذا شبيها بما فعله ميـداس إذ لمس ابنته فأصبحت ذهبا؟.

□□□

سوف يعترض على هذا بالطبع معظـم الاقتصـاديين ، والأرجـح أنـهم سيبنون اعتراضهم على واحدة أو أكثر من الحجج الثلاث الآتية:

أولا: سـيقولون إن الدعـوة إلى التصديـر ليسـت إلا تطبيقـا لمبـدأ «ريكاردو» الشـهير المعروف بمبـدأ المزايـا النسـبية . فـإذا كـانت هنـاك دولتان تنتج كل منهما بعض المنسوجات وبعض النبيذ ، ولإحداهما مـيزة نسبية فى إنتاج المنسوجات ، وللأخرى ميزة نسبية فـى إنتـاج النبيـذ ، فمن الحماقة أن تستمر الدولتان فى إنتاج كلتـا السـلعتين بـل الأفضـل أن

تتخصص الأولى فى إنتاج المنسوجات وتصدره للأخرى وتستورد منها بعض النبيذ ، وأن تتخصص الأخرى فى النبيذ وتصدره للأولى وتستورد منها بعض المنسوجات . هكذا قال «ريكاردو» ، والمنطق لا غبار عليه . ولكنه شيء مختلف جدا عن هذا الهوس بالتصدير الذى نراه حولنا اليوم. لقد كان هدف «ريكاردو» أن تحصل الدولة على نفس الكميات من المنسوجات والنبيذ ، التى كانت تحصل عليها من قبل ، ولكن بجهد أقل ، أو أن تحصل على كميات أكبر بنفس الجهد ، ومنطقه يؤدى إلى تحقيق هذا الهدف حقا فى العالم الذى كان يتصوره ويفترضه (فقد كان ريكاردو مولعا بالفروض المبسطة والبعيدة عن تعقيدات العالم الواقعى) ، كان ريكاردو يفكر فى عالم خيالى نظيف مائة بالمائة ، لا تشوبه أى مشاكل تتعلق بتوزيع الدخل ، تفاوت القوة السياسية ، أو غسيل المخ.. الخ ولكن العالم الذى نعيش فيه ليس هو عالم ريكاردو. نحن نعيش فى عالم يمكن فيه أن تصدر المنسوجات لتحصل مقابلها على دبابات ، إما من أجل أن تحارب بها فعلا ، أو من أجل أن يحصل غيرك من وراء ذلك على عمولات ، أو لأن بائع الدبابات أجبرك على شرائها. كما أن من الممكن أن تصدر ملابس كان يرتديها «زيد» المسكين لتحصل مقابلها على ملابس أكثر وأفخم حقا ، ولكن لكى يرتديها «عمرو» الذى كان يملك بالفعل ما يكفيه من ملابس. أى أن من الممكن فى العالم الذى نعيش فيه أن نصدر ما نحتاج إليه لنستورد شيئا لا نحتاج إليه ، إذا كان هذا هو ما يؤدى إليه توزيع القوة الشرائية بين الناس وتوزيع القوة السياسية . إن الوضع الآن ، الذى خلقه هذا الهوس بالتصدير ، ليس

شبيها بمثال ريكاردو المتعلق بالمنسوجات والنبيذ ، بل هو أشبه بشخص يملك فيلا جميلة ، خدعه بريق الدولارات فأجرها لأجنبى وقنع بالسكنى فى البدروم أو فى غرفة فوق السطوح. قد يقال: «ألم يتخذ هذا الشخص ذلك القرار باختياره؟ إذن فهو أحسن حالا مما كان». وأنا أقول إنه لم يتخذ هذا القرار باختياره حقا ، وإنما خضع لعملية من غسيل المخ وأصابه ما أصاب بقية المجتمع من جنون عام.

وثانيا: سيقولون إن التأكيد على ضرورة التصدير مفيد لأنه يؤدى إلى رفع الكفاءة ، إذ أن النجاح فى التصدير يفترض النجاح فى المنافسة والنجاح فى المنافسة يشترط لتحققه زيادة الكفاءة. وأنا أقول إن النجاح فى التصدير لا هو بالشرط الضرورى ولا هو بالشرط الكافى لزيادة الكفاءة. فالمنافسة مع الأجنبى أو النجاح فى إغرائه ، قد يتطلب حقا زيادة الكفاءة (بتحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها) ، ولكن من البديهى أنه من الممكن تحسين السلعة أو تخفيض نفقة إنتاجها دون أن يكون هدفك إغراء الأجنبى بالشراء ، بل وأنت تنتج للسوق المحلية. وهناك عشرات التجارب الناجحة فى التنمية التى اعتمدت فى نموها فى الأساس ، على سوقها الوطنية ، من الولايات المتحدة وألمانيا ، عندما كان نموها يجرى وراء أسوار الحماية ، إلى الصين والاتحاد السوفيتى عندما كانا منعزلين تماما عن العالم. ومن ناحية أخرى فإن النجاح فى المنافسة فى أسواق التصدير لا يعنى بالضرورة ارتفاعا فى الكفاءة ، وإنما قد لا يعنى أكثر من النجاح فى إرضاء الأجنبى ، و «إرضاء الأجنبى» له صور متعددة تتفاوت تفاوتا شاسعا ، ليس فقط فى نفقة الإنتاج ، بل وأيضا فى المستوى الأخلاقى ، بل إنه ليشمل أنواعا من التصرفات يعف اللسان عن ذكرها.

وثالثا : سيقولون إنك محتاج إلى مضاعفة الجهد للتصدير من أجل حل مشكلة ميزان المدفوعات فوارداتك فاقت صادراتك بدرجة مخيفة ، ولا علاج لذلك إلا بمزيد ثم المزيد من التصدير. وهنا في الواقع مربط الفرس، ومنه يتضح الأمر وتظهر الحماقة الحقيقية وراء هذا الهوس بالتصدير . إن هوسنا بالتصدير سببه فى الحقيقة هوسنا بالاستيراد. وهذا الهوس بالاستيراد يتراوح بين استيراد القمح لفشلنا فى زيادة إنتاجه بالدرجة الكافية وبين استيراد الطائرات الحربية للاشتراك فى حرب لم نرد الاشتراك فيها أصلا ، فضلا عن اضطرارنا لدفع فوائد على ديون لم يكن هناك أدنى داع للتورط فيها. جنون التصدير إذن هو فى حقيقته جنون بالاستيراد ، وجنون الاستيراد أساسه أمران:

الأول: الوقوع فريسة للاعتقاد بأن الأجنبى هو الذى يملك أسرار السعادة ، وأن السلع المحلية لا تشفى غليلا ، وإنما الذى يشفى الغليل ويفتح لك أبواب الجنة هو السلع المستوردة.

والثانى: مجموعة من المستفيدين من عقد الصفقات مع الخارج، سواء كانت هذه الصفقات لاستيراد أسلحة ، أو سيارات تحتوى على كافة الكماليات ، أو عقد قروض ميسرة أو غير ميسرة.

ليس غريبا إذن أن يسود هذا الغرام بالتصدير فى مجتمع يسيطر عليه التجار والوسطاء ، التجار الوسطاء من كل نوع وصنف. كما أنه لم يكن غريبا أن يسود الاعتقاد بأن الثروة تتكون فقط من الذهب والفضة منذ نحو أربعمائة عام ، فى عصر عرف بأنه «عصر التجاريين».

(٧)

تجارة السلاح

لا يسع المرء إلا أن يتساءل الآن ، وقد انتهت الحرب الباردة ، وتحول الاتحاد السوفيتي وبقية اوربا الشرقية من ألد الأعداء إلى أوفى الأصدقاء: ما هو يا ترى مصير صناعة السلاح؟ لقد أدت الحرب الباردة التي استمرت ما يقرب من نصف قرن، خدمة جليلة لأصحاب مصانع الأسلحة في الغرب والشرق، والمتاجرين فيها، بحيث أنه لو لم توجد الحرب الباردة ، لخلقوها خلقا. بل ولماذا لا نقولها بصراحة : ألم تكن الحرب الباردة من خلقهم هم ؟ أليس هذا أقرب إلى الحقيقة من القول بأن الأسباب الأساسية للحرب الباردة كانت هي الاختلافات العقائدية والفلسفية؟ هل خطر الحرب هو الذي يؤدي إلى نمو صناعة الأسلحة أم أن نمو صناعة الأسلحة هو الذي يؤدي إلى الكلام عن الحرب؟ أو فلنترك العمالقة الكبار وننظر إلى عملائهم الصغار: هل صحيح أن الولايات المتحدة كانت عاجزة طوال ثلث القرن الماضي، الذي انقضى على قيام ثورة كاسترو في كوبا ، عن التخلص منه وإزاحته عن الحكم؟ أم أن وجود كاسترو على أريكة الحكم في كوبا قد أدى خدمة لا تقدر لصناعة الأسلحة وتجارها (وغيرهم) في الولايات المتحدة ، مما جعل للولايات المتحدة مصلحة محققة في استمرار حكمه رغم الزعم بغير ذلك؟ إذا فلنتأمل الرعب الذي أشاعته الولايات المتحدة ووسائل إعلامها لدى حكام بقية دول أمريكا اللاتينية (بل ولدى الشعب الأمريكي نفسه) من هذا العفريت الذي يحكم كوبا، ونظامه الشرير، ولنتأمل بلايين الدولارات

التى أنفقتها حكومات تلك الدول على الأسلحة لحماية نفسها من هجوم مسلح من الخارج أو الداخل قد تقوم به العناصر الموالية للنظام الكوبى؟

الآن وقد أصبحت الشيوعية خبرا منسيًا ، وزال خطرها ولم يعد من الممكن تهديد الناس به، ما مصير صناعات الأسلحة، وما مصير تجارها؟ إن الحلم الجميل بأن تتحول هذه الصناعات إلى صناعات مدنية، وتنتج الملابس وتشيد المنازل وتصنع الجرارات بدلا من القنابل والمتفجرات لا يتعدى للأسف أن يكون حلما جميلا. ليس فقط، ولا فى الأساس، بسبب صعوبات فنية، بل السبب الأساسى هو صعوبات اقتصادية بحتة. فالملابس والجرارات لا يصل معدل الربح فيها إلى ما يقارب معدلات الربح فى صناعات الأسلحة. ذلك أن الأسلحة لها ميزتان عظيمتان على الأقل:

الميزة الأولى : هى أنها سريعة الهلاك، بل كثير منها لا يمكن استخدامه أكثر من مرة واحدة، ومن ثم فالطلب عليها لا ينتهى .

والميزة الثانية : أن السباق بين مستهلكى الأسلحة على الفوز بالأفضل والأحدث والأقوى، لا ينتهى هو الآخر.

ففى الملابس أو السيارات، مهما بلغت رغبتك فى التفوق على جارك يمكنك مع ذلك أن تقنع وترضى بأن تكون ملابسك أو سيارتك أقل بعض الشىء من ملابس جارك أو سيارته. ولكن هذا لا يصلح فى الحرب: إذ لا فائدة من تملك طائرة، مهما بلغت كفاءتها ومهما كان سعرها، إذا كان عدوّك يملك طائرة أفضل منها. وكلتا هاتين الميزتين سيفتحان الباب واسعا أمام صناع الأسلحة وتجارها لتحقيق أرباح لا يمكن تحقيق مثلها فى أى مجال آخر.

□□□

تواردت هذه الأفكار على ذهني عندما قرأت يوما ما نشرته الصحف البريطانية عن فضيحة بيع شركات السلاح البريطانية لمختلف أنواع الأسلحة لإيران والعراق ، في نفس الوقت، أثناء حربهما التى استمرت ثماني سنوات، رغم إعلان الحكومة البريطانية عن التزامها بحظر بيع الأسلحة لهما. ليس هذا فحسب بل بلغ الأمر أن ثبت على نحو قاطع أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم بالأمر وتتكتم عليه ، وأن وزارة الصناعة والتجارة البريطانية التى تقع عليها مسئولية إعطاء تصاريح التصدير لبعض السلع الاستراتيجية ، كانت تعطى التصريح ببيع هذه الأسلحة على أساس أنها كانت تباع للبرتغال، وهى تعلم جيدا بأن المشترى الحقيقى هو إيران والعراق. إن القضية الأساسية هنا ليست مجرد قضية نفاق ممقوت، وقول شيء يناقض تماما ما تفعله ، والتظاهر بالعفة والفضيلة وأنت تمارس عكسهما تماما ، بل القضية الأساسية فى نظرى هى التساؤل عما إذا كانت حرب إيران والعراق هى نفسها، من صنع منتجي الأسلحة وتجارها . إذ ما الذى يمكن أن يفعله صناع الأسلحة وتجارها إذا لم يجدوا من يشترى بضاعتهم ؟ وما الذى يمنعهم، ولديهم ما يكفى من المال والنفوذ ، من الضغط على حكوماتهم من أجل أن تتخذ من السياسات ما ينشيء حربا لم تكن موجودة ، أو يلهب نزاعا كان تافها، أو يوقظ عداوة كانت خامدة ؟ والحكومات على أى حال ، مسئولة قبل كل شيء ، عن توفير فرص العمل لعمالها، وتحقيق مستوى عال من الرفاهية لمواطنيها، ولو كان هذا على حساب أن يقتل بعض الإيرانيين بعض العراقيين ، أو العكس ، خاصة إذا كانت الدولة تمر بظروف أزمة اقتصادية، والبطالة منتشرة والأسواق فى كساد.

عندما أصبح (فاكلاف هافيل) رئيسا لجمهورية تشيكو سلو فاكيا ، كان يحلم بتطبيق المبادئ النبيلة التى يؤمن بها، وأن يجعل السياسة تابعة للأخلاق وليس العكس، ولكنه أصيب بخيبة أمل عظيمة واضطر إلى تغيير رأيه عندما اكتشف أن مدينة من مدن تشيكوسلوفاكيا، يعتمد اقتصادها اعتمادا كليا على صناعة الأسلحة، وأن البطالة ستصيب عمالها جميعا، إذا توقفت المدينة عن بيع الدبابات لسوريا.

من المفيد أن نفكرّ فى كل هذا من حين لآخر. إذ حتى لو لم يكن لدينا فى بعض الظروف، ما يمكن أن نفعله لتغيير ما يحدث ، فلا أقلّ من أن نحاول أن نفهم ما يحدث.

(٨)

ما أعظم هذا النظام !

قرأت بعض التحقيقات المذهلة التى نشرت عن جنود ما يسمى بقوات التحالف التى حاربت فى الخليج فى ١٩٩١ ثم عادت إلى بلادها فى أوروبا أو أمريكا، بعد أن حطمت ما حطمت وأحرقت ما أحرقت وأشبعت العراقيين تقتيلا وتدميرا. لا ينكر أحد بالطبع قوتهم التدميرية الخارقة، وكفاءة طائراتهم ودباباتهم المذهلة، ونيرانهم المدهشة، بل ولا بأس من الاعتراف أيضا بقدرتهم العالية على التنظيم الدقيق ، سواء تبدى الأمر فى توقيت حشد الجنود أو إطلاق النار أو توزيع المؤن.. الخ.

ولكن هؤلاء الجنود جميعا ما أن تركوا طائراتهم ودباباتهم ووضعوا مدافعهم الرشاشة جانبا حتى ظهروا على حقيقتهم. وهذه الحقيقة، كما يجب أن يتوقع المرء ، لا تختلف لحسن الحظ عن حقيقة أى إنسان على ظهر الأرض ، قوة وضعفًا ، وإذا بهم قد دفعوا هم أنفسهم، ولازالوا يدفعون ثمنا باهظا لما فعلوه أو بالأحرى لما أمروا بفعله فى الخليج. وإذا بالمرء منا لا يعرف أيهما أحسن حالا: العراقى الذى دفنته الدبابات الأمريكية وهو لا يزال حيًّا فى خندقه، أم الجندى الأمريكى أو الإنجليزى الذى عاد إلى بلاده منتصرا، واستقبله أهله بالعناق والزهور، ولكن ظهر بعد أيام من وصوله أن روحه قد ماتت قبل أن تطأ قدمه أرض بلاده.

□□□

خلال حرب فيتنام فقدت الولايات المتحدة ثلاثة وخمسين ألف جندى ولكن كان عدد حالات الانتحار بين الجنود الأمريكيين العائدين من فيتنام أكثر من ضعف هذا العدد (١١٠ ألف) . وفى حرب الخليج كان عدد البريطانيين الذين اشتركوا فى القتال ثلاثة وأربعين ألفا، عاد كلهم تقريبا إلى بلادهم فإذا بشىء مماثل لما حدث للأمريكيين الذين عادوا من فيتنام، يحدث لهؤلاء الإنجليز العائدين من الخليج.

فقد لاحظ بعض المتصلين بالجنود البريطانيين العائدين، تكرر حالات الانتحار وأعمال العنف بين هؤلاء الجنود وعائلاتهم فكوّنوا جمعية سموها جمعية مواجهة الأزمات الناجمة عن حرب الخليج، وأعلنوا فى الصحف أنهم على استعداد لأن يقدموا مختلف أنواع المساعدة لمن يتصل بهم من أسر العائدين، أو من العائدين أنفسهم، فإذا بهم يتلقون كل يوم مالا يقل عن عشر مكالمات تليفونية، تتزايد يوما بعد يوم، من أم أو زوجة أو أخت يطلبن النجدة العاجلة لإنقاذهن، أو إنقاذ الابن أو الزوج أو الأخ العائد من الخليج.

وتدور هذه الاستغاثات حول محاولات انتحار، أو اعتداء الجندى العائد بالضرب على أقرب الناس إليه، كالزوجة أو الأم، أو قيامه بالاعتداء الجنسى على الأقارب ، أو تهديده للأخ أو الزوجة بالقتل، أو القيام بسرقات مسلحة أو الاستسلام لحالة من الهذيان المستمر، أو شرب لا ينقطع للخمر، أو فقدان أى اكتراث بأمور الحياة اليومية، والتوقف عن دفع أقساط منازلهم أو عن تسديد فواتيرهم ، أو القيام ببيع سياراتهم أو ممتلكاتهم الأخرى بأسعار مضحكة أثناء شربهم الخمر فى البارات.. الخ.

اتصلت زوجة تليفونيا بهذه الجمعيـة وهـى تبكـى قائلـة: إن زوجـها الذى كان قبل سفره إلى الخليج رجلا لطيفا وديعا، عاد من الخليج وكأن به لوثة، فهو يطيح فيـها ضربـا، ثـم يـأتى بمسدسـه ويـهددها بـالقتل، وتتصل أخرى قائلة إن زوجها اعتدى جنسيا على ابنته البالغة من العمـر ثمانى سنوات، فلما فاجأته زوجته وهو يرتكب هـذا الفعـل انفجـر باكيـا وتوسل إليها أن تتصل بالبوليس لتستدعيهم ليقبضوا عليه ليحمـوا عائلتـه منه وليحموه هو من نفسه.

امرأة أخرى فى الأربعـين مـن عمرهـا، اتصلـت بـهم لتقول إن ابنـها البالغ من العمر ١٩ سنة عاد إليها من الخليج وكأنه سليم، ثـم اكتشـفت أنها فى الواقع قد فقدته. قالت إنه كان قبل ذهابه ودودًا مرحًا فـإذا بـه بعد عودته يحاول أن يقتل نفسه مرتين، ويجرى فى البيت حاملا سكين المطبخ، ويعتدى على رجال من قريته، فلما قبضوا عليــه اكتفـوا بتغريمـه ٣٧٥ جنيها بسبب (أدائه الممتاز فى حرب الخليج).

وهكذا إلى ما لا نهاية : امرأة تقول إن زوجها لا يكف عن رؤية جثث العراقيين فى مخيلته وكأنه لازال فى الخليج، وأخرى تطلب المساعدة فى العثور على مأوى لها هى وطفلها لأنها لا تستطيع أن تعيش بعد الآن فى نفس المنزل مع زوجـها الـذى فقـد صوابـه. وبعـض الأمـهات والزوجـات ينفجرن بالبكاء فى التليفون وبعد أن يبدأن فـى الكـلام يتوقفـن ويرفضـن البوح بأسمائهن وينهين المكالمة فجأة. ومنـهن مـن يخـاف إخطـار رؤسـاء الجنود العائدين خوفا من تعريضهم للعقاب أو فقدانهم لفرص الترقية.

□□□

اختلفت التفسيرات التى قدمـها المحللـون النفسـيون البريطـانيون لانتشار هذه الحالات. قال البعض إن الإنسان ليس مدفعا رشاشا تستطيع

تشغيله أو إيقافه حسب الطلب . إنك لا تستطيع أن تقول لـه اقتـل، ثـم تقول لـه توقـف عـن القتـل، وتتوقـع أن يطيعـك كمـا يطيعـك المدفـع الرشاش، بل لابد ان يكـون لهـذا أو ذاك آثـار فـى سـلوكه لم تكـن فـى حسابك.

وقال آخر، من المسئولين عن الجمعية التى أشـرت إليـها ، إن بعـض هؤلاء العائدين من الخليج كانوا بعد أن يقتلوا الجنـود العراقيـين يغـرزون سنكى بندقيتهم فى جثة العراقى لمجرد أن يكتشفوا نـوع الصـوت الـذى يمكن أن ينتج عن ذلك. ثم يرحلون بعد أيـام قليلـة مـن هـذا إلى بلادهـم ويجدون أنفسهم فى الفراش مع زوجاتهم، فبماذا عساهم يشـعرون؟ ومـا الذى يمكن أن تتوقعه منهم؟ إن الأمر كان مختلفا فى حرب الفولكلانـد، إذ أن ٩٠٪ من الجنود العائدين عادوا على ظهر السفن ، ومـن ثـم قضـوا عدة أسابيع فى الطريق كان لديـهم خلالهـا فرصـة تبـادل الحديـث عـن تجاربهم فى الحرب وما مروا به من فظائع، وقد كان هذا نوعا من العلاج الجماعى . أما هؤلاء العائدون من الخليـج ، فإنـهم يجـدون أنفسـهم مـع زوجاتهم بعد بضع ساعات من قيامهم بحرق العراقيين.

قال آخر إن أحد أسباب الأزمـة النفسـية التـى يشـعر بـها هـؤلاء هـو شعورهم بالحيرة الشديدة إذ يرون أن المهمة التى أرسلوا من أجلها، وعلى الرغم من كل ما ارتكبوه من فضائع، لم تتحقق. فقد قيل لهم إن الغـرض من الحرب كلها هو إسقاط صدّام حسين ووضع حدّ لحكمه الديكتاتورى ، ومن أجل هذا قاموا بقتل الآلاف المؤلفة من الناس، وهاهو ذا صدّام حسين لا زال يحكم العراق. ففيم كان هذا الأمر برمته ؟

□□□

بعد أسابيع قليلة من غزو العراق للكويت، وكانت القوات الأمريكية تتدفق على الخليج بأعداد خيالية، ألح الصحفيون على الرئيس بوش في أن يذكر لهم السبب الحقيقي لهذا التواجد الأمريكي الكثيف في منطقة الخليج ، فقال لهم في النهاية إن الهدف يتلخص في كلمة واحدة (jobs) ، أي خلق فرص عمل أكبر للأمريكيين. وقد يؤخذ هذا على أن المقصود به حماية الأسواق التي تصدر إليها السلع الأمريكية من منافسة المنافسين، أو فتح أسواق جديدة أمامها، أو توفير بترول رخيص يساعد على انتعاش الاقتصاد الأمريكي ومن ثم خلق فرص عمل أكبر، أو مجرد خلق سوق جديدة أمام تجار الأسلحة وزيادة الطلب على صناعة السلاح في الولايات المتحدة ، مما يزيد بدوره من فرص العمل المتاحة للأمريكيين.

قلت لنفسي: ياله من نظام بديع، هذا الذي لا يجد أمامه وسيلة لخلق فرص عمل جديدة أفضل من هذه الوسيلة !

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية :

١ – مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ – مبادئ التحليل الاقتصادى ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٣ – الاقتصاد القومى ، مقدمة لدراسة النظرية النقدية، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤ – الماركسية ، عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية السياسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ١٩٧٠.

٥ – المشرق العربى والغرب ، بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

٦ – محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢ .

٧ – تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية ، وعن الرخاء والرفاهية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

٨ – الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٤ .

٩ - هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع اليزابيث تـايلور عونـى) مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ، ١٩٨٦ .

١٠ - قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليـوم ، دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ١٩٨٧ .

١١ - نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبـة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٩ .

١٢ - مصر فى مفترق الطرق ، دار المستقبل ، القاهرة ١٩٩٠ .

١٣ - العرب ونكبة الكويت ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٤ - السكان والتنميـة، بحـث فـى الآثـار الإيجابيـة والسـلبية لنمو السكان مع تطبيقها على مصـر ، المؤسسـة الثقافيـة العماليـة ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ١٩٩١ .

١٥ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية ، المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ١٩٩١ .

١٦ - الدولة الرخوة فى مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٣.

١٧ - معضلة الاقتصاد المصرى ، دار مصر العربيـة للنشـر ، القـاهرة ١٩٩٤ .

١٨ - شخصيات لهـا تـاريخ ، دار ريـاض الريس للكتـب والنشـر، بيروت ١٩٩٧ .

١٩ - ماذا حدث للمصريين ، كتاب الهلال ، دار الهلال ، القـاهرة ١٩٩٨ .

٢٠ - المثقفون العرب وإسرائيل ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٨ .

باللغة الإنجليزية :

1 - Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2 - Urbanization and Economic Development in the Arab world. Arab University in Beirut, 1972.

3 - The Modernization of Poverty: A Study in The Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.

(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ ، وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦) .

4 - Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, Coedited with G. MacArthur, a Special Issue of World Development, Oxford. February, 1978.

5 - International Migration of Egyptian Labour, with Elizabeth Taylor Awny, International Development Research Centre, Ottowa, 1985.

6 - Egypt's Ecomomic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

كتب مترجمة :

١ - التخطيط المركزى : تـأليف جـان تنبرجن ، الجمعيـة المصريـة للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢ مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٨ .

٣ - أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تـأليف راجنـار نيركسـه ، الجمعيـة المصريـة للاقتصـاد السياسـى ، القـاهرة ١٩٦٩.

٤ - الشمال - الجنوب : برنامج من أجـل البقـاء ، تقريـر اللجنـة المستقبلة المشكلة لبحـث قضايـا التنميـة الدوليـة برئاسـة ويلـى برانـت ، بالاشـتراك، الصنـدوق الكويتـى للتنميـة الكويـت ، ١٩٨١ .

المحتويات

الموضـــوع	صفحة

العدد
القادم

إدارة المعرفة

د . محمد رءوف حامد

رقم الإيداع	١٩٩٨/١٤٥٢٧	
الترقيم الدولى	977-02-5645-5	ISBN

١/٩٨/٤٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

شاع مؤخرًا استخدام بعض الألفاظ مثل «العولمة» أو «الكونية» أو «فى عالم متغير»..

كما شاع أننا قد وصلنا إلى نقطة حاسمة فى التاريخ البشرى تتحدد بانتصار النظام الليبرالى والنظام الديمقراطى من النمط الغربى على سائر النظم المنافسة لهما.. وأن الليبرالية الغربية هى أسلوب الحياة الوحيد الصالح للبشرية.

كما شاع أيضًا القول بأننا نمر بعصر زوال القوميات، ومن بينها القومية العربية..

فما هى الحقيقة إذن؟ وما هى حقيقة العولمة؟ وهل هناك ما يدعو إلى التريث أو الاندفاع إلى هذا النظام أو ذاك؟

هذا الكتاب الهام يقدم الإجابة عن كل هذه الأسئلة .

٤٠٦٩٥٢/٠١